العدد 74
تشرين الثاني/
نوفمبر 2024

نشرة الهجرة القسرية

تمويل الاستجابة للنزوح

UNIVERSITY OF OXFORD
Refugee Studies Centre

نشرة الهجرة القسرية

تجمع نشرة الهجرة القسرية عددًا من المؤلفين المتنوعين والمطّلعين - وبالأخص من الذين عاشوا تجارب نزوح فعلية - بهدف تعزيز التعلّم التطبيقي والنقاش اللذين يمكنهما تحسين النتائج المحققة للأشخاص النازحين قسرًا. مجلتنا الرئيسية المجانية وهي متاحة للجمهور العالمي باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية بإصدارها المطبوع والإلكتروني. كما يتوفر المحتوى الصوتي/المرئي ذو الصلة عبر الإنترنت.

نشرة الهجرة القسرية (FMR)
Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development
University of Oxford
3 Mansfield Road
Oxford OX1 3TB, United Kingdom

fmr@qeh.ox.ac.uk

www.fmreview.org/ar/

إخلاء المسؤولية: إن الآراء الواردة في نشرة الهجرة القسرية لا تعكس بالضرورة آراء المحررات أو مركز دراسات اللاجئين أو جامعة أكسفورد.

حقوق النشر: نشرة الهجرة القسرية هي منشور مفتوح الوصول.
للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع
www.fmreview.org/ar/copyright/

الرقم الدولي التسلسلي الموحّد: 1460-9819

الترجمة: تم تحرير نشرة الهجرة القسرية باللغة الإنجليزية ثم ترجمتها إلى العربية والفرنسية والإسبانية من خلال شركة نتكلّم (NaTakallam)، وهي شركة ترجمة توظّف الأفراد النازحين وأعضاء المجتمعات المضيفة لهم. انظر: natakallam.com

تصميم المجلة: hartgraphics.co.uk

صورة الغلاف: لاجئ سوري في الأردن يَعدُّ مساعدته النقدية الشهرية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر/كانون الأول 2021. حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ليلي كارلايل

بقلم

المحررات

ابتداءً من المساعدات الإنسانية التي تقدّمها الحكومات الثرية، وصولًا إلى الحوالات المالية الواردة من مجتمعات الجالية، تعتمد الاستجابات إلى النزوح القسري على التمويل القادم من مجموعةٍ متنوعة من الجهات الفاعلة، وبأساليب تعكس مصالح هذه الجهات وأولوياتها. وقد برزت في السنوات الأخيرة جهاتٌ فاعلة ومقارباتٌ جديدة في هذا المجال. وفي الموازاة، تتغيّر مصادر التمويل التقليدية التي تقودها الحكومات، ومصادر التمويل المجتمعي للمساعدة المتبادلة، كما أننا نلاحظ توجهًا متناميًا نحو توطين التمويل ونقل ملكيته إلى الجهات المحلية، ولّد نقاشاتٍ حيويةً حول العلاقة بين التمويل والسلطة.

فكيف تؤثر هذه التغييرات على الأشخاص النازحين قسرًا وعلى استراتيجيات الاستجابة للنزوح؟ وكيف يتفاعل تمويل الاستجابة للنزوح مع خيارات الأشخاص النازحين قسرًا ومجتمعاتهم، من حيث الاقتصاد المحلي والعالمي، كما الأحداث والاتجاهات الجيوسياسية الأوسع نطاقًا؟ يسعى هذا العدد إلى تعزيز فهم هذه المسائل وغيرها.

وفي هذا السياق، نودّ أن نتقدّم بخالص الشكر إلى مؤسسة كونراد ن. هيلتون (Conrad N. Hilton Foundation) على مشاركتها في هذا العدد وعلى صياغة مقدّمته، إذ يشدد ذلك على مقاربتها الدينامية للاستثمار في المنظمات التي يقودها اللاجئون وفي الأسواق الناشئة التي تحوي اللاجئين. نودّ أيضًا أن نشكر مراجعينا باهاتي كانيامانزا وهليده أوغود-شامبير ولورين بوست توماس وباري شوري وأنديرات يوسف كارا وليا زاموري ومرشد المؤلفين كنان العجق على تسخير معارفهم وخبراتهم لعملية اختيار المقالات وتنقيحها.

يناقش المؤلفون في هذا العدد مصادر التمويل للاستجابة للنزوح وكيفية تأثير مصالح مصادر التمويل هذه على اللاجئين والنازحين. فتتناول ميرف إرديلمن الأثر الذي يحققه تمويل الجهات

إميلي أرنولد-فرناندیز

كاثرين ميريديث

أليس فيليب

المانحة الخليجية على البرامج الرامية إلى تمكين اللاجئات في تركيا، في حين يناقش فريديريكي أونلاند ومحمد أبو سرور منافع التمويل الجماعي وقيوده بالنسبة إلى المنظمات الفلسطينية التي تواجه صعوباتٍ في الوصول إلى التمويل المؤسسي. أما داريا دافيتي فتتطرق، بمشاركة مؤلفين آخرين، إلى الفرص والسلبيات التي تطرحها سندات اللاجئين، وتتخذ حالة في سوق العمل الفنلندي مثالًا في تحليلها هذا.

وتناقش عدة مقالات منافع تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون والتحديات التي تواجهها هذه المنظمات في الوصول إلى التمويل. فتثبت علياء المهدي، إلى جانب مؤلفين آخرين، كفاءة المنظمات التي يقودها اللاجئون من حيث التكلفة واستدامتها وفعاليتها في مصر، وتشرح السبل التي يمكن للجهات المانحة من خلالها تسهيل الوصول إلى التمويل. أما توماس جيلمان، ومجموعة من المؤلفين، فيناقشون كيف أنشأت شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين صندوقًا مشتركًا لتمكين المزيد من المنظمات التي يقودها اللاجئون من الوصول إلى التمويل. وتأمّل باري شوري، ومؤلفون آخرون، في تجربتهم في الاستثمار من منظور اللاجئين وربط المستثمرين بالشركات التي تدعم تحسين حياة اللاجئين.

ويشكّل التمويل الموجّه للنزوح المرتبط بتغيّر المناخ موضوعًا رئيسيًا آخر في هذا العدد. فتنظر كريستل كازابات، ومؤلفون آخرون، في الدور الذي تؤديه بنوك التنمية متعددة الأطراف في حلول النزوح الناتج عن الكوارث، من خلال الاستثمار في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها وفي البنية التحتية اللازمة. أما إليانا سنزيانا بوشكاش ولورينزو غوادانيو، فيناقشان التطورات في إطلاق صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، والفرصة التي يطرحها لتعزيز تدفقات التمويل المناخي التي تدعم العمل على مسائل التنقل البشري.

وتتطرّق مقالاتٌ أخرى إلى الآثار المترتبة عن النقص في التمويل أو التمويل غير المضمون للاستجابة للنزوح. فيتناول عبدالله علي عبو القيود التي تفرضها العقوبات على قدرة وكالات المساعدة على دعم المدنيين في سوريا. أما ريمي كالومبو فيشرح كيف تضطر الجهات الفاعلة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المساومة على الجودة ومستوى التغطية، ما يصعّب على الأشخاص النازحين إعادة بناء حياتهم. وأخيرًا، ينظر فروين راوسيس وآخرون في التحديات التمويلية التي تواجهها وكالات اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في سياق تعاملها مع هيكلية تمويلٍ هشة تعتمد على عددٍ ضئيل من الدول المانحة.

لا تكفي هذه الكلمة الافتتاحية لذكر كافة المقالات الواردة في هذا العدد، إلا أننا نأمل أن تلهمكم هذه اللمحة العامة عن المحاور الرئيسية للغوص في النشرة وقراءة جميع المقالات. نودّ أن نشكر جميع مؤلفينا الذين بذلوا جهودًا هائلةً لمشاركة مرئياتهم. وقد أثمرت جهودهم عددًا من نشرة الهجرة القسرية نعتقد أنه سوف يسرّع الحوار بين الجهات المعنية بقرارات التمويل، ويقود دفّة التغيير الإيجابي للأشخاص النازحين قسرًا.

مع أطيب التمنيات،

كاثرين ميريديث وإميلي أرنولد-فرناندیز وأليس فيليب

محرّرات نشرة الهجرة القسرية

المحتويات

ص. 6 **المقدمة**
مؤسسة كونراد ن. هيلتون

ص. 7 **تغيير قواعد اللعبة: مساهمة البنك الدولي في الاستجابة للنزوح القسري**
مارثا غيريرو بلي وبهاتي كانيامانزا

ص. 11 **تمكين اللاجئات السوريات: الأثر المحقق من تمويل الجهات المانحة الخليجية للعمل الإنساني**
ميرف إرديلمن

ص. 15 **التحويلات العكسية باعتبارها الوضع الطبيعي الجديد في أوكرانيا، أدلة من ألمانيا والنمسا**
تاراس روماشينكو

ص. 19 **الدعم المجتمعي في مخيمات اللاجئين غير الممولة بالشكل الكافي: قصص من أسايتا وداداب**
بول مكآتير

ص. 23 **من يتحكّم بالتمويل الجماعي للمنظمات الفلسطينية عبر الإنترنت؟**
فريديريكي أونلاند
ومحمد أبو سرور

ص. 27 **ما وراء المؤشرات: دورس مستفادة من تمويل ميثاق الأردن**
كاترينا لنر ولويس ترنر

ص. 31 **سندات اللاجئين: الاستثمار في الأثر الاجتماعي وتداعياته على الحماية الدولية**
داريا دافيتي وساره أرابيليس
وبابلو باستور فيدال

ص. 35 **إعادة النظر في المقاربات المالية لدعم الأشخاص النازحين داخليًا: التعلّم من تجربة أفغانستان**
أوليفييه لافينال ولورن ماكارثي
ونسيم ماجدي

ص. 39 **لاجئون يخدمون اللاجئين: تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون في مصر**
علياء المهدي وبواي بيتر كون وداوود آدم

ص. 43 **العمل الخيري التشاركي في آسيا والمحيط الهادئ ودراسة حالة لصندوق التعاون بين المنظمات التي يقودها اللاجئون**
توماس جيلمان ونجيبة وزيفادوست ومايكل بوتس وأداما كامارا

ص. 47 **الدروس المستفادة من نموذج تصميم المنح الخاص بمبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين**
محمد أحمد وروان رعد
وديانا إسيكس ليتيري
وجوليا زهر الدين

ص. 52 **الفشل في الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون وإدماجها وتمويلها في سياق الاستجابة إلى النزوح**
ألكساندرا سبينسر وروفس كارانجا وأنديرا
يوسف كارا وكيتلن ستوردج

ص. 56 **من أزمة إلى فرصة: قوة وإمكانات الاستثمار من منظور اللاجئين**
باري شوري ولورين بوست توماس وليندسي
كاماتشو وكيت مونتغومري وتيم دوكينغ
وسيلين أوشاك ومورتن شاخت هوغنيسن

ص. 62 **دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في الحلول المخصصة للنزوح الناتج عن الكوارث**
كريستل كازابات وستيفن غولدفنش
وفيصل عبدول

ص. 66 **نموذج تأمين لتمويل النزوح الناجم عن تغيّر المناخ**
هاريسون مانداي

ص. 70 **المال يبدّل كلّ الأحوال: الاستفادة من التمويل المناخي لأغراض التنقل البشري**
إليانا سنزيانا بوشكاش
ولورينزو غوادانيو

ص. 74 **تطبيق التحليل متعدد القطاعات على تمويل الاستجابة للنزوح القسري**
بورفي ب. باتل وأديثيا براكاش

ص. 78 **تمويل استجابة البرازيل للنازحين الفنزويليين: الآثار المترتبة والدروس المستفادة**
كلاوديو أنتونيو كلاوس جونيور

ص. 81 **تكلفة المخيمات التي لا يمكن إحصاؤها، وتأثيرها على استدامة الاستجابة للاجئين**
لوسي إيرل وكيت كروفورد ومارغريتا غارفياس رويو

ص. 85 **تسخير "الوضع الطبيعي الجديد" في التمويل الإنساني لمصلحة المجتمعات النازحة**
كيران دونيلي وريفا دينغرا

ص. 90 **الاستعانة بالتمويل المبني على النتائج لتحقيق الاستفادة القصوى من كلّ فلس**
سيباستيان شاسكل وغابرييلا فارغاس وماتيو ساراتي وآنا ماريا بيريس ونيكولاس هيرناندیس

ص. 95 **تأثير العقوبات الدولية على المساعدات الإنسانية في سوريا**
عبدالله علي عبو

ص. 98 **وكالات الأمم المتحدة للاجئين وهياكل التمويل الضعيفة وأزمة الشرعية التي تلوح في الأفق**
فروين راوسيس ومود باشيليت وفيليب لوتز

ص. 102 **النقص في التمويل للنزوح طويل الأمد: دراسة حالة حول الإيواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية**
ريمي كالومبو

ص. 105 **فوائد تمكين اللاجئين من مجتمع الروهينغا في بنغلاديش من الوصول إلى الأنظمة المصرفية**
محمد عزيز الحق
وتاسنوفا أحمد
ومحمد طاهر

ص. 109 **ابقَ على اطّلاعٍ دائم على نشرة الهجرة القسرية**

نودّ أن نُعرب عن امتنانا للجهات المانحة التالية: مؤسسة كونراد إن هيلتون (Conrad N. Hilton Foundation) على دعمها الخاص لهذا العدد، وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية على دعمهما لعمل نشرة الهجرة القسرية المستمر لعام 2024.

موظفات نشرة الهجرة القسرية
أليس فيليب (مديرة التحرير)، وإميلي أرنولد-فرناندیز (مديرة شريكة للتحرير)، وكاثرين ميريديث (نائبة التحرير)، ومورين شونفيلد (مساعدة الترويج والتمويل)، وشارون إليس (مساعدة إدارية).

مقدمة
من مؤسسة كونراد ن. هيلتون

إن التمويل المقدّم للاستجابة للنزوح القسري لا يرقى إلى المستوى المطلوب. فتتجاوز احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة الموارد المخصصة لها بأشواط، في حين أن النزوح آخذٌ في النمو. ويواصل المجتمع الدولي تسهيل نموذجٍ للمساعدة وضعته مجموعة صغيرة من الأشخاص كحلٍ مؤقت لمعالجة المشاكل قصيرة الأمد. وعلى الرغم من الدعوات الكثيرة إلى تغيير نظام العمل الإنساني والتنمية، لم يشهد نموذج المساعدة هذا أي تحولاتٍ ليتماشى مع واقع أزمات النزوح واسعة النطاق وطويلة الأمد. وعليه، لا يمكننا أن نستمر في دعم هذا النظام غير الملائم والاعتماد عليه، إذ يشجع الجهات الفاعلة التقليدية على تكثيف الإجراءات نفسها، خصوصًا في ظل الشح في التمويل. فلا تحمل هذه المقاربة إلا الأضرار على البلدان والمجتمعات التي تتلقى مواردٍ متناقصة من الجهات المانحة في كل سنة، بدلًا من إعادة النظر في هيكل المساعدة المعقّد بصورةٍ جماعية وجذرية.

هذا وسيتطلب تحقيق التحول في نظام العمل الإنساني تفكيك العديد من سبل العمل الحالية الراسخة والتنازلية. ولو أن المساعدات الإنسانية قصيرة الأمد قد تكون مفيدةً في حالات الأزمات الشديدة، من الضروري أن ينتقل النظام بأسره إلى مقارباتٍ تمويلية وتنفيذية قادرة على تحفيز التغيير المستدام. وفي هذا السياق، يتعين على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني - من جهات منفّذة ومؤسسات متعددة الأطراف وجهات مانحة - التفكير خارج الإطار المألوف والابتعاد عن آليات المساعدة التقليدية، والنظر في ما تطلبه الجهات الفاعلة العالمية والمحلية غير التقليدية، القادرة على تحديد الفرص في الأسواق والمجتمعات المحلية والقيام باستثماراتٍ حقيقية فيها. فابتداءً من المستوى العالمي ووصولًا إلى المستوى المحلي، نحتاج إلى طرق جديدة ومبتكرة لتمويل الاستجابات للنزوح.

وقد دعمت مبادرة اللاجئين[1] التابعة لمؤسسة كونرتد ن. هيلتون هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية بهدف رصد التحديات التي تعيق التمويل الفعال للاستجابة للنزوح القسري، وإيجاد حلول مبدعة تقودها المجتمعات المحلية لهذه التحديات. ونأمل أن يُلهم هذا العدد الجهات المانحة الخيرية النظيرة للتحلي بالمزيد من المرونة وتسريع جهودها للتخفيف من المخاطر المتصورة للاستثمار المباشر في المنظمات التي يقودها اللاجئون وفي الأسواق الناشئة التي تحوي اللاجئين. ونأمل أن تتشجع الجهات المنفّذة أيضًا لتحفيز الجهات المانحة على منحها المجال لتصميم واعتماد أساليب طويلة الأمد يقودها اللاجئون وتستند إلى السوق وتستجيب إلى تغيّر المناخ. ونأمل أيضًا أن تفي الحكومات الثنائية والمؤسسات متعددة الأطراف بالتزاماتها بإعطاء الأولوية لتقديم التمويل مباشرةً إلى المجموعات السكانية والأسواق المستهدفة، والخروج من عزلتها، وإفساح المجال للشركاء للإبداع. وأخيرًا، نأمل أن يحذو القطاع الخاص حذونا، وأن يحتضن المخاطر ويقوم باستثماراتٍ كبيرة (ونعده بأن العائدات عليها ستكون كبيرةً) في المجالات التي يمكننا برهنة فعاليتها.

تستحق المجتمعات النازحة قسرًا أكثر من ذلك بكثير. وإذا وجد كلٌ منا في هذه المقالات بعض الخطوات الملموسة التي يمكننا اتخاذها لتحقيق نموذج أفضل للاستجابة للنزوح، فقد نتمكّن من تحقيق التحوّل في النظام وتوليد التغيير المستدام.

لورين بوست توماس
وباري شوري
مؤسسة كونراد ن. هيلتون

1. www.hiltonfoundation.org/work/our-initiatives/refugees/

تغيير قواعد اللعبة: مساهمة البنك الدولي في الاستجابة للنزوح القسري

مارثا غيريرو بلي وبهاتي كانيامانزا

أصبح البنك الدولي جهة مؤثرة بارزة في الاستجابة للنزوح القسري، ويمكنه تعزيز مساهمته بصورة أكبر من خلال تحسين التنسيق مع الوكالات الإنسانية ودعم مشاركة اللاجئين بطريقة تحقق جدوى أكبر.

قدّم البنك الدولي في السنوات الأخيرة مثالًا لطريقة يمكن من خلالها لبنوك التنمية الانخراط في أوضاع النزوح القسري، ووفر أدوات تمويل لدعم البلدان المضيفة وتعزيز إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية. ويُطوّر البنك الدولي من خلال قيامه بذلك منظورًا إنمائيًا متوسطًا إلى طويل الأجل يُقر بمساهمات اللاجئين في المجتمعات المضيفة ويعزز إصلاحات السياسات التي تدعم إدماجهم. وعلى الرغم من أن البنك لا يزال حديث العهد من حيث التعامل مع سياقات اللجوء، تؤدي مساهماته إلى تغيير طبيعة أنظمة الاستجابة للاجئين.

لا شك في أن دور البنك الدولي في نظام النزوح القسري سيستمر في النمو، لكن لا تزال مشاركته جديدة نسبيًا وثمة تحديات متعددة تحول دون تحقيق استثماراته أثرًا ملموسًا على حياة اللاجئين ومضيفيهم. لذلك، يتوجب على البنك الدولي التأكد من أن استثماراته تتماشى مع الاحتياجات على أرض الواقع وتقلل أيضًا من الحاجة إلى الدعم الإنساني، وعلى وجه الخصوص، عليه تعزيز الإدماج المفيد للاجئين في برامجه الإنمائية لضمان استجابة مشاريعه بشكل أكثر دقة لاحتياجاتهم.

كيف يدعم البنك الدولي اللاجئين؟

الآلية الرئيسية التي يستخدمها البنك الدولي لدعم اللاجئين هي نافذة دعم المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين،[1] التي تهدف إلى تعزيز قدرة البلد المضيف على معالجة أزمات اللجوء ودعم إدماج اللاجئين في النظم القطرية. أنشأ البنك الدولي النافذة في عام 2017 ويجدد دعمها المالي كل ثلاث سنوات، ويأتي تمويلها بشروط ميسرة ويشمل مكونات المنح والقروض دون سعر السوق وشروط التمويل المفيدة الأخرى. في الدورة الحالية 2022-2025 يمكن للنافذة استثمار ما يصل إلى 2.4 مليار دولار أمريكي في الدول منخفضة الدخل التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين، وتبلغ قيمة كامل استثمارات النافذة منذ إنشائها أكثر من 4.6 مليار دولار أمريكي تصب في فائدة 17 دولة مضيفة للاجئين.

في سبيل تطبيق هذه الاستثمارات، يعمل البنك الدولي مباشرة مع الحكومات المضيفة لتحديد الاحتياجات الإنمائية والمجالات ذات الأولوية للاستثمار. وفي حين يتفاوض البنك الدولي مع البلدان المقترضة حول الاستثمارات، يبقى البلد المقترض هو من يحدد المشاريع وينفذها في نهاية المطاف. وتركز بعض الاستثمارات على البنية التحتية وبناء القدرات. فعلى سبيل المثال تمول النافذة مشروعًا بقيمة 40 مليون دولار أمريكي في الكاميرون للتنمية المجتمعية[2] يهدف إلى تحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمضيفين. وتركز مشاريع أخرى على استحداث فرص العمل وزيادة قدرة أنظمة الضمان الاجتماعي والتعليم لتشمل اللاجئين.

تربط النافذة مساعدتها المالية بوضع سياسات تدعم إدماج اللاجئين. وبهدف قياس الأثر، تلتزم بتنفيذ إصلاحات كبيرة في السياسات في 60% على الأقل من البلدان المستفيدة. ونفذت العديد من البلدان بالفعل إصلاحات مهمة

بفضل النافذة، حيث ساعدت النافذة اللاجئين في إثيوبيا على الوصول إلى العمل من خلال تمويل برنامج الفرص الاقتصادية في إثيوبيا (Ethiopia Economic Opportunities Program).[3] وفي ليبيريا، قدمت النافذة الدعم لجهود تسوية أوضاع اللاجئين ممن ليس لديهم وضع قانوني. وبهدف تتبع سياسات اللاجئين في البلدان المستفيدة، أنشأ البنك الدولي أداة تقييم تسمى إطار مراجعة سياسة اللاجئين (Refugee Policy Review Framework).

بالنسبة للدول المعرضة لخطر ضائقة ديون كبير، توفر النافذة تمويلًا كاملًا للمنح. وفي الوقت الحالي، تُعدّ جمهورية الكونغو (الكونغو برازافيل) المستفيد الوحيد من النافذة في العالم الذي يعاني من ضائقة ديون، على الرغم من أن أكثر من 47% من المستفيدين معرضون لخطر كبير للوقوع في ضائقة ديون (وفقًا لتحليل القدرة على تحمل الديون الصادر عن البنك الدولي).[4] بالنسبة للبلدان الأخرى، غالبًا ما يشمل تمويل النافذة مكونات قروض. وترفض بعض البلدان التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين تمويل النافذة لأنها ترى أن شروط التمويل غير مواتية، وعلى وجه الخصوص قد ترى بعض الدول أن الحصول على قرض لدعم اللاجئين ليس في مصلحتها الفضلى على الرغم من أن السكان المضيفين يستفيدون أيضًا من التمويل.

كيف يمكن تحسين دعم البنك الدولي للاجئين؟

يتوجب على البنك الدولي معالجة بعض التحديات ليزيد من فعالية استجابته لاحتياجات اللاجئين، وتشمل هذه التحديات تحسين التنسيق بين استثمارات البنك الدولي والعمل الإنساني وإدارة العلاقات مع الحكومات (أي العملاء). قد لا تقوم الدول المقترضة بصفتها صانعة القرار الرئيسية بمنح الأولوية دائمًا للاستثمارات في المشاريع التي تتماشى مع الاحتياجات على أرض الواقع. بالإضافة إلى ذلك، يكافح البنك الدولي لتعميم أجندة اللاجئين ضمن الإجراءات والفرق العاملة داخل البلد. وفي بعض البلدان، يكون فهم الموظفين الوطنيين أو اهتمامهم بقضايا اللاجئين محدودًا، مما يؤثر على تطوير المشاريع.

يواجه البنك الدولي تحديًا مهمًا آخر يتعلق بقضايا الحماية، إذ لا يُعد البنك الدولي منظمة قائمة على الحقوق، وبهذا النحو يتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتقييم ما إذا كانت البلدان المستفيدة المحتملة تتمتع بأطر كافية لحماية اللاجئين قبل تقييم الأهلية. لكن بعض الدول المستفيدة من النافذة، مثل بنغلاديش وباكستان، تعاني من تاريخ طويل من الانتهاكات ضد حقوق اللاجئين مما يشكك في كفاية تقييمات الحماية ودور البنك في تحميل الدول المسؤولية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين

كما يمكن للنموذج القطري للبنك الدولي أن يولد انعدام تطابق في المصالح عندما يتعلق الأمر باللاجئين، إذ نادرًا ما تُمثل الحكومات المضيفة مصالح اللاجئين بصفتهم أجانب لديها.[5] على سبيل المثال، لا يحق للاجئين المشاركة في العمليات السياسية للبلدان المضيفة أو التأثير على قرارات الحكومات، وبالتالي عندما يتعلق الأمر بتمويل النافذة، ثمة خطر من أن تؤدي المفاوضات بين البنك الدولي والبلدان المقترضة إلى حجب أصوات اللاجئين. مثلًا، ترفض الحكومة في بنغلاديش تطبيق مناهج مستدامة للنزوح المطول،[6] وبالتالي ركزت استجابتها على الدعم في حالات الطوارئ وتقييد قدرة اللاجئين على التنقل بحرية والعمل والوصول إلى الخدمات وغيرها من القيود. وعلى الرغم من تعارض أولويات الحكومة البنغلاديشية مع أهداف النافذة، لا تزال تؤثر على استثمارات هذه الأخيرة وتحد من فعاليتها.

في بعض الحالات، مثل حالة كينيا، حيث دعمت النافذة تنفيذ قانون اللاجئين لعام 2021 الذي يمنح اللاجئين الحق في العمل والتملّك والوصول إلى الخدمات العامة، أحدثت استثمارات النافذة فرقًا حقيقيًا في استجابة اللاجئين. لكن في العديد من البلدان الأخرى قد يكون للاستثمارات أثر غير مباشر أو حتى هامشي لا يمكن تصوره بالنسبة للاجئين وأولئك المعنيين مباشرة في عمل الاستجابة.[7] وكي

تحقق جميع مشاريع النافذة أثرًا واضحًا وملموسًا وقابلًا للقياس على اللاجئين ومضيفيهم، على البنك الدولي زيادة تعاونه وتنسيقه وحواره مع كل من اللاجئين والجهات الفاعلة الإنسانية.

الحاجة إلى مشاركة اللاجئين بصورة هادفة

كي يتمكن البنك الدولي من التأثير على الاستجابة للنزوح القسري، يجب الحرص على شمل اللاجئين وإشراكهم منذ البداية وبصورة نشطة في إجراءات البنك الرامية لتحديد أولوياته واستثماراته في شؤون اللاجئين. يعرف اللاجئون مشاكلهم أكثر من أي شخص ويدركون أولوياتهم الأهم، وباستطاعة اللاجئين أيضًا أن يدقوا ناقوس الخطر في حال عدم تنفيذ المشاريع بطريقة صحيحة ويمكن أن يساعدوا في ضمان أن يعكس أي تقييم بدقة الحقائق على أرض الواقع. وبشكل عام يمكن للاجئين المساعدة في تحسين مساءلة وفعالية استثمارات النافذة.

يمكن أن يؤدي الفشل في إشراك اللاجئين في تصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج التي تؤثر عليهم إلى عدم تماشي المبادرات مع احتياجاتهم وواقعهم، وهذا هو حال الوثيقة الأردنية التي لم تضمن وجهات نظر اللاجئين في وقت مبكر مما أدى إلى تأخير تحقيق أثر على حياتهم.[8]

تجدر الإشارة إلى أنه تم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، حيث أجرى البنك الدولي محادثات مخصصة مع اللاجئين والمنظمات التي يقودها اللاجئون على المستوى العالمي. وعلى المستوى القطري في أوغندا، دعا البنك الدولي منظمات المجتمع المدني التي يقودها اللاجئون لتقديم ملاحظات حول تقرير إطار مراجعة سياسة اللاجئين. وساعد إشراك المنظمات التي يقودها اللاجئون في تسليط الضوء على الأسباب التي حالت دون تحويل بعض سياسات سوق العمل إلى ممارسة عملية. وفي حين أن تجربة أوغندا لم تنفذ بين الدول الأخرى المستفيدة من النافذة، تظهر هذه الحالة أن إدراج اللاجئين أمر ممكن وله أثر.

الخطوات المستقبلية

من الواضح أن الأثر الذي حققه للبنك الدولي من خلال النافذة هو كبير، ولكن ثمة مجال لتوسيعه مع مرور الوقت. وبالرغم من أنه لا يمكننا توقع تغيير البنك الدولي لنموذجه التشغيلي بالكامل من أجل تحسين النافذة، ثمة بعض الخطوات التي يمكن للبنك القيام بها لتحسين استجابته للاجئين:

1. أولًا، يتوجب على البنك الدولي أن يضمن من الناحية العملية أن استثمارات النافذة تدعم البلدان التي تملك سجلًا حافلًا من الإصلاحات السياسات بما يدعم إدماج اللاجئين وحمايتهم، كما هو موضح في متطلبات الأهلية. على وجه الخصوص، ينبغي أن تركز موارد البنك على المشاريع التي تسمح للاجئين بالوصول إلى الأنظمة الوطنية والاعتماد على أنفسهم، بما يقلل من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. يمكن للبنك الدولي تحقيق ذلك من خلال زيادة مستويات المنح إلى الدول التي تتبنى سياسات شاملة تجاه اللاجئين، مما يؤدي إلى تحفيز التنفيذ. يمكن للبنك الدولي أيضًا وضع سياسة واضحة حول قضايا الحماية لتحديد الإجراءات الحكومية التي تشكل انتهاكات واضحة لحقوق اللاجئين، بالإضافة إلى تنفيذ خطة عمل لمساءلة تلك الدول.
2. ثانيًا، يجب على البنك الدولي المشاركة مباشرة مع المنظمات التي يقودها اللاجئون في وضع إطار مراجعة سياسة اللاجئين وتقييمات الحماية. حيث يجب عليه التعاون مع المنظمات المحلية التي يقودها اللاجئون لتقديم مدخلات تساهم في صياغة إطار مراجعة سياسة اللاجئين وأي تقييم آخر داخل البلد. إذ يمكن لهذه المنظمات المساعدة في توفير تحليل أكثر شمولًا لبيئة اللاجئين في البلدان التي يمولها البنك الدولي وأن تنبه إلى الخطر بشأن أي مسائل متعلقة بالحماية
3. ثالثًا، يجب على البنك الدولي اتباع نهج استباقي لتعزيز الشفافية وزيادة التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني واللاجئين، من حيث الوصول إلى البيانات العامة حول مشاريع النافذة والمشاورات الدورية داخل

البلد بين أصحاب المصلحة المشاركين في شؤون اللاجئين. وعلى وجه الخصوص يجب على البنك الدولي ضمان إشراك اللاجئين والمنظمات الإنسانية والمنظمات التي يقودها اللاجئون في مشاورات أصحاب المصلحة لاكتساب مرئيات أساسية توجّه أولويات استثمارات النافذة. ومن خلال التواصل بنشاط مع المنظمات الإنسانية والمنظمات التي يقودها اللاجئون وإشراكها في مشاورات أصحاب المصلحة، يمكن للبنك الدولي تحسين التنسيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية وضمان سماع أصوات اللاجئين وتمثيلها في استثمارات النافذة.

4. رابعًا، ينبغي على البنك الدولي أن ينظر في تعميم قضايا النزوح القسري في مختلف الفرق والممارسات، بما في ذلك زيادة عدد الموظفين المكرّسين للإشراف على الاستثمارات المتعلقة باللاجئين والتنسيق مع أصحاب المصلحة على المستوى القطري. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي يوظف حاليًا منسقين اثنين لشؤون اللاجئين ليس إلا. بالتالي، تدعو الحاجة إلى زيادة عدد الخبراء في مجال النزوح القسري لضمان التفاوض على استثمارات النافذة والتخطيط لها وتنفيذها بشكل صحيح. علاوة على ذلك، في حال عدم الاستفادة من خبرة اللاجئين، تخاطر المكاتب القطرية للبنك الدولي بفشل أي جهود تهدف إلى تحسين التنسيق مع منظمات المجتمع المدني التي يقودها اللاجئون والتي تعمل على الاستجابة للاجئين.

وفيما يستمر العالم بمواجهة تحديات النزوح المعقدة ونزوح أكثر من 100 مليون شخص، يجب إشراك أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم اللاجئين، في جميع الجهود الهادفة إلى دعمهم. والآن وأكثر من أي وقت مضى يُعدّ عمل البنك الدولي أساسيًا في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين والمساهمة في تطوير نهج أكثر استدامة على المدى الطويل.

مارثا غيريرو بلي
مناصرة حقوق، منظمة ريفيوجيز إنترناشنل (Refugees International)
mguerrero@refugeesinternational.org
X: @MarthaGBle

بهاتي كانيامانزا
مدير الشراكات العالمية، المشروع الدولي لمساعدة اللاجئين (International Refugee Assistance Project)
مؤسس مشارك في منظمة كوبورواس (COBURWAS) الدولية لأجل الشباب لتحويل أفريقيا
bkanyamanza@refugeerights.org
X: @BKanyamanza

1. bit.ly/ida-crisis-response-ar
2. bit.ly/cameroon-forced-displacement
3. bit.ly/ethiopia-economic-opportunities
4. bit.ly/debt-toolkit
5. انظر ب. كانيامانزا وإ. أرنولد فرناندیز (2022) «التمثيل الهادف يبدأ من الأعلى: لاجئون في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة» (Meaningful representation starts at the top: refugees on UNHCR's ExCom) نشرة الهجرة القسرية العدد 70 www.fmreview.org/issue70-ar/kanyamanza-arnoldfernandez-2/
6. انظر مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) (2023) «لاجئو الروهينغا في بنغلاديش: الحد من الأضرار الناجمة عن أزمة مطولة» (Rohingya Refugees in Bangladesh: Limiting the Damage of a Protracted Crisis) bit.ly/Rohingya-protracted-crisis-report
7. يمكن الاطلاع على دراسات أخرى حول فعالية النافذة، انظر مركز التنمية العالمية (Center for Global Development) 2024 «هل ستنجو نافذة المجتمعات المضيفة واللاجئين من عملية «تبسيط المؤسسة الدولية للتنمية»؟ (Will the Window for Host Communities and Refugees Survive "SimplifIDA"?) bit.ly/WHR-simplifida
8. معهد التنمية الخارجية (2018) الوثيقة الأردنية: الدروس المستفادة والآثار المترتبة على الوثائق المتعلقة اللاجئين المستقبلية (The Jordan Compact: lessons learnt and implications for future refugee compacts) bit.ly/jordan-compact-lessons

تمكين اللاجئات السوريات: الأثر المحقق من تمويل الجهات المانحة الخليجية للعمل الإنساني

ميرف إرديلمن

يمكن للتمويل الذي يقدّمه الخليج لتمكين اللاجئات أن يحسّن اعتماد النساء على أنفسهن واستقلاليتهن من خلال توفير الحلول الاقتصادية المرنة والابتكارية، إلا أنه قد يعزز الأدوار الجندرية التقليدية ويتسبب بظهور أوجه انعدام المساواة.

لاجئة تركض في شارع في غازي عنتاب في تركيا. حقوق الصورة: ميرف إرديلمن

التقيت بنور عام 2022،[1] وهي لاجئة سورية تعيش في ريف تركيا من دون صفة قانونية. ومنذ وصولها في عام 2020 عندما كانت حاملًا عن عمر 14 سنةً، ارتادت نادي الأمهات الشابات وتلقت خدمات الرعاية الصحية والتدريب المهني والمساعدة النقدية من منظمة شفق، وهي المنظمة غير الحكومية الوحيدة العاملة في البلدة. وقد تم تعليق ملصق في نادي الأمهات الشابات يسرد أسماء المؤسسات الخيرية التي تموّل النادي. ومن أبرز الجهات المانحة الهلال الأحمر القطري وجمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية الكويتية وحكومة المملكة العربية السعودية، إلى جانب مساهمات أصغر من وكالات الأمم المتحدة وجهات أخرى.

كانت نور واحدة من بين اللاجئات الكثيرات اللواتي التقيت بهن خلال أبحاث الدكتوراه. وقد ركّزتُ في هذه الأبحاث على الممارسات اليومية التي تعتمدها المنظمات التي يقودها اللاجئون من حيث العدالة الجندرية في مجتمعاتها المحلية. وفي سياق العمل الميداني الذي مارستُه، تبيّن لي أن العديد من اللاجئات في تركيا يتشاركن مسارات الحياة نفسها التي

قادتهن إلى أبواب المنظمات غير الحكومية، على غرار منظمة شفق، طلبًا للمساعدة لهن ولأسرهن.

تأثير مقاربات الجهات المانحة لتمكين المرأة على النساء المهاجرات

تشكّل اللاجئات، وسيبقين، محور تركيز السياسات الجندرية العالمية والتمويل المتنامي للعمل الإنساني الذي تقدمه دول الخليج. إلا أننا نفتقر إلى أي معلوماتٍ تُذكر حول كيفية تفسير الجهات المانحة للسياسات الجندرية العالمية أو كيفية تأثير فهمها لهذه السياسات على حياة اللاجئات. كما أننا لا نعرف الكثير عن آراء اللاجئات حول كيفية تأثير الخدمات التي يتلقينها من المنظمات غير الحكومية الممولة من دول الخليج على حياتهن وطموحاتهن. فقد ركّز صناع السياسات الذين يعالجون آثار المقاربات التي تعتمدها الجهات المانحة إزاء تمكين اللاجئات على الجهات المانحة الغربية بشكلٍ أساسي. وقد تجاهلوا بذلك الدور الذي تؤديه مقاربات الجهات المانحة غير الغربية لتمكين المرأة في شمل أو إقصاء اللاجئات ذات الهويات المتقاطعة، بما في ذلك المجموعات المصنّفة بحسب العرق أو غير الممثلة بالشكل الكافي.

بناءً على المقابلات التي أجريتها مع موظفي المنظمات الممولة من الخليج والعاملة في تركيا وعبر الحدود في شمال غرب سوريا ومع اللاجئات اللواتي يعملن معهن، يمكنني القول إن التمويل الخليجي لتمكين اللاجئات يوفر حلولًا مبتكرةً للتحديات الاقتصادية الراهنة. إلا أن بعض المبادرات المنفّذة قد تعزز الأدوار الجندرية التقليدية. وفي حين يعتبر بعض اللاجئات استعادة الأدوار الجندرية بصورةٍ إيجابية وسيلةً لإثبات استقلاليتهن، يشدد البعض الآخر على الحاجة إلى تغيير هذه الأدوار لتمكين النساء بشكلٍ فعلي وتعزيز رفاههن ومعالجة أوجه عدم المساواة الجندرية بصورةٍ فعالة.

زيادة تمويل الجهات المانحة الخليجية للعمل الإنساني والتزامها بتمكين المرأة

أصبحت الدول الخليجية الأربع الأكثر ثراءً، وهي قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية من أبرز الدول المانحة خلال العقدين الأخيرين. فإن هذه الحكومات من بين أبرز عشر جهاتٍ مانحة للمساعدات الإنسانية في سوريا وتركيا ولبنان منذ اندلاع النزاع في سوريا عام 2012.[2] وقد تعاونت أيضًا مع عددٍ من المنظمات متعددة الأطراف والجهات المانحة الغربية.

وتشير الشراكات الإنسانية بين حكومتَي كندا والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب انعقاد مؤتمر التعهدات الإنسانية[3] لسوريا المشترك بين الكويت والأمم المتحدة عام 2015 إلى تكثيف الحوار بين الجهات المانحة الغربية ودول الخليج بشأن تحقيق الأهداف العالمية. هذا والتزمت الجهات المانحة الخليجية أيضًا بمكوّن المساواة الجندرية وتمكين المرأة[4] من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأمم المتحدة، وصولًا إلى التعهد الإماراتي الرسمي[5] بـ"إعطاء الأولوية لتأمين فرص متساوية للنساء والفتيات اللاجئات وشمل الأشخاص المهمشين" في مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2021.

وفي هذا السياق، يلاحظ صناع السياسات تراجُع تمويل الجهات المانحة الغربية للعمل الإنساني ويتوقعون أن يشكّل الارتفاع في التمويل غير الغربي علامةً ترسم مشهد صناعة السياسات في العقود القادمة، ما أدى إلى الدعوة إلى بناء فهمٍ أفضل لمدى تأثير الجهات المانحة غير الغربية على تحقيق الأهداف الجندرية العالمية.

وقد أظهرت أبحاثٌ أولية كيفية تأثير المعايير الجندرية التي تسعى الجهات المانحة إلى تعزيزها على تنفيذ برامج تمكين المرأة. فلم يرحّب الجميع بزيادة حجم التمويل الرامي إلى تمكين اللاجئات. فقد تحمّس بعض اللاجئين واللاجئات والخبراء والخبيرات لهذه الزيادة، في حين اشتبه البعض الآخر بأنه يتم استغلال خطابات التمكين وبالتالي تحويل اللاجئات إلى أدواتٍ لتحقيق الغايات السياسية الخاصة بهذه القوى الناشئة في المنطقة. وفي الموازاة، تخوّف صناع السياسات في المنظمات التي تلقّت التمويل من عدم الاتساق بين افتراضات الجهات المانحة حول الأسباب الجذرية لتهميش النساء في مجتمعاتهن من جهة، وتجارب هؤلاء النساء وحاجاتهن ومطالبهن من جهةٍ أخرى.

الفرص: التمويل المرن لتلبية احتياجات اللاجئات ومطالبهن

في ظل غياب البيانات الشاملة حول التمويل المقدّم من الجهات المانحة الخليجية للعمل الإنساني، يقدّم عدد كبير من المنظمات المدعومة من الجهات المانحة الخليجية مجموعةً متنوعةً من البرامج التي تركّز على النساء والفتيات. وغالبًا ما تندرج هذه البرامج ضمن فئتين: المشاريع الرامية إلى توليد الدخل للنساء من خلال الدورات التدريبية أو القروض، وحلول الإسكان.

وشدد العديد من اللاجئات اللواتي أجريتُ معهن المقابلات على الأثر المتنامي الذي تحققه المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي يقودها اللاجئون الممولة من الجهات المانحة الخليجية، من حيث تحسين حياتهن اليومية ومساعدتهن على تحقيق أهدافهن. وكان التحسن في القدرة على الوصول إلى الإسكان طويل الأمد من أبرز الإنجازات التي حققتها السياسات الممولة من الخليج والتي تركز على رفاه اللاجئات، بحسب ما صرّحت به المشاركات. وتنطوي مشاريع الإسكان هذه عادةً على الارتقاء بالخيم السكنية المؤقتة وتحويلها إلى بنىً دائمةً ذات جدرانٍ إسمنتية وتوفير المأوى للأرامل والعائلات التي ترأسها نساء. ومن أبرز المنافع التي تطرحها هذه البرامج هي المرونة التي توفرها للمنظمات المنفذة، إذ تسمح بتطبيق الحلول الإبداعية التي تعالج التحديات اليومية التي تواجهها اللاجئات وتلبي احتياجاتهن بفعاليةٍ أكبر.

وشرحت إحدى النساء المشاركات في المقابلات، وهي أمٌ لطفلين، كيف تمّ تحويل خيمتها إلى بيتٍ بفضل جهود الجهات المانحة الخليجية:

"عندما نزحنا داخل سوريا وفقدتُ زوجي، سكنّا في خيمةٍ في الشمال. وبعد فترةٍ وجيزة، تنبّهت إلى أننا لن نستطيع أن نعيش في الخيم لفترةٍ طويلة، وأننا نستحقّ أن نعيش في بيتٍ لائق. بدأتُ أنا ورفاقي ببناء جدرانٍ إسمنتيةٍ حول الخيم التي كنا نعيش فيها لأن ذلك كان السبيل الوحيد للتعامل مع الشتاء القارس. وطلبنا من مدراء المخيم أيضًا أن يساعدونا على الحفاظ على هذه الجدران، ولكنهم لم يتجاوبوا معنا. وفي أحد الأيام، علمنا بأن إحدى الجهات المانحة الخليجية قد اشترت الأرض التي كنا نعيش عليها. ووضعت هذه الجهة معايير واضحة حول المكان الذي يحق لكل شخصٍ أن يعيش فيه وسواء أكان يحق لنا تملّك هذا العقار أو إن كان سيتخذ الترتيب شكل إيجارٍ طويل الأمد. ولكننا تمكنّا من الحفاظ على مساكننا المتينة وشعرنا بالأمان بفضل هذا التمويل."

وقد سمعت العديد من القصص المشابهة. فتعزز سياسات الإسكان هذه الشعور بالأمان وتطمئن المخاوف حول رعاية الأسرة وتمنح المستفيدين منها الوقت للأنشطة المدرّة للدخل وتعزز استقلالية اللاجئات في اتخاذ القرارات التي تعنيهن وأسرهن. وعليه، تؤدي الجهات المانحة الخليجية دورًا محوريًا في تعزيز استقلالية اللاجئات واعتمادهن على أنفسهن.

التحديات: استثناء مجموعاتٍ محددة من اللاجئات واستعادة المعايير الجندرية التقليدية

شدد بعض اللاجئات على أهمية التمويل الخليجي بالنسبة إلى استقلاليتهن وقدرتهن على الاعتماد على الذات، في حين أعرب البعض الآخر عن عدم ارتياحهن للطريقة التي تم فيها استثناؤهن من الأنشطة المدرّة للدخل من دون قصد، أو لظهور أشكال جديدة من عدم المساواة الجندرية.

تركّز المبادرات المدرّة للدخل التي تدعمها الجهات المانحة الخليجية بمعظمها على المهارات النسائية التقليدية مثل الخياطة والطهي. وقد تشمل أيضًا مكوّن الإقراض سعيًا إلى تقديم المساعدة المالية قصيرة الأمد للنساء المؤهلات لمساعدتهن على تلبية احتياجات أسرهن. وتستند هذه المبادرات إلى الافتراض بأن العديد من اللاجئات يتمتّعن بالخبرة في الأعمال المنزلية بشكلٍ أساسي، وكان لهن مشاركة محدودة في الأنشطة المدرّة للدخل خارج المنزل. ولا شك في أن هذه المقاربات مفيدة لتوليد الدخل وتعزيز الاعتماد على الذات، إلا أنها تميل إلى ترسيخ الأدوار الجندرية التقليدية ولا تزوّد النساء بالضرورة بمهاراتٍ جديدة مهمة بالنسبة لبلدان اللجوء التي تستضيفهن.

وقد دخل العديد من اللاجئات سوق العمل في بلدان اللجوء مثل تركيا رغم افتقارهن للخبرة المهنية نتيجة الضغوط الاقتصادية المتنامية. وفي هذا السياق، غالبًا ما يجدن أن مهاراتهن غير كافيةٍ لتلبية متطلبات الوظائف المتاحة لهن. وشاركت إحدى النساء من الجنسية السورية تجربةً مماثلةً على ضوء عملها في إحدى المنظمات غير الحكومية الإنسانية الممولة من الخليج:

"تكمن المشكلة في هذه البرامج في أنها لا تتماشى مع المهارات المطلوبة في الوظائف المتاحة. لذلك، تصبح المرأة مجبرةً إما على الاستمرار في محاولة توليد بعض الدخل من أعمالها اليدوية واستخدام مهاراتها النسائية للحصول على وظيفة، إذا حالفها الحظ، وإما على البحث عن طرقٍ أخرى لتوليد الدخل مثل الزواج أو العمل بالجنس. ولا عيب في أنواع العمل والحلول هذه، إلا أنها لا ترتقي إلى طموحات العديد من النساء اللواتي أعرفهن."

تلخّص كلماتها التداعيات العكسية وغير المتوقعة للسياسات الرامية إلى تمكين المرأة، إذ تساهم في الواقع في التهميش القائم على الجندر.

وعلى النحو نفسه، غالبًا ما يُقال للاجئات العازبات واللاجئات ذات الميول الجنسية المتنوعة أنهن غير مؤهلاتٍ لهذه البرامج لأنهن لسن أرامل أو مطلّقات. وفي هذا السياق، صرّح أحد الموظفين في منظمة يقودها اللاجئون السوريون بما يلي: "من أجل التأهل للحصول على قرضٍ منا، على السيدة المعنية برهنة حاجتها لهذا القرض. وغالبًا ما يرتبط ذلك بكونها أرملةً أو مطلّقة. فليس لدينا التمويل الكافي لدعم النساء العازبات أو الأقليات الجنسية والجندرية."

الخطوات التالية الواجب اتخاذها

يمكن لتمويل الدول الخليجية للعمل الإنساني الرامي إلى تمكين اللاجئات أن يفتح مساراتٍ جديدة تؤدي إلى اعتماد سياساتٍ تعزز تمكين هؤلاء النساء وقدرتهن على الاعتماد على أنفسهن. وقد أعرب عددٌ كبير من اللاجئات اللواتي يواجهن تحديات متعلقة بتأمين سبل العيش والعنف وتحقيق تطلعاتهن، عن تقديرهن للمقاربات التمكينية التي تنتهجها المشاريع الممولة من الخليج. إلا أن لاجئاتٍ أخريات أعربن عن مخاوفهن إزاء التداعيات التي تحملها هذه السياسات. فقد أفدن بأنه غالبًا ما يتم عزل النساء ضمن الأدوار الجندرية التقليدية. وقد يستثني محور التركيز هذا النساء العازبات اللواتي لديهن أهداف مختلفة في الحياة والأفراد ذوي الميول الجنسية المتنوعة.

ويأتي الاعتراف بالفرص والعوائق التي يطرحها تمويل الجهات الخليجية للجهود الرامية إلى تمكين المرأة، ليشدّد على أهمية اكتساب فهمٍ أوضح لكيفية إعداد هذه السياسات والعمل بها على الأرض ولرأي اللاجئات أنفسهن بهذه السياسات. فمن شأن فهم وجهات نظر الجهات المانحة الخليجية، من حيث تعزيز تمكين المرأة، أن يسهّل تنفيذ جهود صناعة السياسات العالمية بتنسيقٍ وكفاءةٍ أكبر. وقد نتمكّن أيضًا، من خلال تسليط الضوء على وجهات نظر اللاجئات وتجاربهن، أن نجسّد مفهوم تمكين المرأة بحلّةٍ جديدة.

ميرف إرديلمن
طالبة دكتوراه في قسم العلوم السياسية في جامعة مكغيل في كندا
merve.erdilmen@mail.mcgill.ca

1. *نور اسمٌ مستعار. لقد غيّرتُ أسماء كافة المشاركات لحماية هوياتهن.*
2. *للاطلاع على تفاصيل التمويل المقدّم، يمكن مراجعة ملفات البلدان على موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على الرابط التالي: fts.unocha.org/countries/overview*
3. *bit.ly/pledging-conference-syria*
4. *bit.ly/un-gender-equality-ar*
5. *bit.ly/annual-foreign-aid-report*

التحويلات العكسية باعتبارها الوضع الطبيعي الجديد في أوكرانيا، أدلة من ألمانيا والنمسا

تاراس روماشينكو

أدى الغزو الروسي إلى ظاهرة جديدة تتمثل في تحويلات عكسية كبيرة من داخل أوكرانيا إلى الأوكرانيين النازحين في بلدان أخرى، ونجم عن ذلك آثار على المتلقين الأفراد والبلدان المضيفة وأوكرانيا نفسها.

كان من الصعب قبل بضع سنوات تخيل إنفاق الأوكرانيين مليارات الدولارات في الخارج كل شهر، حيث كانت أوكرانيا، التي تضم عددًا كبيرًا من العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم، تقليديًا بلدًا يتلقى التحويلات المالية. لكن الهجوم الروسي غير المبرر في فبراير/شباط 2022 غيّر الوضع بشكل جذري مع اضطرار الملايين من الأوكرانيين، الذين كان معظمهم من النساء والأطفال خلال الحرب، إلى الفرار من منازلهم هربًا من العدوان الروسي. وهم ينفقون بنشاط الأموال التي اكتسبوها في البداية في موطنهم، والتي تم إرسالها إليهم من قبل الأقارب والأصدقاء.

وفقًا للبنك الوطني الأوكراني أنفق المهاجرون الأوكرانيون في عام 2022 ما لا يقل عن مليارات دولار أمريكي في الخارج كل شهر.[1] ووصل المبلغ المقدّر للتحويلات العكسية سنويًا إلى 24 مليار دولار أمريكي، وهو يتجاوز بشكل كبير التحويلات التقليدية التي لا تزال تتدفق إلى أوكرانيا والتي بلغت 11.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023.[2]

القيود المفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج

لا يزال حجم الأموال التي ينفقها الأوكرانيون النازحون من أوكرانيا في الخارج مرتفعًا على الرغم من فرض البنك الوطني الأوكراني قيودًا كبيرة على تحويل العملات خارج البلاد بعد الغزو، حيث اعتمد البنك الوطني الأوكراني على الفور تشريعات جديدة[3] تنظم عمل النظام المصرفي خلال فترة الأحكام العرفية بهدف ضمان استقرار سوق العملة الوطنية والحد من مخاطر المضاربة عليه ومنع تدفقات رأس المال من أوكرانيا.

على الرغم من التخفيف قليلًا من القيود المفروضة على عمل النظام المصرفي منذ بدء الحرب، تبقى القيود المفروضة على الأفراد قائمة. فعلى سبيل المثال، تُعد التحويلات باستخدام رمز سويفت إلى الخارج من أوكرانيا محظورة من الناحية العملية، مع وجود استثناءات تنطبق فقط على دفع تكاليف التعليم في المؤسسات التعليمية الأجنبية والعلاج الطبي في الخارج. وتنطبق قيود خاصة أيضًا على السحوبات النقدية باستخدام البطاقات المصرفية الأوكرانية في الخارج. ففي حالة الحسابات المقومة بالهريفنيا (وهي العملة الوطنية لأوكرانيا) يبلغ الحد ما يعادل 12,500 هريفنيا في الأسبوع التقويمي، أي حوالي 275 يورو حاليًا، أما بالنسبة للسحب النقدي من حسابات البطاقات الأوكرانية المقومة بالعملة الأجنبية، فيكون الحد الأقصى أعلى بكثير ويصل إلى ما يعادل 100,000 هريفنيا في اليوم، أي حوالي 2,200 يورو.

ولكن لم تؤثر قيود الهيئة التنظيمية بشكل كبير على حجم التحويلات العكسية من أوكرانيا، وإنما نمت ثلاث مرات على الأقل على أساس سنوي في عام 2022 وحده. ومن الواضح أن المتلقين الرئيسيين لهذه الأموال من أوكرانيا كانوا المهاجرين قسرًا الأوكرانيين.

البحث الميداني في ألمانيا والنمسا

بالنظر إلى حداثة هذه الظاهرة وتأثيرها المحتمل على جميع أصحاب المصلحة، قررت إجراء سلسلة من المقابلات النوعية مع المهاجرين قسرًا الأوكرانيين في ألمانيا والنمسا، بهدف

الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بهذا الموضع والتي تشمل:

- ما هي قنوات المساعدة المالية من الوطن التي غالبًا ما يستخدمها اللاجئون الأوكرانيون (التحويلات المصرفية والمدفوعات عبر الإنترنت والعملات المشفرة والنقد وما إلى ذلك)؟
- ما مدى أهمية هذا الدعم للنازحين الأوكرانيين في الخارج وما هي الأموال التي يتم تلقيها عادة؟
- ما هي التحديات التي يواجهها اللاجئون عندما يتعلق الأمر بالتحويلات العكسية (القيود المفروضة على مبلغ المال الذي يمكن تحويله أو سحبه من البطاقة، وارتفاع رسوم تحويل العملات الأجنبية، وما إلى ذلك)؟
- هل يؤثر النوع الاجتماعي للأوكرانيين النازحين على ديناميكيات ومواصفات التحويلات العكسية؟

أخيرًا، تهدف نتائج الدراسة الاستقصائية إلى توضيح الآثار المترتبة عن التحويلات العكسية لكل من أوكرانيا والبلدان المضيفة، بهدف تقديم توصيات لتعزيز الآثار الإيجابية والتخفيف من الآثار السلبية لهذه التحويلات على جميع أصحاب المصلحة.

الوصول إلى الدعم المالي من الموطن

أكد جميع المهاجرين قسرًا الأوكرانيين الذين تمت مقابلتهم تقريبًا أنهم إما تلقوا تحويلات مالية من أوكرانيا أو أنهم ما زالوا يتلقونها، وكان تواتر هذه التحويلات العكسية أعلى فور وصولهم إلى البلد المضيف. في معظم الحالات بدأ انتظام هذه التحويلات من أوكرانيا في الانخفاض بمرور الوقت، ولم يعد البعض يتلقى أي أموال من أوكرانيا ويرجع ذلك أساسًا إلى اندماجهم في المجتمع المضيف، وعلى وجه الخصوص في سوق العمل المحلي.

لكن هناك أسباب أخرى تفسّر انخفاض تدفق التحويلات العكسية. فعلى سبيل المثال تقول امرأة أوكرانية:

"لقد تغيرت الظروف في أوكرانيا حيث كان زوجي قادرًا على تحويل المزيد من الأموال إلينا، لكن لم يعد باستطاعته ذلك بعد الآن لأن نفقاته في موطننا زادت بشكل كبير بينما ظل راتبه كما هو."

تبدو أنماط إنفاق الأوكرانيين في البلدين اللذين أجري فيهما البحث متشابهة ومحدودة للغاية، فتغطي النفقات في الغالب الطعام والملابس والتعليم والترفيه، الذي يشمل زيارات للمتاحف والمعارض ومراكز ترفيه الأطفال ودور السينما وما شابه ذلك.

عندما سئل المستجيبون عن مرسلي التحويلات العكسية، ذكروا في كثير من الأحيان الأزواج والأقارب الآخرين. وكان معظم المستجيبين من الإناث حيث تمثل النساء والأطفال أكثر من 80% من جميع المهاجرين قسرًا من أوكرانيا.[4] وفي كثير من الأحيان، تم ذكر الرواتب المدفوعة في أوكرانيا والمدخرات الخاصة بالمستجيبين باعتبارها مصادر الأموال.

تُشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن القيود الصارمة التي يفرضها البنك الوطني الأوكراني على سحب الأموال إلى الخارج تركت الأوكرانيين أمام خيار رئيسي واحد للوصول إلى أموالهم خارج أوكرانيا، وهو استخدام البطاقات المصرفية الصادرة عن البنوك الأوكرانية، حيث تستخدم البطاقة بطريقتين هما إما للدفع مباشرة في مكتب النقد أو لسحب المبلغ النقدي المطلوب من أجهزة الصراف الآلي. وبالطبع في كلتا الحالتين، يتم تحويل الهريفنيا تلقائيًا إلى العملة المحلية وهي اليورو في هذه الحالة. أضاف المستجيبون بأن هذه الطريقة، وإن كانت الخيار الوحيد، تتمتع بعدد من المزايا الجلية، منها الراحة والسرعة والوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حيث يمكنهم مراقبة المعاملات والأرصدة.

هذا وأشارت إجابات معزولة إلى قيام أشخاص بحمل النقود، إما لصالح أنفسهم أو لأجل الآخرين، خارج أوكرانيا. ومن المثير للاهتمام أن أيًا من المستجيبين لم يذكر أنظمة الدفع

الدولية عبر الإنترنت أو العملات المشفرة كوسيلة لتحويل الأموال من أوكرانيا.

استمرار الاعتماد

يظهر توجّهان رئيسيان بشأن الأهمية المستمرة للأموال الواردة من أوكرانيا. حيث إنه بالنسبة لجزء كبير من المستجيبين لا تزال التحويلات من الوطن تشكل مصدرًا مهمًا للدعم في البلد المضيف، بالأخص عندما لا يكون لدى المستجيبين عمل مدفوع الأجر على الإطلاق أو عندما يكون راتبهم منخفضًا. وفي كثير من الأحيان، لا تسمح المدفوعات الاجتماعية من الحكومات المضيفة للاجئين بتلبية احتياجاتهم الأساسية بالكامل وينطبق ذلك بشكل خاص على الأسر التي لديها أطفال أو أفراد معوقون. في مثل هذه الحالات، تسمح التحويلات العكسية بمساعدة الأشخاص على التعامل مع مختلف التحديات المالية والاحتياجات الطارئة. كما أشار بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن المساعدة المالية المنتظمة من أوكرانيا أمر حيوي للحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة التي كانوا يتمتعون بها في موطنهم قبل الحرب.

وأفادت مجموعة أصغر أن التحويلات العكسية لم تعد تعني الكثير بالنسبة لهم، ففي حين كانوا يعتمدون عليها بشكل كبير في البداية، لم يعد هذا هو الحال لأنهم عثروا على عمل في البلد المضيف. وعلى حد تعبير إحدى المستجيبات في النمسا، أصبح مصدر أموالها من أوكرانيا يُمثل عبئًا إلى حد ما:

"أواصل العمل عن بعد في أوكرانيا ولكن الوقت والجهود المطلوبة مني من قبل صاحب العمل مفرطة وغير مبررة، وبالرغم من أنني أكسب بعض المبالغ في الوطن التي يمكنني إنفاقها هنا، تبقى قليلة جدًا ولم أعد أعتمد عليها فعليًا."

ذكر جميع المهاجرين قسرًا من أوكرانيا دون استثناء ممن قابلناهم أنهم لا يواجهون أي تحديات مرتبطة بتحويل الأموال أو إنفاق أموالهم في البلد المضيف. ويتفهّم الأوكرانيون تمامًا الرسوم التي تفرضها المؤسسات المصرفية لتحويل الهريفنيا إلى اليورو. ونظرًا لأن المبالغ التي يسحبونها عادة من أجهزة الصراف الآلي أو ينفقونها في مكاتب النقد متواضعة للغاية، لا تكون هذه الرسوم كبيرة جدًا بالنسبة لهم. وينطبق الأمر ذاته على القيود التي يفرضها البنك الوطني الأوكراني حيث أفاد جميع المستجيبين بأنهم نادرًا ما يتجاوزون الحدود التي وضعها.

الاختلافات بين الجنسين في الاستجابات

كان تمثيل الرجال أقل بكثير بين المستجيبين واختلفت إجاباتهم إلى حد ما عن النتائج الكلية. أولًا، لم يتلقَ بعضهم أي تحويلات عكسية من أوكرانيا على الإطلاق، وأفادوا بأنهم يعيلون أنفسهم فقط من خلال العمل في البلد المضيف ولا يعتمدون على المساعدة المالية من وطنهم الأم. وثانيًا، يعتمد أولئك الذين يستخدمون الأموال من أوكرانيا على رواتبهم أو عملهم المدفوع الأجر الذي ينجزونه عن بُعد أو مدخراتهم فحسب. ولم تُذكر المساعدة من الأقارب إلا في حالة واحدة محددة:

"لست بحاجة إلى أي مساعدة مادية من أقاربي في أوكرانيا وإنما أنا من يجب أن يساعدهم، ولكن في مناسبات نادرة أتلقى مبالغ متواضعة من المال منهم. على سبيل المثال، يمكن أن تكون هدية مالية من والديّ بمناسبة أعياد ميلاد أحفادهما وهذا هو السبب الوحيد الذي يجعلني أسمح لهما بتحويل الأموال لي."

الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات

أكد البحث اعتماد اللاجئين الأوكرانيين الكبير على التحويلات العكسية، بالأخص في الفترة الأولى بعد الانتقال إلى الخارج، وأظهر أن القيود والرسوم القانونية الحالية لا تُعوّق تحويل الأموال الواردة من أوكرانيا وتحويلها واستخدامها. كما أن المقابلات لم تكشف عن أي اختلافات جوهرية بين الردود في ألمانيا والنمسا. وبالتالي من المعقول افتراض أنه يمكن التوصل إلى نتائج مشابهة لنتائج الدراسة الاستقصائية هذه أيضًا في بلدان أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي ممن استضافت مهاجرين قسرًا من أوكرانيا على مدى العامين الماضيين. في الواقع يمكن ملاحظة اعتماد أكبر على التحويلات العكسية من قبل

الأوكرانيين في البلدان التي لا توفر نفس المستوى من الحماية الاجتماعية والمساعدة المالية وفرص العمل التي توفرها ألمانيا والنمسا. وفي حال وجود مثل هذه التناقضات بالفعل، يمكن الكشف عنها من خلال إجراء بحوث إضافية.

تُمكّن نتائج الدراسة الاستقصائية من صياغة توصيات لجميع أصحاب المصلحة وواضعي السياسات المعنيين:

- **بالنسبة لمهاجرين قسرًا**

  يمكن تحقيق الرغبة التي أعربت عنها غالبية المجيبين لإنهاء الاعتماد على هذه التحويلات في أقرب وقت ممكن من خلال الاندماج الأكثر نشاطًا في المجتمعات المضيفة ومن المؤكد أن اكتساب اللغة والتوظيف القانوني في البلد المضيف سيقللان ويوقفان في نهاية المطاف تدفق التحويلات العكسية.

- **بالنسبة للبلدان المضيفة**

  إن حقيقة أن اللاجئين الأوكرانيين لا يزالون يعتمدون على المساعدة المالية من أوكرانيا تُسلّط الضوء على الحاجة إلى الاستمرار في تقديم أشكال مختلفة من الدعم لهم، بما يشمل دورات الاندماج بأسعار معقولة وامتيازات اجتماعية ومالية بالإضافة إلى العون في العثور على عمل، علمًا أنه سيترتب عن خفض أو وقف هذه المساعدة تأثير سلبي كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء النازحين.

- **بالنسبة لأوكرانيا**

  يجب على السلطات الأوكرانية تكثيف الحوار مع شركائها الأجانب بشأن استمرار الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأوكرانيين في الخارج، وتجدر الإشارة إلى أن أي مقترحات من جانب السياسيين الأوكرانيين بوقف هذا الدعم من أجل تشجيع اللاجئين على العودة إلى ديارهم، سيترتب عنها نتائج عكسية.[5] إذ طالما أن الحرب مستمرة، لن تعود غالبية المهاجرين قسرًا إلى أوكرانيا، ولكن إذا انخفض الدعم المقدم من البلدان المضيفة سيزداد اعتمادهم على التحويلات العكسية، مما سيؤدي بدوره إلى تفاقم التحديات التي تواجه النظام النقدي والمالي في أوكرانيا حاليًا.[6]

تاراس روماشينكو

أستاذ زائر ومحاضر أول في جامعة بيليفيلد الواقعة في ألمانيا؛

وأستاذ مشارك في الاقتصاد الدولي، جامعة بوهدان خميلنيتسكي الوطنية في تشيركاسي (Bohdan Khmelnytsky National) الواقعة في أوكرانيا (University of Cherkasy

taras.romashchenko@uni-bielefeld.de

linkedin.com/in/taras-romashchenko

1. تضاعفت نفقات الأوكرانيين بموجب أخبار صوت أوكرانيا الجديد (The New Voice of Ukraine) في الخارج ثلاث مرات ووصلت إلى 2 مليار دولار شهريًا في 12 ديسمبر 2022 bit.ly/ukrainian-expenditure-abroad
2. البنك الوطني الأوكراني "إحصاءات القطاع الخارجي" bank.gov.ua/en/statistic/sector-external
3. البنك الوطني الأوكراني (2022) قرار بشأن عمل النظام المصرفي في فترة الأحكام العرفية bit.ly/ukraine-martial-law-banking
4. reporting.unhcr.org/operational/situations/ukraine-situation
5. انظر "المستشار في كييف: يجب أن يعود اللاجئون الأوكرانيون إلى وطنهم" (باللغة الألمانية)، صحيفة تاجس أنزايجر، 20 يناير 2024 bit.ly/ukraine-refugees-should-return
6. مع خالص الامتنان لزميلتي الأستاذة الدكتورة أنتجي ميسباخ وزميلي الأستاذ الدكتور ماتياس تشايكا على الإلهام والأفكار القيمة التي قدماها خلال تعاوننا. كما أود أن أعرب عن شكر خاص لجميع المستجيبين على وقتهم وانفتاحهم.

الدعم المجتمعي في مخيمات اللاجئين غير الممولة بالشكل الكافي: قصص من أسايتا وداداب

بول مكآتير

يكافح اللاجئون واللاجئات في مخيم أسايتا في إثيوبيا ومخيم داداب في كينيا لتلبية احتياجاتهم الأساسية. فعلى الرغم من الصعوبات الشديدة التي يواجها هؤلاء، أفاد الأشخاص الذين تم إجراء المقابلات معهم بأنهم يشاركون الموارد الضئيلة التي يملكونها مع الآخرين الأكثر عوزًا.

فادوما من الصومال تُشعل النار للطبخ داخل ملجأ في مخيم داداب في كينيا حقوق الصورة: آريت (Arete)/براين أونغورو/المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED)

غالبًا ما يكون اللاجئون واللاجئات الذين يختبرون النزوح المطوّل من الفئات الأكثر تأثرًا بخفض التمويل والأقل ظهورًا في التقارير الإعلامية والإنسانية بالمقارنة مع الأشخاص المتأثرين بالأزمات الناشئة. وتُظهر الأبحاث التي تم إجراؤها مع اللاجئين واللاجئات في إثيوبيا وكينيا بين عامَي 2021 و2022 الأثر الذي يحمله خفض التمويل على اللاجئين واللاجئات المقيمين في المخيمات. وتبرهن هذه الأبحاث أيضًا أنه عندما يفتقر اللاجئون واللاجئات إلى التمويل، تقوم هذه الفئة السكانية الأكثر ضعفًا بتمويل بعض الخدمات الأساسية بصورةٍ جماعية. إلا أن ذلك لا يعني أنه ما من حاجةٍ للمزيد من التمويل، بل تشير الأبحاث إلى التداعيات الوخيمة التي يعاني منها اللاجئون واللاجئات العالقين في المخيمات غير الممولة بالشكل الكافي.

يقع مخيم أسايتا[1] للاجئين في إثيوبيا ومجمّع داداب لمخيمات اللاجئين في كينيا، وعلى غرار الكثير من مخيمات اللاجئين في العالم، في مناطق غير متطورة بما فيه الكفاية من الناحية الاقتصادية ومتأثرة بحالات الجفاف والنزاعات. وتفتقر المخيمات في كل من أسايتا وداداب إلى

التمويل اللازم لخدمات المخيم والمأوى والطعام منذ سنواتٍ عدة. ففي عام 2024، لم يتلقَّ برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إثيوبيا إلا 11% من التمويل اللازم، في حين لم يتلقَّ برنامج المفوضية في كينيا إلا 23% من التمويل اللازم.

يعمل المعهد الدولي للبيئة والتنمية على المقارنة بين مستوى رفاه اللاجئين واللاجئات وسبل عيشهم في المخيمات والمدن في أربع بلدانٍ مختلفة.[2] ويستند هذا المقال إلى استبيانٍ كمّي شارك فيه 366 لاجئ(ة) إريتري(ة) في أسايتا و382 لاجئ(ة) صومالي(ة) في داداب، بالإضافة إلى 48 مقابلة شبه منظمة تم إجراؤها مع 12 رجلًا و12 امرأةً من كل موقع. وقد كشف هذا البحث عن الفقر المدقع الذي يعاني منه اللاجئون واللاجئات في كلا المخيمين.

عدم تلبية الاحتياجات الأساسية

كافح اللاجئون واللاجئات المقيمون في داداب وأسايتا لتلبية احتياجاتهم الأساسية بالمخصصات التي كانوا يتلقونها، في حين كانت فرص العمل محدودةً جدًا. وقد تفاقم هذا الوضع في داداب بسبب ضرورة حصول اللاجئين واللاجئات على تراخيص خاصة لمغادرة المخيم، في حين لا يندرج الوصول إلى فرص العمل في قائمة الأسباب التي يتم لها منح هذه التراخيص. أما في مخيم أسايتا، فكان يتمتع الأشخاص المقيمون بحرية الخروج من المخيم والدخول إليه، إلا أن الأشخاص الذين تم إجراء المقابلات معهم أفادوا بأن التنقل كان قد أصبح باهظ الثمن للغاية في ظل خفض الدعم المالي المقدّم.

هذا وأشار معظم الأشخاص المشاركين في الاستبيان من المخيمين إلى أنه لم يكن لديهم ما يكفي من الطعام في الأيام السبعة الأخيرة، في حين شدد الأشخاص المشاركين في المقابلات على خفض المساعدات المقدمة لهم. فأشار 75% من الأشخاص المشاركين في الاستبيان من مخيم أسايتا إلى أن المآوي التي يسكنون فيها غير ملائمة وغير لائقة، وذلك لأنه غالبًا ما يتم بناؤها بمواد غير ملائمة وتتعرض لأشعة الشمس والحرّ والرياح والأمطار. ووصف العديد من الأشخاص المشاركين مساكنهم على أنها خطيرة وربما مؤذية خلال الفصل الممطر.

واعتمد معظم المقيمين في المخيمين على المساعدات باعتبارها الدخل الرئيسي في ظلّ شحّ فرص العمل. ففي مخيّم أسايتا، لم يكسب سوى 8% من الأشخاص المشاركين في الاستبيان المال من العمل، في حين أشار 76% من المشاركين إلى أن المساعدات تشكّل الدخل الرئيسي في أسرتهم. أما في مخيم داداب، فتبيّن أن 25% من الأشخاص المشاركين كانوا يعملون و48% كانوا يعتمدون على المساعدات باعتبارها الدخل الرئيسي. وعليه، أدّى خفض المساعدات المخصصة لهؤلاء الأشخاص إلى جانب النقص في فرص سبل العيش وفي القدرة على التنقل إلى توليد فجواتٍ ملحوظة في الدخل. وفي حين لم يُشر إلا 2% من الأشخاص المشاركين في الاستبيان من أسايتا إلى أنهم منضمون إلى مجموعات الادخار المنظم ولم يُعرب أي من المشاركين من داداب انضمامه إلى مثل هذه المجموعات، كشف الأشخاص الذين تم إجراء المقابلات معهم عن وجود ثقافةٍ من جمع الأموال دعمًا للجيران المعوزين.

الدعم المجتمعي

على الرغم من وجود مخاوف حول امتلاك الطعام الكافي لأسرهم، أشار الأشخاص الذين تم إجراء المقابلات معهم في مخيم أسايتا إلى أنهم غالبًا ما يشاركون ما يملكونه من الطعام مع الأشخاص المحتاجين الآخرين. وفي المناسبات الشخصية مثل الزواج أو الولادة أو وفاة أحد أفراد الأسرة، يجتمع أعضاء المجتمع المحلي ويساهمون بحسب قدرتهم تجاه الأسرة. وتشمل مساهماتهم الطعام والمواشي والمال. وأفادت سيدة تم إجراء مقابلة معها وتبلغ من العمر 60 عامًا بما يلي:

"يقدّم كلّ شخصٍ ما لديه. فمن يملكون الماعز يقدّمون الماعز، ومن يملكون المال يقدّمون 50 أو 100 بيرًا أو أكثر بحسب قدرتهم، في حين يجمع آخرون الحطب أو يحضّرون الطعام. وقد أمضينا أسابيع إلى جانب من خسروا أقاربهم. والأمر نفسه ينطبق على مناسبات الزواج، إذ نحتفل بالفعاليات الدينية والثقافية هنا معًا. نحن أسرة واحدة في هذا المخيم."

ولا يقتصر هذا النوع من الدعم في مخيم أسايتا على الفعاليات الخاصة فحسب، بل يدعم المجتمع المحلي أيضًا القادمين الجدد الذين لم

يسجلوا بعد للحصول على الطعام والمأوى. وفي حال لم يكن لدى القادمين الجدد أي أقارب في المخيم، يستقبلهم أشخاص آخرون من المجتمع المحلي، بحسب ما أوضح أحد سكان مخيم أسايتا، وهو رجل إريتري يبلغ من العمر 30 عامًا

"نشارك ما نملكه من الطعام مع الذين لا طعام لديهم. وعندما يمرض أحد الأشخاص أو يتوفى، لا نقول إن هذه مشكلة لا تعنينا. فنعتبر أن هذه مشكلتنا المشتركة ونساعد بعضنا البعض ونجتازها معًا."

وفي مجمّع مخيمات داداب، شارك الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات تجاربهم في جمع الأموال بصورةٍ جماعية لدفع فواتير المستشفى. وفي إحدى الحالات، كانت امرأة صومالية تبلغ من العمر 34 عامًا تحتاج إلى إجراء عملية جراحية على إثر بعض المضاعفات ما بعد الولادة. ولم يكن العلاج الذي تحتاجه متوفرًا في داداب وكان عليها البحث عن الرعاية اللازمة خارج المخيم. وقامت عائلتها الموسّعة وعدد من الجيران بعدها بجمع الأموال لدفع تكاليف إجراء العملية الجراحية في نيروبي. وقد أعربت عن امتنانها للمساعدة التي قدّمها لها المجتمع المسلم بأسره، في إشارةٍ إلى أن أشخاصًا من مناطق أبعد ساهموا أيضًا في دفع تكاليف علاجها. وحتى بعد إجراء هذه العملية الجراحية، لم تستعد صحّتها بما فيه الكفاية للعمل، وقد وصفت حالتها بالخانقة. فقد اضطرّت خلال فترة التعافي إلى الاعتماد على الآخرين لإطعام ثلاثة أطفال وسكنت مجانًا في منزل أحد الأشخاص. وعلى الرغم من هذا الدعم، اضطرت إلى اقتراض المال أيضًا لتلبية احتياجات أطفالها، إذ قالت:

"كنت أعمل في الفندق، ولكنني لم أعد قادرةً على ذلك...أمضي وقتي في المنزل وأعتمد على مساعدة الآخرين. أستخدم ما يصلني من مساعدات غذائية لتحضير الفطور لبناتي وأضع الفضلات جانبًا لوجبة العشاء. لا نتناول وجبة الغذاء لأنه لا يمكننا تحمّل تكاليفها."

مشاركة الموارد النادرة

شارك أشخاصٌ آخرون في مخيّم داداب قصصًا مماثلة حول جمع الأموال لمساعدة الآخرين، ما يشير إلى أن المساعدات الغذائية وخدمات الرعاية الصحية المقدمة للمقيمين في المخيم غير كافية لتلبية احتياجاتهم:

"إذا أصيب أحد الأشخاص بالمرض، نتعاون لجمع الأموال لهذا الشخص لكي يحصل على خدماتٍ أفضل للرعاية الصحية. ونقدّم له بعض السلع الغذائية أيضًا، مثل الزيت والأرزّ لكي يكون لديه بعض الطعام." *امرأة صومالية تبلغ من العمر 39 عامًا.*

"نتعاون أيضًا لجمع الأموال للأشخاص الذين يمرّون بضائقةٍ مالية كبيرة أو الذين لديهم ديون." *امرأة صومالية تبلغ من العمر 45 عامًا.*

هذا ويأخذ باعة السلع الغذائية زمام المبادرة أيضًا عندما تكون المخصصات الغذائية والمالية غير كافية. فغالبًا ما يقوم أصحاب المتاجر أو الأكشاك داخل مخيمات اللاجئين ببيع السلع بالدين، إذ قد لا يتمكن العديد من الزبائن من شراء أي شيءٍ لولا ذلك. ففي مخيم أسايتا مثلًا، تحوّلت هذه الممارسة إلى نظامٍ مُعترف به لدى الأشخاص الذين يتلقون المساعدات النقدية، بحيث يمكن لأصحاب المتاجر أن يثقوا بأن الزبائن سوف يتمكنون من دفع المبالغ المستحقة فور تلقيهم الدفعة النقدية التالية. إلا أن الأشخاص المشاركين في المقابلات أشاروا إلى أن هذا النظام المبني على الثقة قد انهار في ظل ندرة الدعم النقدي وعدم القدرة على التنبؤ به. وقد وضع النقص في التمويل عبئًا على باعة السلع الغذائية وغيرها، وكذلك الأمر على المشترين الذين قد يصبح لديهم دينًا طويل الأمد يجب سداده.

وتبرز رعاية الأطفال كشكلٍ آخر من أشكال الدعم المتبادل بين النساء في مخيم داداب، إذ يدركن أن الاعتناء بأطفال شخصٍ آخر وتحضير الطعام لهم والتنظيف لهم يمكّن هذا الشخص من العمل وكسب سبل العيش. وفي هذا السياق، صرّحت إحدى النساء الصوماليات في مخيم داداب تبلغ من العمر 52 عامًا بما يلي:

"أساعد قدر الإمكان. أعتني بأطفال الجيران عندما يغادر أهلهم. أقدّم لهم الطعام وهم يعاملونني بالمثل. [...] وخلال الأعراس أو عندما يمرض أحد الأشخاص، أساهم بحسب إمكاناتي الضئيلة. ليس لدي أي مال، ولكن أقدّم المساعدات النوعية، مثل الاعتناء بالأطفال وتحضير الطعام لهم وما إلى ذلك."

كانت هذه المرأة أرملةً عملت في المخيم بصورةٍ غير منتظمة، إذ كانت تنظم المنازل وتطهو الطعام لمن كانوا قادرين على دفع تكاليف هذه الخدمات. لذلك، لم تجنِ دخلًا منتظمًا ولم يكن لديها دائمًا المال لتعطيه للآخرين. وبدأت بعدها بتقديم هذه الخدمات نفسها للجيران مجانًا عندما لم تكن قادرةً على دعمهم بأي طريقةٍ أخرى، وأشارت إلى أنهم يعاملونها بالمثل. وفي الموازاة، تحدّثت عن الإجهاد الذي يتسبب به العجز عن جني المال الكافي لإطعام أسرتها. فعندما كان زوجها على قيد الحياة، كانا يعملان بصورةٍ غير منتظمة وكانا يستخدمان دخل زوجها لتلبية احتياجات أسرتهما اليومية ويدخران دخلها لشراء الملابس ولحالات الطوارئ. إلا أن دخلها لا يكفي وحده لتغطية الاحتياجات الأساسية، بحسب ما أوضحت:

"لا تكفينا المساعدات الغذائية التي تصلنا. وعلينا أن نشتري الملابس بأنفسنا. ففي البارحة مثلًا، لم يكن لدينا أي زيتٍ للطهي في البيت وهو باهظ الثمن. ولم يكن لدي أي بصل أو طماطم أيضًا، ولكن كان لدي بعض البطاطس. سألت أولادي ما إذا كانوا يمانعون أن أسلق لهم البطاطس ووعدتهم بأن نأكل وجبةً أفضل في المساء إذا حصلت على بعض المال."

أموال الأكثر فقرًا

حيث يفتقر دعم اللاجئين بشدة إلى التمويل اللازم، تُترك هذه المجموعات الأكثر ضعفًا لجمع المال لنفسها. ويعلق اللاجئون المقيمين في المخيمات في وضعٍ لا تتم فيه تلبية حتى احتياجاتهم الأساسية، في ظل القيود المفروضة على حقوقهم وقدرتهم على التنقل للبحث عن فرصٍ أفضل. وفي حالةٍ مزريةٍ كهذه، تدعم المجتمعات اللاجئة بعضها بما تملكه.

وفي حين أنه من المعروف والموثق أن المجتمعات الفقيرة غالبًا ما تعتمد على هذا النوع من الدعم الجماعي، شدّدت أبحاثٌ سابقة على خطورة تصميم الدعم المقدم للاجئين بافتراض أن أي مجتمع يقدم فيه الأفراد هذا النوع من الدعم لبعضهم البعض يعيش في حالةٍ جيدة تسمح بسحب الدعم المقدم من الجهات المانحة.[3] فتشير هذه البيانات بوضوح إلى أن هذا الدعم المجتمعي يظهر حتى في ظل الصعوبات الشديدة، وتبرهن أيضًا أن مخيمات اللاجئين لا توفر الدعم الذي تعد به للأشخاص الأكثر ضعفًا. وتُظهر الأبحاث الأوسع نطاقًا التي أجراها المعهد الدولي للبيئة والتنمية أن البلدات والمدن تحوي فرصًا أفضل لدعم اللاجئين واللاجئات وبتكاليف أدنى بكثير.[4]

بول مكآتير

باحثة في مجموعة المستوطنات البشرية في المعهد الدولي للبيئة والتنمية في المملكة المتحدة

boel.mcateer@iied.org

الحساب على X: @boelmcateer

1. يُكتب اسم أسايتا في اللغة الإنجليزية بطرق متعددة تشمل Asaita وAsayta وAsayita وتختلف الكتابة بحسب المصدر.
2. تم جمع هذه البيانات في إطار المشروع الممول من صندوق أبحاث التحديات العالمية بعنوان "بعيدًا عن المخيم أو بعيدًا عن الأنظار؟ إعادة تنسيق الاستجابة للنزوح المطوّل في العالم الحضري" (Out of camp or out of sight? Realigning response to protracted displacement in an urban world) www.protracteddisplacement.org
3. ن. أوماتا، (2017) "أسطورة الاعتماد على الذات: الحياة الاقتصادية داخل أحد مخيمات اللاجئين الليبيريين" (The Myth of self-reliance: Economic lives inside a Liberian refugee camp) نشر "بيرغان بوكس" (Berghahn Books)
4. المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED) (2024)."النازحون: الحاجة إلى مقاربة 'حضرية أولًا'" (Displaced people: the need for an "urban first" approach) www.iied.org/22526iied

من يتحكّم بالتمويل الجماعي للمنظمات الفلسطينية عبر الإنترنت؟

فريديريكي أونلاند ومحمد أبو سرور

تلجأ المنظمات الفلسطينية إلى التمويل الجماعي عبر الإنترنت لتفادي سياسات التمويل المؤسسية التقييدية. إلا أن مصدر التمويل هذا ينطوي أيضًا على بعض القيود ويضع السلطة في يد المؤسسات والأفراد المانحين.

ازدهر الدعم الغربي للمنظمات الإنسانية والتنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل اتفاقيات أوسلو المبرمة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. فقد تعهدت جهات فاعلة سياسية دولية من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بمنح مبالغ كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية حديثة النشأة آنذاك بهدف دعم قبول الفلسطينيين لاتفاقيات أوسلو وتعزيز شبه الدولة هذه لتصبح شريكًا عمليًا في عملية السلام. وبالموازاة، تم توفير المزيد من التمويل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية الجديدة والقائمة، التي كان من المتوقع منها أن تساهم في تنفيذ هذه الأجندة.[1] ولكي تكون هذه المنظمات مؤهلةً للحصول على التمويل، كان عليها ضمان أن تتلاءم مشاريعها مع إطار عملية السلام التي يقودها الغرب وتمتثل للمعايير البيروقراطية التي تسمح بتنفيذ إجراءات تقييم وتدقيق صارمة.[2] هذا وتمت إضافة المزيد من الشروط على المنظمات الفلسطينية منذ انطلاق الحرب على الإرهاب في عام 2001 نتيجة تخوّف الجهات المانحة من أن يصل التمويل إلى أيدي مجموعاتٍ تُعتبر إرهابية. وقد أدّت هذه الإجراءات إلى ظهور ثقافةٍ من التمويل المقيّد إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي يتعين عليها الامتثال لشروطٍ قاسية للحصول على التمويل لأنشطتها.

تتجاوز مطالب بعض المؤسسات المانحة الغربية إجراءات المساءلة والشفافية المعيارية في اتفاقات التمويل، وقد تم انتقادها على خلفية التمييز وانتهاك حق الفلسطينيين بحرية التعبير وتكوين العلاقات.[3] ونذكر على سبيل المثال إضافة الاتحاد الأوروبي الشهيرة لبنودٍ لمكافحة الإرهاب إلى عقود التمويل يمكنها أن تجرّم النشاط الفلسطيني والمقاومة السلمية. فبموجب أنظمة الاتحاد الأوروبي، تشكّل المشاركة في النشاط المعتدل أو دعم المجتمعات في المنطقة "ج" (وهي جزء من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لا يزال *فعليًا* تحت السيطرة الإسرائيلية)[4] أو وجود موظفين أو مستفيدين تمّ سجنهم في السابق من قِبل إسرائيل أسبابًا كافيةً للاستبعاد من التمويل.[5] وعلى المنوال نفسه، أعلنت السويد أنها سوف تقتضي من المنظمات الفلسطينية إدانة مجموعات المقاومة المسلحة الفلسطينية بدون قيدٍ أو شرط لتحصل على التمويل للمشاريع الإنسانية أو التنموية. بالإضافة إلى ذلك، يتم حجب التمويل عن المشاريع التي تدافع عن حق العودة أو تأتي على ذِكر الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري، في حين يتم تقليص نطاق المشاريع المموّلة إلى المساعدة الإنسانية وحدها. ويرى العديد من المنظمات الفلسطينية أنه يعجز عن الامتثال لهذه الشروط أو يرفض ذلك. ونتيجةً لذلك، لا يتلقى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية أي تمويل من هذه المؤسسات المانحة الغربية الرئيسية أو يتلقى تمويلًا محدودًا منها.

البحث عن مصادر تمويلٍ بديلة

في ظل سياسات التمويل المؤسسية التقييدية والاستياء المتزايد من الحلول التي تطرحها المنظمات الدولية للمسائل التي يواجهها الفلسطينيون، تبحث منظمات المجتمع المدني الفلسطينية عن مصادر تمويلٍ بديلة تسمح لها بالحفاظ على مبادئها. وقد لجأ بعضها إلى منصات التمويل الجماعي عبر الإنترنت مثل

GoFundMe وLaunchGood وJustGiving لتكميل مصادر التمويل المشروطة أو استبدالها. وتحظى هذه المنصات باهتمام المنظمات لأنها تسمح لهذه الأخيرة بجمع الأموال لأنشطتها من دون الحاجة إلى تنفيذ إجراءات المراقبة والتقييم أو إعداد التقارير للجهات المانحة لإثبات كيفية صرف الأموال الممنوحة لها. كما أنه يمكن للمنظمات جمع الأموال لأي قضية أو مشروع طالما أنها تمتثل لقواعد المنصة. وبيد أنّ المبالغ المجموعة تكون عادةً أصغر من تلك التي تنطوي عليها المِنح التقليدية، يوفر التمويل الجماعي عبر الإنترنت للمنظمات أموالًا أكثر مرونةً وتتطلّب مجهودًا أقل.

وعمل كاتبا هذا المقال لصالح منظمة شعبية مجتمعية في أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية[6] لجأت إلى التمويل الجماعي عبر الإنترنت. وتُعنى المنظمة المذكورة بتنظيم المشاريع الإنسانية والتنموية على غرار مشاريع دعم التعليم والرياضة ودورات الفنون وتقديم خدمات الاستشارة النفسية والاجتماعية للأطفال والشباب في مخيم اللاجئين. وتشكّل المنظمة مركزًا للنشاط والتضامن الدولي متى سمح المناخ السياسي بذلك.

لقد دفع النقص في التمويل، ورفض بعض الشروط التي تفرضها المؤسسات المانحة، المنظمة إلى إطلاق حملاتٍ للتمويل الجماعي عبر الإنترنت. وتمكّنت المنظمة من جمع نحو 60% من ميزانيتها الإجمالية بفضل حملة التمويل الجماعي الأولى التي أطلقتها في عام 2019. وفي عام 2024، تم تأمين الغالبية الساحقة من أموال المنظمة من التمويل الجماعي عبر الإنترنت، وجاء معظم هذا التمويل من الأفراد المانحين في الولايات المتحدة. وقد سمحت هذه الأموال غير المشروطة للمنظمة بدعم مجتمعها المحلي وبعض المجتمعات المجاورة لها في المنطقة "ج" وفقًا لمبادئها وأولوياتها الخاصة.

ويبدو التمويل الجماعي للوهلة الأولى حلًا جاذبًا للمنظمات الفلسطينية التي تواجه صعوباتٍ في الوصول إلى المزيد من مصادر التمويل التقليدية. فمن خلال مناشدة الأفراد المانحين مباشرةً عبر الشبكات الخاصة بها على الإنترنت وواجهات المنصات المذكورة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الحصول على التمويل لأنشطتها الإنسانية والتنموية والنشاطية. فتسمح منصات التمويل الجماعي لمنظمات المجتمع المدني بالوصول إلى أفرادٍ منتشرين جغرافيًا يشاركونها هذا الالتزام بالقضية أو بالأنشطة المحددة التي يتم جمع الأموال من أجلها، وتتحايل بذلك المنظمات على حاجتها إلى المؤسسات المانحة الخاضعة لقيادة الدول. وتكتسي هذه الميزة أهميةً خاصةً في السياق الحالي، حيث يتنامى الوعي بالقضية الفلسطينية على الساحة العالمية في حين تستمر الدول الغربية بحجب أو تقييد التمويل للمنظمات التي تدافع عن الفلسطينيين أو تخدمهم. باختصار، ربما يمكن اعتبار التمويل الجماعي عبر الإنترنت ثورةً شعبيةً في مجال التمويل توفّر التمويل غير المشروط لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

الحاجة إلى مناشدة الأفراد المانحين

إلا أن التمويل الجماعي عبر الإنترنت ليس الدواء الشافي للمشاكل التمويلية التي تعاني منها المنظمات الفلسطينية ولا يمكن الإعلان عنه كثورة شعبية في مجال التمويل. فتنطوي استراتيجية التمويل هذه على قيود وديناميات قوة خاصة بها تقوّض بدورها استقلالية منظمات المجتمع المدني وقدرتها على التصرف.

فبدلًا من مناشدة الطاقم المتخصص لدى المؤسسات المانحة، يتعين على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي تطلق حملات التمويل الجماعي عبر الإنترنت أن تحث الأفراد المانحين من حول العالم على المساهمة في مشاريعها. وتتطلب هذه العملية مجموعةً جديدةً من المهارات التسويقية ولا تسمح للمنظمات الفلسطينية بجمع الأموال إلا لأنواعٍ محددة من المشاريع. فتحظى مجالات عملٍ بشعبيةٍ أكبر من غيرها، إذ من الأسهل جمع الأموال للمبادرات المرتبطة بالصحة بالمقارنة مع المشاريع الفنية على سبيل المثال. فضلًا عن ذلك، ونظرًا إلى أن الأفراد المانحين في إطار حملات التمويل الجماعي عبر الإنترنت ليسوا بمتخصصين في المجال التنموي والإنساني،

يجب شرح المشروع الذي تسعى المنظمة إلى تمويله بأسلوبٍ بسيط ومقنع.[7] ويعني ذلك أنه من الصعب ترجمة المبادرات الأكثر تعقيدًا والتي تتطلب فهمًا أعمق للسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ذات الصلة إلى حملاتٍ للتمويل الجماعي.

أطلقت المنظمة التي عمل لصالحها الكاتبان حملتين متوازيتين مؤخرًا لحشد التمويل الجماعي لمشروعين مختلفين، الأول يسعى إلى توفير المساعدات العينية في مخيم اللاجئين والثاني إلى تعليم المهارات التقنية للاجئين الشباب. وسجّلت حملة المساعدات أداءً أفضل بكثير من حملة تعليم المهارات التقنية. بالإضافة إلى ذلك، عندما طُلب من إحدى المجموعات التضامنية في المملكة المتحدة المساعدة في جمع الأموال عبر الإنترنت من أجل إنشاء برنامج المهارات التقنية، جاء الردّ بأن المجموعة تفضّل تمويل طلب المساعدات ولو أنه كان من الواضح أنه تم جمع الأموال الكافية للمبادرة المذكورة. ويعكس هذا الواقع اتجاهًا عامًا سائدًا، حيث تفضّل الجهات المانحة النداءات الطارئة للتبرّع على المشاريع التنموية طويلة الأمد بصرف النظر عن الأولويات التي تحددها المنظمة الشعبية التي يقودها اللاجئون.

القيود التي تفرضها منصات التمويل الجماعي

تبرز جهة فاعلة أخرى إلى جانب الجهات المانحة تسيطر على تدفق الأموال إلى المنظمات الفلسطينية، ألا وهي منصة التمويل الجماعي نفسها. فليس من السهل دائمًا أن تحصل المنظمة الطالبة للتمويل على قبول الحملة وأن تستلم التمويل من المنصة بعد انتهاء عملية الجمع. فيتوجب على المنصات الهادفة للربح الامتثال للقوانين في الدول التي تعمل منها، إلى جانب التزامها بأهدافها التجارية وآرائها السياسية الخاصة. فلا تكون هذه الشركات ملزمةً قانونًا بالعمل بقوانين مكافحة الإرهاب فحسب، بل تتجنّب المخاطر أيضًا وتدرك أنها معرّضةً للتهديدات والدعاوى القضائية من جانب المجموعات التي تعارض جمع الأموال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية.[8] لذلك، تفرض هذه المنصات قيودًا وعملياتٍ طويلة للعناية الواجبة غالبًا ما تعقّد عملية إطلاق الأموال المجمعة. فتطرح المنصات العديد من الأسئلة حول وجهة الأموال وطريقة استخدامها، ويمكن أن ترفض الحملة بسبب صيغة النص فحسب، مثل ذِكر مصطلحات على غرار الفصل العرقي أو حق العودة أو الاحتلال. وتتم إعادة كافة الأموال المجمعة إلى الجهات المانحة في حال عدم نجاح الوثائق وطرق التحويل ونص الحملة والأنشطة المقترحة في عمليات التدقيق التي تجريها المنصة.

ورغم أن المنظمة الشعبية التي عمل لصالحها الكاتبان هي منظمة غير حكومية مسجلة في الأراضي الفلسطينية وفي رصيدها سجل حافل ومثبت، تبيّن أن الحصول على الأموال المجمّعة من منصاتٍ مختلفة مهمةٌ صعبة. فقد دخلت المنظمة في عام 2019 على سبيل المثال في عمليةٍ مطوّلة للعناية الواجبة مع منصة GoFundMe. ولم تكن الشركة تقبل بتحويل الأموال إلى حساب مصرفي فلسطيني وطلبت وثائق لا تملكها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في العادة. ولم يكن ليتم إطلاق الأموال وتحويلها إلى المنظمة لولا مساعدة أحد المتطوعين الأوروبيين.

ومنذ حصول هذه الحادثة، تستخدم المنظمة منصة LaunchGood في معظم الأحيان، إذ تلبي هذه الأخيرة احتياجات المنظمات والجهات المانحة الإسلامية. إلا أن هذه المنصة تقتضي من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية أن تتسجل بالشراكة مع منظمة غير ربحية أمريكية أو كندية. وقد شرحت منصة LaunchGood أن هذا الشرط يهدف إلى الامتثال لقوانين مكافحة الإرهاب الأمريكية.[9] لذلك، كان على المنظمة إيجاد مؤسسة خيرية أمريكية أو كندية مستعدة لجمع الأموال وتحويلها باسمها. ويؤثر ذلك بدوره على نوع المشاريع التي يمكن جمع الأموال لأجلها. هذا وطلبت المنظمة الأمريكية الشريكة من المنظمة الفلسطينية إزالة أي لغة "سياسية" تعلّق على الاحتلال الإسرائيلي، واستخدام مصطلحات وأهداف إنسانية بحتة بدلًا منها، في حملة جمع الأموال عبر الإنترنت. وتظهر هذه القصص كلها أن استخدام منصات التمويل الجماعي ليس عمليةً بديهيةً من الناحية

العملية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وأن السياسات التي تعتمدها هذه المنصات تقيّد الجهات التي يمكنها جمع الأموال ولأي قضية.

بعيدًا عن التمويل الجماعي

في حين يسمح التمويل الجماعي عبر الإنترنت للمنظمات الفلسطينية بالوصول إلى تمويلٍ أكثر مرونةً في ظل سياسات التمويل التقييدية المعتمدة في المؤسسات الغربية، لا يمكن الثناء على هذه الطريقة لجمع الأموال كحلٍ يوفر التمويل غير المشروط. إذ لا يعالج التمويل الجماعي عبر الإنترنت التدرجات في السلطة ولا القيود الإشكالية الموثقة جيدًا والمتأصلة في التمويل الوارد من المؤسسات المانحة الغربية. والواقع أنه يضع السلطة في يد الأفراد المانحين الذين يجب حثّهم على التبرّع للمشروع أو القضية المقترح(ة). فيجب في إطار منصات التمويل الجماعي إقناع آلاف الأفراد المنتشرين على الساحة الدولية بالتبرع للمشروع أو القضية من أجل جمع المبلغ الذي يمكن أن تقدّمه مؤسسة مانحة واحدة من خلال منحة.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ منصات التمويل الجماعي هي شركات هادفة للربح يتعين عليها الامتثال للقوانين وحماية مصالحها التجارية الخاصة. ويمنع ذلك منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من جمع الأموال بنجاح لصالح مشاريع معينة. وفي حين أنه من السهل نسبيًا جمع الأموال لمشاريع المساعدة الطارئة والمرتبطة بقطاع الصحة، قد لا تنجح المشاريع التنموية الأكثر تخصصًا، التي تستثمر في رفاه الفلسطينيين على المدى البعيد، ومبادرات النشاط السياسي في تأمين التمويل اللازم لها. وبالتالي، لا تزال منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تعاني من فجوةٍ تمويليةٍ لا يمكن للتمويل الجماعي عبر الإنترنت أن يردمها، وخصوصًا في سياق المشاريع ذات الطابع السياسي الأكبر.

وتحتاج منظمات المجتمع المدني الفلسطينية إلى مصادر تمويل غير مقيّدة للاستجابة إلى احتياجات مجتمعاتها وممارسة حقها في حرية التعبير وتكوين العلاقات. ويجب أن يكون هذا التمويل مستدامًا وأن يدعم الأهداف الفلسطينية الجماعية، وألا يكون مشروطًا بسياسات الدول الغربية إزاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وعليه، يجب أن تشكّل تجربة مصادر وآليات التمويل البديلة أولويةً بالنسبة إلى الجهات الداعمة لازدهار المجتمع المدني الفلسطيني.

فريديريكي أونلاند
طالب دكتوراه في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة

محمد أبو سرور
منظمة Volunteer Palestine في الأراضي الفلسطينية المحتلة
abusrour.md@gmail.com

1. يونوا شالان، المجتمع المدني الفلسطيني: الجهات المانحة الأجنبية والسلطة على الدعم أو الإقصاء
(Palestinian Civil Society: foreign donors and the power to promote and exclude)
(نيويورك، روتليدج، 2009)، 68-81
2. أندريا سميث، إضفاء طابع المنظمات غير الحكومية على حراك التحرير في فلسطين: مقابلات مع حاتم بازيان ونورا عريقات وعاطف سعيد وزينة الزعتري
(The NGOization of the Palestine Liberation Movement: Interviews with Hatem Bazian, Noura Erekat, Atef Said, and Zeina Zaatari)
في لن يتم تمويل الثورة: ما بعد المجمع غير الربحي الصناعي
(The Revolution Will Not Be Funded: Beyond the Non-Profit Industrial Complex)
تحرير INCITE! (دورهام: دار نشر جامعة ديوك، 2017)، 165-182
3. منظمة العفو الدولية، التمييز في تمويل الحكومات المانحة الأوروبية بسبب القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية يهدد بتعميق أزمة حقوق الإنسان
(European governments donors' discriminatory funding restrictions to Palestinian civil society risk deepening human rights crisis)
منظمة العفو الدولية، 28 نوفمبر 2023
bit.ly/funding-restrictions-palestinian
4. تم بموجب اتفاقية أوسلو 2 المبرمة عام 1995 تقسيم الضفة الغربية إداريًا إلى المناطق "أ" و"ب" و"ج" كتدبيرٍ انتقالي، وينتمي نحو 60% من الضفة الغربية إلى المنطقة "ج"، وتخضع هذه الأراضي للسيطرة العسكرية والمدنية الإسرائيلية.
5. طارق دعنا، "تجريم المقاومة الفلسطينية: شروط الاتحاد الأوروبي الإضافية على تقديم المساعدات إلى فلسطين"، الشبكة، (شباط/فبراير 2020)
bit.ly/palestinian-resistance
6. تتم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ممارسة قمع أكبر على المنظمات الفلسطينية العاملة في مجال المناصرة ودعم الأجانب. لذلك، لا يمكن ذكر اسم المنظمة لأسباب أمنية.
7. جوانا أدامسكا-ميروسزوسكا وآخرون، الحفاظ على البساطة: أثر اللغة على نجاح حشد التمويل الجماعي
(Keep It Simple: The Impact of Language on Crowdfunding Success)
مجلة الاقتصاد وعلم الاجتماع، المجلد 14، العدد 1 (2021): 130-144
bit.ly/impact-language-crowdfunding
8. بيسان أبو جودة، وجويس عجلوني، وديالا شمس، حشد الموارد لدعم غزة من خلال التمويل الجماعي والمعونة المشتركة
(Mobilizing for Gaza through Crowdfunding and Mutual Aid)
29 فبراير 2024 ندوة افتراضية
bit.ly/mutual-aid-gaza
9. مراجعة شروط منصة LaunchGood
support.launchgood.com/support/solutions/articles/35000217969-requirements-when-creating-a-campaign

ما وراء المؤشرات: دورس مستفادة من تمويل ميثاق الأردن

كاترينا لنر ولويس ترنر

وعد ميثاق الأردن بحلول تفيد كلا السوريين والحكومة الأردنية، بما يسمح للسوريين بالعمل ويعزّز اقتصاد الأردن. إلا أنّ آليات التمويل للميثاق قد أفضت إلى تحقيق تغيير محدود للاجئين السوريين.

حظي ميثاق الأردن[1] بالترحيب بعد الإعلان عنه في أوائل عام 2016 باعتباره نهجًا تحويليًا لسبل عيش اللاجئين في حالات النزوح المطول. إذ وعد بتوفير حوالي 200,000 ألف فرصة عمل للاجئين السوريين في الأردن وتحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى "فرصة تنمية".

بمقابل تسهيل وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل الرسمي، يتلقى الأردن بموجب الميثاق تمويلًا إضافيًا كبيرًا من الجهات المانحة لدعم استضافته لأكثر من 650,000 لاجئ سوري مسجل. وكانت إحدى الافتراضات الرئيسية الدافعة لتنفيذ الميثاق هي أن إضفاء الطابع الرسمي على سبل عيش اللاجئين من شأنه أن يحقق العديد من الفوائد لهم، تشمل الحصول على عمل أكثر استقرارًا وظروف عمل أفضل، وبالتالي زيادة اعتماد اللاجئين السوريين على أنفسهم.

سلّطت الأبحاث الضوء على التحديات والقيود الرئيسية للميثاق، بما في ذلك كيفية إهمال السياق الأردني ووجهات نظر الخبراء المحليين، ومنهم اللاجئون، في تصميم السياسات، بالإضافة إلى محدودية إدماج منظور حقوق الإنسان أو حقوق العمل. كما أنها بيّنت التغييرات المتواضعة التي قدمها الميثاق للسوريين وآثارها على العمال المهمشين الآخرين، والإنجازات المحدودة للغاية لإصلاحاته التجارية البارزة. غير أن هذه الأبحاث ركزت إلى حد أقل بكثير على تمويل الميثاق والآثار المترتبة عن ذلك على أدائه.

وكان في صميم الميثاق برنامج البنك الدولي المسمى تمويل البرامج وفقًا للنتائج (Program for Results) الحاصل على الدعم من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر (Global Concessional Financing Facility)[2] بقيمة أولية تصل إلى 300 مليون دولار وزادت لاحقًا إلى 400 مليون دولار. ويُعدّ تمويل البرامج وفقًا للنتائج أداة إقراض اعتمدها البنك الدولي لأول مرة في عام 2012، ويتفق بموجبها البنك والحكومة المستفيدة على مؤشرات أداء وتُصرف الأموال وفقًا لمدى تحقيق هذه المؤشرات.

لا يزال تمويل البرامج وفقًا للنتائج مبادرة جديدة نسبيًا في الاستجابة للنزوح القسري، ويوفر هذا البرنامج ضمن ميثاق الأردن- والذي انتهى في يناير/كانون الثاني -2024 فرصة مهمة لفهم دور هذا النوع من البرامج في تمويل الاستجابات للنزوح. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،[3] يضع ميثاق الأردن "في طليعة الجهود العالمية لمنح كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة إمكانية الحصول على عمل لائق". ولكن يعبر العديد من الممارسين في الأردن الآن عن عدم الارتياح وخيبة الأمل بشأن تأثير الميثاق، ويوضح بحثنا الخاص أن تركيز تمويل البرامج وفقًا للنتائج على المؤشرات القابلة للقياس الكمي بسهولة، كوسيلة لتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على العمل، هو سبب جوهري وراء تحقيق الميثاق تغييرات متواضعة ليس إلا في الحياة العملية للاجئين السوريين.[4]

حدود إضفاء الطابع الرسمي المعتمد على المؤشرات

تُحيط أسئلة متعددة بتأثير تصاريح العمل الصادرة للسوريين على مدى السنوات الثماني الماضية (وقد بلغ عددها مستوى مثيرًا للإعجاب ظاهريًا). وباعتبار أن عدد هذه التصاريح هو أول

مؤشر مرتبط بالصرف في تمويل البرامج وفقًا للنتائج، والمؤشر المرتبط بأكبر مبلغ صرف، أصبح هذا العدد محور التركيز الرئيسي لبرامج سبل العيش في الأردن في أعقاب الميثاق. وحققت حملة تصاريح العمل نظريًا نتائج كبيرة، حيث تم إصدار ما يقرب من 446,000 تصريح عمل للسوريين بين فبراير/شباط 2016 ومارس/آذار 2024. ووفقًا لورقة مناقشة صادرة عن منظمة العمل الدولية[5] والعديد من الدراسات الأخرى، سمح الحصول على تصريح عمل بشعور السوريين بمزيد من الأمان أثناء العمل وشعورهم بأنهم أقل عرضة لمضايقات الشرطة أو خطر الترحيل إلى مخيم الأزرق أو حتى إلى سوريا، وهو تغيير مهم في حياة الناس. لكن بالنسبة لأولئك الذين يشغلون وظائف، فإن الحصول على تصريح عمل لم يؤدِ إلى أجور أعلى بكثير أو إلى تحسين ظروف العمل.

وأصبحت تصاريح العمل منفصلة بشكل متزايد عن الوظائف ويرجع ذلك جزئيًا إلى طريقة تعداد التصاريح، حيث أصبح التعداد عاملًا أساسيًا وتراكميًا لتمويل الصرف، إذ إنه يتم احتساب كل تصريح عمل صادر (لمدة أقصاها سنة واحدة) بدلًا من كل شخص يحمل تصريحًا. كما عزز الأرقام بشكل كبير إصدارُ تصاريح بأثر رجعي بالنسبة للعمل المفترض أنه تم القيام به من دون تصريح في السنوات السابقة، وذلك لصالح السوريين الذين حصلوا على تصريح عمل لأول مرة.

وليست تصاريح العمل التي تملكها الغالبية العظمى من السوريين حاليًا مرتبطة بوظيفة أو صاحب عمل محدد. وهي بدلًا من ذلك تُضفي الشرعية على العمل الحر أو العمل العرضي الذي غالبًا ما يكون غير مستقر وغير منتظم ويدفع أجورًا رديئة. كما تصدر تصاريح عمل للمشاركة في مشاريع "العمل مع المنظمات (النقد مقابل العمل)" التي تديرها المنظمات غير الحكومية والتي يمكن أن تستمر لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، ونادرًا ما تؤدي إلى المزيد من الوظائف الدائمة. وفي حين أن تصاريح العمل مع المنظمات (النقد مقابل العمل) هذه تُحسب نحو تحقيق الهدف، شأنها شأن أي تصريح آخر لمدة عام، وبالتالي تدل على فكرة أن العمال السوريين يوظفون ويتلقون الحماية بشكل مستدام، إلا أنها في الواقع تنتهي بعد نهاية مشاركة الفرد في المشروع. وساعدت إصلاحات تصاريح العمل في إنشاء إحصاءات مثيرة للإعجاب وساعدت الأردن على إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف التي حددها تمويل البرامج وفقًا للنتائج، ولكن لا يمكن استنتاج سوى القليل من الحقائق المؤكدة حول توظيف السوريين أو ظروف عملهم من أرقام التصاريح وحدها.

بالكاد يتطرق الميثاق إلى ظروف العمل، ولم تكن محاولات التخفيف من ذلك ضمن أداة تمويل البرامج وفقًا للنتائج ناجحة بشكل واضح، حيث تمحورت حول الاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي الوطني باعتباره مؤشرًا جديدًا. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي وشركاءه، في اختيارهم هذا المؤشر ليكون بديلًا لظروف العمل اللائقة، اعتمدوا على الافتراض السائد في السياسة الدولية والقائل إن دمج اللاجئين في النظم الوطنية أمر مرغوب فيه ومفيد على المدى المتوسط.

وبذلك، حلّ الانضمام الإلزامي إلى نظام الضمان الاجتماعي الوطني محل نظام التأمين الخاص الذي كان ينطبق في قطاع البناء، إذ كان هذا النظام الأخير يتكيف بشكل جيد مع احتياجات السوريين في الأردن الذين يركزون عادة بشكل أكبر على تكلفة الاشتراكات وتغطية إصابات مكان العمل، بدلًا من المعاشات التقاعدية. أما النظام الذي ترعاه الدولة، والذي أصبح الآن يتعين على جميع حاملي التصاريح الاشتراك فيه، فلا يتكيف مع مخاوفهم بدرجة مماثلة. وفي حين أن بعض العمال تمكنوا من الحصول على المزايا من خلال اشتراكاتهم، تمثلت تجربة الكثيرين في أن النظام هو مجرد ضريبة إضافية وليس آلية فعالة للحماية الاجتماعية.

وبالمثل ركزّت محاولات معالجة انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للنساء السوريات (وكذلك الأردنيات)، من خلال تمويل البرامج وفقًا للنتائج، على ترخيص وتسجيل الأعمال التجارية المنزلية. وفي حين أن البرامج التي أُنشئت لتحقيق هذا المؤشر ساعدت بعض النساء على إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة

أو إضفاء الطابع الرسمي عليها، لم تعثر العديد منهن إلا على فوائد قليلة نتيجة المرور بهذه العملية المكلفة والمعقدة والبيروقراطية، التي أضفت الطابع الرسمي على الأعمال التجارية ولكن ليس على العمل عادة. وتقوم معظم النساء السوريات العاملات في الأردن، بأعمال اقتصادية مدفوعة الأجر وموجهة نحو البقاء على قيد الحياة، وعادة ما يكون ذلك من المنزل ويشمل إنتاج الغذاء أو الحرف اليدوية. غير أن هذا العمل موجه نحو المدى القريب أو القصير، ويتناسب مع المسؤوليات الأخرى وهو مؤقت وغير مستقر، وبالتالي لا يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليه بهذه الطريقة. إذ لم يؤدِ التركيز على الأعمال من المنزل باعتبارها مؤشرًا إلى تلبية احتياجات هؤلاء النساء بما يكفي.

انتهى تمويل البرامج وفقًا للنتائج رسميًا في يناير/كانون الثاني 2024، ومع اقتراب هذا التاريخ، بدأت الحكومة الأردنية في اتخاذ خطوات تهدد بتقويض كامل هيكل الميثاق والتسبب بعكس المكاسب الرئيسية التي تحققت، مثل شعور السوريين المتزايد بالأمان في وجه المضايقات من قبل السلطات والزيادات المتواضعة في الأجور بالنسبة للبعض أو التمتع بالضمان الاجتماعي لأولئك الذين يمكن أن يستفيدوا بالفعل من الاشتراك. والأهم من ذلك، طرأت تغييرات على قانون الضمان الاجتماعي في أكتوبر/تشرين الأول 2023 تهدف إلى زيادة معدلات اشتراك العديد من السوريين بشكل كبير، وبالأخص لنوع التصريح الأكثر شعبية وهو "تصريح العمل المرن"، بالإضافة إلى إلزامهم بدفع الاشتراك الأعلى بأثر رجعي إلى يناير/كانون الثاني 2023. وقد أدى هذا إلى تراكم ديون مفاجئة ومرتفعة على الآلاف من السوريين إلى حد لا يمكنهم تحمله،[6] وهي لا تزال تتراكم. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ يوليو/تموز 2024، يُطلب من جميع السوريين الآن دفع أكثر من 500 دينار أردني سنويًا لتجديد التصاريح على عكس مبلغ 10 دينار أردني الذي كانوا يدفعونه منذ إنشاء الميثاق.

بدلًا من تطوير الثقة تدريجيًا بنظام الضمان الاجتماعي باعتباره جزءًا من مخطط تصاريح العمل، والاستفادة من العمل الرسمي، يرى معظم حاملي تصاريح العمل السوريين الآن كلا الأمرين على أنهما تهديد، ويجدون أنفسهم عالقين في حلقة من الديون لا يمكنهم معالجتها بشكل واقعي إلا من خلال العودة إلى العمل غير الرسمي، مما يؤدي عمليًا إلى معاقبة السوريين الذين أضفوا الطابع الرسمي على عملهم بناءً على طلب الحكومة والجهات المانحة.

دروس لتصميم ومراجعة تمويل النزوح

من الصعب تخيل وجود تمويل واسع النطاق من دون مؤشرات أو مقاييس أداء، على الأقل على المدى القصير. إلا أن مسار ميثاق الأردن يظهر أن أشكال حوكمة اللاجئين القائمة على القياس يمكن أن تشق مسارًا يخصها وتنفصل بشكل متزايد عن حياة اللاجئين واحتياجاتهم الفعلية. ولنجاح تصميم أدوات التمويل واسعة النطاق، يجب أن ينطوي هذا التصميم على اهتمام جاد لكيفية ترجمة أهداف السياسة إلى مؤشرات. وينبغي أن يُرشد مبدآن أساسيان عملية إعداد البرامج بالاستناد إلى أدوات التمويل هذه واختيار مؤشرات لها.

- **تغليب الجوهر على الشكل**
  يجب على المؤشرات التركيز على الإنجازات التي يمكن أن تُمثل تحسينات حقيقية وجوهرية في حياة المستفيدين المقترحين، بدلاً من الأهداف القابلة للقياس بسهولة التي تُعتبر ظاهريًا مؤشرات بديلة للتغييرات الجوهرية.
- **مشاركة اللاجئين**
  يجب أن تشمل عملية تحديد المؤشرات إشراك اللاجئين في مرحلتي التصميم والتقييم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر الدراسات الاستقصائية واسعة النطاق التي يقودها اللاجئون، بالإضافة إلى الأبحاث النوعية، رؤىً حول أولويات اللاجئين وما إذا كانوا يعتقدون أن حياتهم قد تغيّرت نحو الأفضل بسبب تدخلات السياسة.

في حالة طرح تدخلات مستقبلية في مجال سبل العيش، يمكن لمبادرات التمويل أن تتعلم من ميثاق الأردن من خلال إعطاء الأولوية لما يلي:

- **تدخلات السياسة التي تدوم بعد انتهاء التمويل**
من شأن التغييرات القانونية ذات الطبيعة الدائمة أكثر، والتي لا تعتمد على التمويل المستمر من الجهات المانحة لتنفيذها، وتمنح اللاجئين الحقوق، أن تساعدهم على ترسيخ استقرارهم على المدى المتوسط وأن تمكّنهم من الاعتماد على أنفسهم حتى عندما يصبح التمويل واسع النطاق غير متاح. وبالنسبة للاجئين السوريين وغيرهم في الأردن، يمكن أن يشمل ذلك الحق في فتح حساب مصرفي أو امتلاك أعمالهم الخاصة من دون شريك أردني أو الحصول على رخصة قيادة بسهولة.

- **تنظيم العمل**
تحتاج التدخلات السياسية التي تسعى لتحسين سبل عيش اللاجئين إلى اعتبار اللاجئين عمالًا، إذ قد يصبح إضفاء الطابع الرسمي بسهولة أداة جوفاء إذا لم يكن مصحوبًا بإصلاحات تدعم تنظيم العمالة وتزيد من القوة الفردية والجماعية للعمال اللاجئين. يمكن أن يشمل ذلك العمل مع النقابات والمدافعين عن حقوق العمال، ورفع قدرة العمال على تنظيم أنفسهم، والدعم القانوني لتمكين العمال من الحصول على حقوقهم بصورة أكثر فعالية.

خلاصة القول، يجب أن تتجاوز أدوات التمويل واسعة النطاق لسياقات النزوح الأهداف العددية التي يمكن الوصول إليها بسهولة باعتبار هذه الأعداد بديلًا عن التغيير الإيجابي. ويوضح مثال ميثاق الأردن هذه الحاجة بوضوح، ويحذر من اعتماد نهج لسبل العيش يُركّز سطحيًا فقط على إضفاء الطابع الرسمي، باعتباره حلًا مفترضًا لجميع مشاكل إدماج اللاجئين في سوق العمل. ولضمان أن تظل البرامج في أعقاب أدوات التمويل هذه مرتبطة بحياة اللاجئين وتحدث فرقًا مستدامًا، يجب إشراك اللاجئين في تحديد مؤشرات النجاح المناسبة ومراجعتها باستمرار.

كاترينا لنر
محاضرة في العلوم الاجتماعية والسياساتية
جامعة باث، المملكة المتحدة
k.lenner@bath.ac.uk

لويس ترنر
محاضر أول في السياسة الدولية
جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة
lewis.turner@newcastle.ac.uk

حظي هذا البحث بالدعم من مشروع آسيل (ASILE) الذي تلقى تمويلاً من برنامج أفق أوروبا 2020 (EU Horizon) (اتفاقية المنحة رقم 870787)، ومشروع "العقبات والتحديات التي تواجه مشاركة المرأة في سوق العمل" Obstacles and Challenges to Women's Labour) (Market Participation بتمويل صندوق الأبحاث المتعلقة بالجودة حول التحديات العالمية (QRGCRF)، ومشروع "زيادة الحماية الاجتماعية في صناعة الملابس الأردنية والتركية" Increasing Social Protection in the Jordanian) (and Turkish Garment Industry بتمويل من مجلس أبحاث الآداب والعلوم الإنسانية (AHRC) (اتفاقية المنحة رقم AH/T008067/1).

1. *bit.ly/JordanCompact*
2. *bit.ly/opportunities-jordanians-syrian-refugees*
3. *bit.ly/unhcr-jordan-work-permits-syrian-refugees*
4. *كاترينا لنر ولويس ترنر (2024) "ميثاق الأردن وعمالة اللاجئين وقيود الصياغة الرسمية الموجّهة بالمؤشرات" (The Jordan Compact, Refugee Labour and the Limits of Indicator-oriented Formalization)* مجلة *Development and Change* *bit.ly/jordan-compact-refugee-labour-limits*
5. *bit.ly/examining-barriers*
6. *انظر علي فواز، كاترينا لنر، إسراء صدر، ريان شحادة، ولويس ترنر (2024) "تكاليف مرتفعة وفوائد قليلة: مشكلة الضمان الاجتماعي بالنسبة للسوريين في الأردن" (Sky-high fees with few benefits: What's wrong with social security for Syrians in Jordan)* موقع *The New Humanitarian* *bit.ly/sky-high-fees-few-benefits*

سندات اللاجئين: الاستثمار في الأثر الاجتماعي وتداعياته على الحماية الدولية

داريا دافيتي وساره أرابيليس وبابلو باستور فيدال

يمكن لسندات اللاجئين أن تكمّل أموال القطاع العام وتدعم التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة، إلا أن التركيز على مساهمات اللاجئين في سوق العمل قد يعرّض الحماية المقدمة لهم للخطر.

على مدى العقد الأخير، وبعد التراجع العام في المساعدات المقدمة من الجهات المانحة التقليدية، بدّل المجتمع الدولي بشكلٍ جذري أسلوبه في السعي إلى تمويل الاستجابات الإنسانية لتدفقات اللاجئين، وعزز اعتماده على "مالية اللاجئين". ويشير هذا المصطلح إلى الأدوات المالية الجديدة الرامية إلى استقطاب رأس المال الخاص، والتي يتم الترويج لها كحلولٍ يقودها السوق للتحديات المجتمعية التي ظهرت مع وصول الأعداد الكبيرة من اللاجئين.

ويستند هذا الانتقال البراغماتي "من التمويل إلى المالية" إلى افتراض أن رأس المال الخاص سوف ينجح في تكميل أموال القطاع العام من أجل توفير الموارد اللازمة للاستجابة إلى اللاجئين ودعم البلدان المضيفة التي تواجه العبء المالي الناجم عن استضافة اللاجئين. فتَعِد مالية اللاجئين بردم الفجوة بين الاستجابات الإنسانية والتنموية، وفي الوقت نفسه بدعم التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة. إلا أننا نفتقر إلى المعلومات الكافية حول التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والمالية التي قد يحملها هذا التحول إلى مالية اللاجئين. وقد تبيّن أن الجهود السابقة لاستقطاب رأس المال الخاص، في سياقات التنمية وتغيّر المناخ على سبيل المثال، لم تكن مستدامة.

ويمكن أن يساعدنا مثال سند "كوتو" (KOTO) للأثر الاجتماعي في فنلندا (2017-2023)،[1] والرامي إلى إدماج اللاجئين في سوق العمل الفنلندي، على التأمّل في بعض التحديات الأوسع نطاقًا التي يطرحها هذا التحوّل المالي. وعلى وجه التحديد، هناك مخاوف من أن يعزز هذا التحول عدم استقرار وعدم استمرارية الحماية المقدمة للاجئين، وأن يحصّن السياسات الرامية إلى فصل ضبط الهجرة باعتباره مسألةً خارجيةً، وحصر اللاجئين في موطنهم.

فهم الأدوات المالية المعنية باللاجئين

هناك أربعة أنواع رئيسية من الأدوات المالية التي تقع تحت مظلة مالية اللاجئين، وهي:

1. **القروض الميسّرة:** قروض تقدّمها الحكومة أو جهة استثمارية خيرية إلى المقترض بمعدلات فائدة أدنى من تلك المسجلة في السوق.
2. **صناديق المساعدة الفنية:** صناديق رامية إلى دعم تأسيس الشركات الجديدة. وتُعتبر هذه الصناديق بمثابة "بانية للمنظومات"، إذ تسهّل ريادة الأعمال لدى اللاجئين وتستقطب المزيد من الاستثمار الخاص.
3. **الضمانات والتأمين على المخاطر:** تشكل أدوات التأمين المبنية على معايير محددة والمرتبطة بالكوارث الطبيعية والأوبئة، من الأمثلة الجيدة على هذه الأنواع من الأدوات التي يتم توفيرها عادةً بأسعارٍ أدنى من تلك المسجلة في السوق.
4. **المنح في مرحلة التصميم:** ترتبط عادةً بالتغييرات في الإطار السياسي أو القانوني للبلد المضيف. أما في سياق اللاجئين، فيتم استخدام هذه الأدوات لاعتماد تشريعٍ يمكّن اللاجئين من دخول سوق العمل ضمن ظروفٍ معينة محدودة، كجزءٍ من ميثاق الأردن (Jordan Compact) على سبيل المثال.

سندات الأثر الاجتماعي للاجئين

تتشارك سندات الأثر الاجتماعي بعض الخصائص مع صناديق المساعدة الفنية (إنشاء منظوماتٍ جديدة) والضمانات (الحد من المخاطر) لإنشاء صيغة محددة من المالية الابتكارية المبنية على النتائج، يتم الاستعانة بها لمعالجة المسائل الاجتماعية. ومن الناحية العملية، سندات الأثر الاجتماعي هي عبارة عن عقود متعددة أصحاب المصلحة تشارك من خلالها الحكومات والجهات الاستثمارية الخارجية، مثل المؤسسات الخيرية أو الوكالات التنموية، مخاطر الاستثمار في السياسات الاجتماعية. وتختلف عن أدوات الدين التقليدية التي تصدرها الحكومات، إذ يعتمد تعويض الجهة المستثمرة على تحقيق النتائج المنصوص عليها في العقد ضمن مدة زمنية محددة. وفي حال النجاح في تحقيق النتيجة المنشودة، يتم دفع العائد على الاستثمار للجهات المستثمرة. وتُعتبر سندات الأثر الاجتماعي للاجئين حلولًا جاذبةً تحمل المنافع لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وفي إطار سندات الأثر الاجتماعي، توفر الحكومة عادةً الأموال لدفع المستحقات للجهات المستثمرة عند تحقيق النتائج المتفق عليها. فقد لا ترغب الحكومات في حشد رأس المال مسبقًا لتمويل سياسات اللاجئين (لأسباب سياسية أو متعلقة بالميزانية)، ويسمح سند الأثر الاجتماعي لها بزيادة الأموال المجمعة المتاحة لبرامج اللاجئين من دون الحاجة إلى تخصيص الأموال مسبقًا. وتؤدي البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية دور الجهات الوسيطة المسؤولة عن صياغة عقد سند الأثر الاجتماعي وعن الإشراف على تنفيذ المشروع. فتتلقى الأموال من الجهات المستثمرة الخاصة وتحولها إلى مقدمي الخدمات. وعند تحقيق النتائج، تتلقى أيضًا الدفعات من الجهات الممولة للنتائج (الحكومة) وتدفع مستحقات الجهات المستثمرة. وتستفيد المؤسسة المالية من الرسم الذي تتقاضاه ومن فرصة توسيع محفظة الاستثمارات المتاحة لعملائها.

ويكون مقدمو الخدمات عادةً من المنظمات غير الحكومية أو غير الربحية المكلّفة بالعمل مع المستفيدين من البرنامج المرتبط بسند الأثر الاجتماعي (وفي حالتنا اللاجئين) وبتحقيق النتائج الاجتماعية المتفق عليها في العقد. ويتلقون الأموال من الجهة الوسيطة لتنفيذ البرامج. وتستفيد هذه المنظمات من المرونة الإضافية في كيفية تنفيذ الأنشطة وتعديلها لأن الدفعات تعتمد على النتائج النهائية وليس على كيفية تحقيق هذه النتائج. وعند انتهاء دورة سند الأثر الاجتماعي، يمكن للحكومة عندها أن تقرر ما إذا كانت ترغب في الاستمرار بهذا السند أو العودة إلى إحدى صيغ التمويل التقليدية.

التجربة الفنلندية

أصدرت الحكومة الفنلندية سندًا للأثر الاجتماعي، بالاستناد إلى النموذج المبيّن أعلاه، كجزءٍ من الاستجابة إلى وصول اللاجئين عام 2015 نتيجة تصاعد حدة النزاع المسلّح في سوريا. وبعد تنفيذ المشروع التجريبي في عام 2016، أصدرت وزارة الشؤون الاقتصادية والتوظيف الفنلندية سند "كوتو" (KOTO) للأثر الاجتماعي على المستوى الوطني في عام 2017. وكان من المزمع تنفيذ السند على مدى ثلاث سنوات بهدف تمكين وصول اللاجئين إلى سوق العمل من خلال التدريب المهني واللغوي. وكونه سند الأثر الاجتماعي الأول من نوعه للاجئين في أوروبا، شارك في تمويله[2] كل من صندوق الاستثمار الأوروبي والصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية، والمفوضية الأوروبية، إلى جانب عددٍ من المستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية.

وتم جمع نحو 14.2 مليون يورو من الجهات المستثمرة، مع توفير صندوق الاستثمار الأوروبي 71% من إجمالي الاستثمار، إلى جانب المعرفة والخبرة المعمّقة في مجال هيكلة الصناديق وآلية الحوكمة ذات الصلة. وكان المستفيدين من سند الأثر الاجتماعي[3] المهاجرون من عمر 17 إلى 63 عامًا، الذين مُنحوا إذنًا بالإقامة في إطار الحماية الدولية، والذين تسجلوا كعاطلين عن

العمل يبحثون عن وظيفة لدى مكتب التوظيف والتنمية الاقتصادية الفنلندي. وتمحور التدريب المهني المقدّم للمستفيدين حول أوجه القصور الرئيسية في سوق العمل الفنلندي، وتم تتبُّع الأثر المحقق من سند الأثر الاجتماعي من خلال الأرقام التعريفية الخاصة بالمستفيدين، إذ تولّت مؤسسة الضمان الاجتماعي في فنلندا (Kela) مراقبة البيانات حول الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل، في حين تولّت إدارة الضرائب الفنلندية مراقبة البيانات حول ضريبة الدخل.

واختارت وزارة الشؤون الاقتصادية والتوظيف شركة Equipus Ltd وبعدها شركة FIM Impact Investing Ltd كجهتين وسيطتين مسؤولتين عن إنشاء سند الأثر الاجتماعي والإشراف عليه. وتمثّلت النتيجة المتفق عليها في العقد في ضمّ 2,500 مشارك في سوق العمل في غضون ثلاث سنوات. وتشير البيانات المتوفرة إلى مشاركة 2,217 شخصًا في البرنامج، تلقى 1,692 شخصًا من بينهم التدريب لمدة 70 يومًا على الأقل ووجد 1,062 منهم وظيفةً بحلول نهاية عام 2020. وقدّمت الحكومة الفنلندية معدل نجاح سند "كوتو" للأثر الاجتماعي البالغ 50% على أنه "مكسب ثلاثي"[4] للدولة المستضيفة واللاجئين والمستثمرين على السواء. إلا أنه لم يتم تمديد هذه المبادرة، بل تم استبدال سند "كوتو" ببرنامج للتوظيف أوسع نطاقًا ومبني على الأداء يستهدف العاطلين عن العمل منذ مدةٍ طويلة.

التداعيات المحتملة على الحماية الدولية

بناءً على المثال الوارد أعلاه، لا يمكن حتى الآن تقييم منافع سندات اللاجئين وسلبياتها بشكلٍ حاسم. فلا شك في أنها توفر التمويل للمشاريع الاجتماعية التي قد تتردد الحكومات في تنفيذها لولا ذلك، وأنها تقدّم للاجئين فرصة تلقي التدريب من أجل دخول سوق العمل في المستقبل. إلا أنها تطرح في الموازاة مخاوف حقيقية من أن تولّد هذه الأدوات الاعتماد على الأسواق المالية المتقلّبة، وفي المقابل أن تعزّز الطابع المؤقت وغير المضمون للحماية المقدمة للاجئين. هذا ويروّج كل من إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 والإطار الشامل للاستجابة للاجئين والميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018 لسندات اللاجئين وغيرها من الأدوات المالية المبتكرة ويشجعها.[5] ويسعى الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، من بين أهدافٍ أخرى، إلى توسيع الوصول إلى حلول البلدان الثالثة وتعزيز قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات في الوقت نفسه. وتشير الاتجاهات السياسية السائدة حاليًا إلى أن هذه الأهداف تترافق مع الاعتماد المتنامي على الحلول المؤقتة، ومع محاولات وقف الوصول العفوي وتقييد الحصول على اللجوء الإقليمي.

وكما نلاحظ في حالة سند "كوتو" للأثر الاجتماعي، تعطي الحكومات حتى الآن الأولوية للمشاريع التي تملأ الفجوات في سوق العمل لديها بدلًا من القيام باستثمارات طويلة الأمد لتلبية حاجات اللاجئين. وفي حين أن أحد هذين الهدفين قد لا يلغي الآخر، يمكن أن تؤدي هذه المقاربة بدورها إلى إعطاء الأولوية لنوع مثالي محدد من اللاجئين، وهو النوع القادر على العمل والإنتاج والاعتماد على الذات في نهاية المطاف. ويكمن الخطر هنا في أن هذه المقاربة قد تولّد طيفًا جديدًا من اللجوء يبدأ بـ"اللاجئ رائد الأعمال" وينتهي بـ"اللاجئ الضعيف للغاية". وسيشدد هذا الطيف على المهارات القائمة لدى اللاجئين (مثل الإلمام بقراءة وكتابة الأحرف اللاتينية، كما هي الحال في سند "كوتو") كما على احتمال دخولهم سوق العمل بسرعة واعتمادهم على الذات، وليس على حاجاتهم الفعلية للحماية وحقوقهم. وبناءً على هذه المقاربة، قد يتم وضع المشاريع الرامية إلى توفير المأوى أو التعليم الأساسي أو الدعم الصحي في آخر سلّم الأولويات. وفي ظل السياسات الأوروبية الأخيرة التي تعزز الاعتماد المتزايد على الحماية المؤقتة، وإعادة اللاجئين، والمراجعة الاستباقية لحاجة اللاجئ المستمرة للحماية (في الدنمارك والسويد على سبيل المثال)، يمكن لآلية تحديد الأولويات التي يبدو أنها ترتبط بسندات اللاجئين أن تعرّض حماية اللاجئين للخطر.

فماذا يكون مصير مبادئ الحلول المستدامة والحماية الدولية عندما ينتقل محور تركيز الاستجابة للاجئين نحو دعم قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات وتوليد بيئة ممكّنة للمستثمرين المحتملين؟ تمحور كل من المستفيدين المستهدفين والنتائج المتفق عليها لإعادة سداد سند "كوتو" حول خصائص اللاجئ المثالي القادر على دخول سوق العمل بسرعة. وتقع في صلب تدخلات الحماية التي تموّلها سندات اللاجئين أنشطةٌ رامية إلى بناء المهارات والتدريب المهني وتطوير الأعمال وتيسير السوق والمنح للشركات الناشئة. وعندما تتم إعادة توجيه تدابير الحماية نحو تأمين العائد على الاستثمار، يصبح المستثمرون من القطاع الخاص أيضًا شركاء رئيسيين في تمكين الحماية والمشاركة في تقديمها. وعليه، تصبح مصالحهم ومستهدفات النتائج المتفق عليها في العقود، والتي تستند عليها السندات، عنصرًا أساسيًا في تحديد اللاجئين الذين يمكن للسياسات الوطنية والدولية "حمايتهم". وعلى الرغم من النداءات المتزايدة لتوسيع نطاق الأدوات المالية المبتكرة للاجئين وتعزيزها، لم يتم حتى الآن النظر في التحديات الآنف ذكرها في هذا المقال، والوقت وحده سيكشف تأثير مالية اللاجئين على مسار تدابير الحماية الدولية المعتمدة على مستوى الاتحاد الأوروبي وخارجه.

داريا دافيتي
أستاذة مساعدة، جامعة لوند، السويد
daria.davitti@jur.lu.se
X: @DariaDavitti

ساره أرابيليس
زميلة ما بعد الدكتوراه، جامعة لوند، السويد
sara.arapiles@jur.lu.se
X: @Arapiles_Sara

بابلو باستور فيدال
باحث في مرحلة الدكتوراه، جامعة لوند، السويد
pablo.pastor_vidal@jur.lu.se
X: @past_pablo

إخلاء المسؤولية: إن هذا البحث ممول من الاتحاد الأوروبي (مجلس البحوث الأوروبي (ERC)، قسم تمويل اللاجئين، المشروع رقم REF-FIN_101117081). إلا أن وجهات النظر والآراء الواردة فيه تعود للمؤلف(ين) فحسب ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو مجلس البحوث الأوروبي أو آراءهما. ولا يمكن تحميل الاتحاد الأوروبي أو الجهة المانحة مسؤوليتها.

1. "كوتو" (KOTO) هو اختصار لكلمة Kotouttamisen، وتعني "الإدماج". لمزيد من المعلومات: bit.ly/integration-sib-project
2. bit.ly/koto-sib-structure
3. bit.ly/koto-social-impact-bond
4. bit.ly/koto-sib-case-study
5. م. زاغور (2024) من الحدود إلى المسارات: الابتكارات والتراجعات في حركة اللاجئين نحو أوروبا (From Borders to Pathways: Innovations and Regressions in the Movement of People into Europe) نشر ANU Press

إعادة النظر في المقاربات المالية لدعم الأشخاص النازحين داخليًا: التعلّم من تجربة أفغانستان

أوليفييه لافينال ولورن ماكارثي ونسيم ماجدي

يطرح الدعم المالي المقدم للأشخاص النازحين داخليًا بعض التحديات. إلا أنه يمكن معالجة هذه التحديات في المرحلة القادمة من خلال التشديد على الإدماج المحلي، وإشراك الجهات الفاعلة المحلية والقطاع الخاص ومجتمع الجالية الأفغانية، واعتماد آليات تمويل المناخ.

صورة لفتاة يافعة في مخيم للنازحين الداخليين في كابول في أفغانستان. حقوق الصورة: بريثي نالو/ساميول هول (Samuel Hall)

تشكّل عملية إيجاد الحلول التمويلية للأشخاص النازحين داخليًا مهمةً معقّدة. وهي تطرح التحديات الأكبر في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف، وخصوصًا في ظل الحكومات التي تم قطع العلاقات السياسية معها. وهذه هي حال أفغانستان (منذ استيلاء إدارة طالبان الانتقالية على الحكم في آب/أغسطس 2021) حيث يتم التركيز على المساعدات الإنسانية وتلبية الحاجات الأساسية، وحيث يقتصر التعاون مع السلطات على الحوار الفني. ففي أفغانستان، يفضّل المجتمع المدني اعتماد مقاربات تجمع بين العمل الإنساني وجهود تعزيز التنمية والسلام، من أجل دعم الحلول لمشكلة النزوح الداخلي، بالاستعانة بالأبحاث والأدلة وعمليات الاستجابة والتمويل.

ويعكس تشكيل مكتب المستشار الخاص المعني بإيجاد حلول لمشكلة النزوح الداخلي في عام 2023 اعترافًا غير مسبوق بالتكاليف العالية التي ينطوي عليها النزوح طويل الأمد، وبالحواجز متعددة الأوجه أمام إيجاد حلول مستدامة. إلا أنه ومنذ إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك عام 2016،[1] يصبّ المجتمع الدولي تركيزه على دعم اللاجئين وغيرهم من المهاجرين. فالتمويل الدولي للنزوح الداخلي شحيح ومن غير المرجح أن يرتفع.

وفي ظل هذه الظروف، من الضروري تحقيق أكبر أثرٍ ممكن بالموارد المتاحة والنظر في الأسئلة التالية:

هل الحكومات جاهزة لتحمّل مسؤولية الأشخاص النازحين داخليًا وتخصيص الموارد لهم؟ إن الأشخاص النازحين داخليًا مواطنون في بلدهم، كما أن أي قرار يتم اتخاذه إزاء حاجات المواطنين ومساعدتهم هو قرار سياسي، وخصوصًا في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف. ويستند التمويل التنموي التقليدي إلى مبادئ مسؤولية الحكومة، إلا أن الوضع يكون أكثر تعقيدًا في الدول المتأثرة بالنزاع والعنف. فغالبًا ما تجيز الجهات الحكومية العنف والنزوح، وتتجاهل حاجات الأشخاص النازحين داخليًا والمجموعات المهمشة، وتعجز عن بناء بيئاتٍ ممكِّنة لحلول النزوح الطوعية والكريمة.

هل يمكن أن تغطي الأموال المحدودة المتاحة مسألة النزوح الداخلي؟ يضمن إنشاء البنك الدولي لتمويلٍ للاجئين والمجتمعات المضيفة تخصيص موارد محددة للسكان النازحين، سواء اجتازوا حدود بلادهم أم لا. إلا أن تخصيص هذه الأموال يعود إلى غياب الحوافز التي تدفع المجتمعات التي تستضيف اللاجئين لاستخدام مواردها التنموية المحدودة لغير المواطنين، إلا أن ذلك لا ينطبق على حالات النزوح الداخلي. فالواقع أن ربط توفير الموارد الإضافية بعدد الأشخاص النازحين داخليًا في بلدٍ ما قد يولّد حوافز عكسية، إذ قد يؤدي إلى تزوير البيانات أو يزيد من حدة التوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة.

هل يشكّل التمويل التنموي التقليدي حلًا مناسبًا لمعالجة النزوح؟ إن غالبية التمويل الموجه للنزوح الداخلي هو تمويل إنساني، ويتم صرفه على شكل دوراتٍ تمويلية تتراوح مدتها بين ستة أشهر واثني عشر شهرًا. ويحفز هذا الواقع الدفع باتجاه اعتبار الأشخاص النازحين داخليًا مستفيدين من التمويل التنموي. ويمكن لإدماج "منظور الأشخاص النازحين داخليًا" في التمويل التنموي في البلدان المتأثرة، أن يعظّم الأثر المحقق من هذا التمويل

التحدي الذي ينطوي عليه تمويل حلول النزوح في أفغانستان

تضم أفغانستان نحو 6.3 مليون شخص نازح داخليًا،[2] إلا أن وجود حكومة طالبان الحالية يصعّب عملية التمويل الفعالة والجماعية. فمنذ استلام الحركة الحكم في آب/أغسطس 2021، سحبت الجهات المانحة الدولية كافة مساهماتها في الاستجابات التنموية الأساسية. وفي حالة النزوح طويل الأمد التي تشهدها البلاد، يشكّل غياب الاستجابة الهيكلية عائقًا بارزًا في عملية البحث عن الحلول المستدامة وتمويلها.

وتعمل منظمات الأمم المتحدة (بما فيها منظمة الهجرة الدولية) وبنوك التنمية متعددة الأطراف (بما فيها البنك الدولي) على طول طيف العمل الإنساني وجهود تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، دعمًا للشعب الأفغاني. ويشمل ذلك الدعم في الخدمات الأساسية، وهو خارج عن ميزانية وعن سيطرة إدارة طالبان الانتقالية، بما يتماشى مع "المقاربة المبنية على المبادئ" لتقديم الدعم من النساء ولهن.

وسيتطلب ضمان صرف الموارد المتاحة لتحقيق أكبر أثر ممكن تنفيذ تدخلات تتماشى مع المبادئ الرئيسية التالية:

تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة

من الضروري تمكين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص النازحين داخليًا من خلال ضمّهم إلى أنظمة الصحة والتعليم الوطنية، وإتاحة الخدمات العامة وسبل العيش وبرامج الإسكان لهم. وفي حين أن عملية التخطيط التنموي معلّقة في أفغانستان، يمكن أن تبقى النقاشات حول "الحلول الحضرية الشاملة" أحد محاور التركيز وخطوةً إلى الأمام في النقاشات حول التخطيط الحضري. تستند القرارات حول النزوح والتنقل إلى الاعتبارات الاقتصادية، وتشكّل القدرة على الوصول إلى سبل العيش المستدامة أساسًا لحلول النزوح. ويمكن لفهم الإنفاق العام ومساهمات الأسر والجالية في القطاعات الرئيسية - كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي - أن يضمن استمرار الدعم للمجتمعات المتأثرة بالنزوح

توسيع الحديث حول الأشخاص المحتاجين

أصبح النزوح الداخلي في العديد من البلدان

المتأثرة بالنزاع وسيلةً لتحديد المجموعات السكانية الضعيفة. ومن الضروري استخدام هذه الوسائل لضمان فعالية برامج المساعدات في السياقات ذات الموارد المحدودة. إلا أن إعطاء الأولوية للأشخاص النازحين داخليًا على المجموعات الأخرى من المواطنين ليس دائمًا الطريقة الأكثر فعاليةً لمعالجة أوجه الضعف، إذ يجب أخذ عوامل أخرى في عين الاعتبار. كما أنه يجب على الدعم المقدّم أن يعزز الإدماج المحلي من خلال معالجة الحاجات المجتمعية الأوسع نطاقًا. ويشمل ذلك الشمل المنهجي للمجموعات الرئيسية، مع النظر إلى النوع الاجتماعي والنزوح والإعاقات كمؤشرات محتملة على هذا الشمول

اعتماد مقاربات من القطاع الأوسع

يتم في العادة التعامل مع أزمات النزوح القسري على أنها حالات طوارئ إنسانية، إلا أنها تميل إلى التحول إلى أزماتٍ طويلة الأمد نظرًا لاستمرار محفزات النزوح (مثل النزاع وتغيّر المناخ)، وللتعقيد الذي تنطوي عليه الحلول المستدامة له. إلا أن معظم التمويل الخارجي يُقدَّم لأغراضٍ إنسانية ويتّخذ عادةً شكل استجاباتٍ قصيرة الأمد للمطالب الطارئة. إلا أن فرص نجاح البرامج الطارئة المستجيبة للأزمات ضئيلة في حالات النزوح المطوّل. ومن الأفضل بدلًا من ذلك إعداد استجابات يمكن الاستمرار بها مع الوقت من الناحيتين المالية والاجتماعية. وقد يكون من المفيد في هذا السياق أن تتم الاستعانة بالمقاربات المستخلصة من طيف العمل الإنساني وجهود تعزيز التنمية والسلام.

استراتيجيات التمويل والحلول الرامية إلى معالجة النزوح الداخلي

1. النظر في آليات التمويل غير المخصصة للنزوح

يجب أن تتوافق قرارات التمويل مع محفزات النزوح من خلال معالجة الرابط الغائب بين تمويل المناخ وأجندة الحلول المستدامة. وفي أفغانستان على سبيل المثال، تعود غالبية حركات النزوح الأخيرة إلى تغيّر المناخ والصدمات البيئية. ويشكّل تمويل الحلول من خلال العمل المناخي فرصةً تطرح نفسها في الوقت المناسب، إذ إنّ القدرة على الصمود أمام تغيّر المناخ تُعتبر مجال توافق بين جميع أصحاب المصلحة، من سلطات وجهات مانحة ومؤسسات من المجتمع المدني وجهات فاعلة دولية. وتُعطى الأولوية لضمان مشاركة الجهات المانحة والمنفّذة للبرامج الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود أمام تغيّر المناخ (ومنها بنك التنمية الآسيوي (ADB) ومؤسسة الآغا خان (AKF) واليونيسيف والبنك الدولي) في أجندة الحلول المستدامة بشكلٍ فعال، وتضمين هذه الأجندة في تدخلاتها المناخية.

2. إشراك الجهات الفاعلة المحلية في عملية التخطيط واتخاذ القرار

في سياقٍ لا يتم فيه تقديم الدعم المباشر لميزانية الحكومة الفعلية، من الضروري إيجاد حلول التصميم والتخطيط على المستوى المحلي من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام التغيير وعلى إدماج الأشخاص النازحين. وتتطلب هذه العملية التمويل متعدد السنوات لضمان الحفاظ على الحوار المتسق والالتزام بالتعاون. وينطوي ذلك أيضًا على التعاون مع الجهات الفاعلة القادرة على الدفع قدمًا بالأجندة، أي الجهات الفاعلة المحلية القادرة على الربط بين مجموعةٍ مختلفة من أصحاب المصلحة والتشاور معهم (ومنهم الأشخاص النازحين)، والجهات القادرة على تصميم عمليات تشاركية لإعداد الميزانية من أجل صرف التمويل الحكومي أو تمويل الجهات المانحة بما يتماشى مع الحلول المطروحة. وقد أطلقت منظمة ساموبل هول (Samuel Hall) مشروعًا تجريبيًا لهذه المقاربة في مدينة جلال آباد في أفغانستان. ويظهر المشروع فوائد منتديات التخطيط التشاركي لتصميم حلول شاملة بصورةٍ مشتركة.[3]

3. الاستعانة بالبيانات لصياغة سردية مشتركة حول التمويل المطلوب

قد يقيّد غياب البيانات الدقيقة والموثوقة خطط تحديد التكاليف التي تركّز على خفض عدد الأشخاص النازحين على المدى الطويل. ومن أجل حلّ مسألة تحديد التكاليف هذه، يجب إعطاء الأولوية لتعزيز القدرة على

الصمود، وتسهيل الحوالات المالية الرقمية واستثمارات الجالية الأفغانية والقطاع الخاص في أفغانستان. ويقتضي ذلك تضمين بيانات حول إدماج المجموعات النازحة، واستخدام أدوات محددة مخصصة لفهم كيفية دعم سبل العيش وريادة الأعمال لدى النساء النازحات.[4] وفي هذا السياق، تبذل منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودًا مستمرةً لفهم الأرقام المرتبطة بالأشخاص النازحين داخليًا، وهذه مبادرة أخرى مهمة في مجال البيانات سوف تسمح بقياس التقدّم المحرَز نحو إيجاد الحلول المستدامة بشكلٍ أفضل.

4. الاعتراف بدور مجتمعات الجالية والقطاع الخاص

أظهرت البيانات الكمية أن مجتمعات الجالية تؤدي دورًا مهمًا في دعم الأشخاص النازحين داخليًا في أفغانستان. فيمكن لإشراك مجتمعات الجالية والقطاع الخاص في مراحل التخطيط أن يشجّع التمويل الأكثر استدامةً للحلول الدائمة للنزوح الداخلي في أفغانستان. إلا أنه يجدر جمع المزيد من البيانات حول الحوالات المالية ودورها في تمويل الحلول في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والعنف

تأملات

يجب أن تقع المسؤولية عن حلول النزوح على عاتق الحكومات. إلا أنه لا بد من تنفيذ استجاباتٍ مختلفة بحسب السياق، والدور المعقّد الذي تؤديه حكومات محددة ومكامن قوتها والقيود التي تخضع لها. فغالبًا ما تكون الحكومات مشاركةً في تفاقم أزمة النزوح الداخلي ومحفزاتها، أو متضررةً منها. وسيكون من الضروري تمويل مقاربات شاملة للأشخاص النازحين داخليًا والمجتمعات التي تستضيفهم، وتنفيذ استجابة معدّلة بحسب السياق المحلي، واستخدام البيانات بصورةٍ متّسقة لدعم الأطر القائمة ودفعها باتجاه النتائج المنشودة.

وتطرح الاستجابة إلى حاجات الأشخاص النازحين في أفغانستان تحدٍ معقّد بشكلٍ خاص. وسيحمل عدم التصرف في هذا السياق، سواء أكان نتيجة الشلل السياسي أو عدم القدرة على الاستناد إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، عواقب وخيمة على الأفغانيين الأكثر ضعفًا، الذين يواجهون أزمةً متراكمةً في مجال الفقر واعتبارات النوع الاجتماعي والمناخ. ويقتضي الوضع الراهن في أفغانستان تخصيص استثماراتٍ تكتيكية وطويلة الأمد، بما في ذلك من خلال قنوات التمويل المناخي، من أجل معالجة الحواجز أمام إيجاد حلول دائمة ودعم قدرة المجموعات المتأثرة بالنزوح على الصمود.

أوليفييه لافينال
قائد برنامج التنمية المستدامة والبنية التحتية في أفغانستان، البنك الدولي
olavinal@worldbank.org

لورن ماكارثي
منسّقة (سابقة) للحول المستدامة في أفغانستان، منظمة الهجرة الدولية
lauren.mccarthy00@gmail.com

نسيم ماجدي
شريك مؤسس والمدير التنفيذي، منظمة ساموبل هول
nassim.majidi@samuelhall.org
linkedin.com/in/nassimmajidi/

إخلاء المسؤولية: إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا المنشور تعود بالكامل للمؤلفين ولا يجوز نسبها بأي طريقة إلى البنك الدولي، أو مجلس المدراء التنفيذيين فيه أو الحكومات التي يمثلونها، كما أنها لا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة الهجرة الدولية.

1. *bit.ly/ny-declaration-refugees-migrants*
2. *dtm.iom.int/afghanistan*
3. *منظمة ساموبل هول (2024) "التخطيط لحلول حضرية شاملة في أفغانستان" bit.ly/urban-solutions-afghanistan*
4. *بارات س. وآخرون (2024) الأزمة الناشئة في أفغانستان: رفاه الأشخاص النازحين وسبل عيشهم قبل تغيير النظام وبعده (Afghanistan's unfolding crisis: wellbeing and livelihoods of displaced people before and after regime change) bit.ly/afghanistan-unfolding-crisis*

لاجئون يخدمون اللاجئين: تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون في مصر

علياء المهدي وبواي بيتر كون وداوود آدم

يمكن للشروط التي تفرضها الجهات المانحة الدولية أن تمنع المنظمات التي يقودها اللاجئون من الحصول على التمويل. إلا أن المنظمات التي يقودها اللاجئون في مصر قد برهنت أنه يمكن للتمويل المباشر لهذه المنظمات أن يحقق استجابةً كفوءةً وفعالةً من حيث التكلفة ومستدامة للنزوح.

إن معظم المنظمات التي يقودها اللاجئون في مصر عبارة عن جهاتٍ شعبية تعتمد عملياتها على المساهمات الطوعية من الوقت والمهارات والموارد من الأفراد المتفانين لمجتمعاتهم. وفي ظل التوسع الثابت للفجوة بين احتياجات اللاجئين وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات والحقوق، تعمل المنظمات التي يقودها اللاجئون في مصر على ردم فجواتٍ محورية في تقديم الخدمات للأشخاص اللاجئين والمهاجرين، وخصوصًا النازحين الجدد منهم والذين قد لا تتوفر لهم الخدمات التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المنظمات غير الحكومية الدولية.

وتوفر المنظمات التي يقودها اللاجئون، كونها الجهات المستجيبة الأولى، خدمات الإغاثة الفورية، مثل الملجأ والغذاء والقروض الطارئة والدعم في تسجيل الولادات. وتؤدي دورًا حيويًا في ربط اللاجئين بالخدمات الأساسية مثل الحصول على الوثائق القانونية والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الاحتياجات الأساسية. وغالبًا ما تستعين المنظمات غير الحكومية الدولية بالمنظمات التي يقودها اللاجئون لتقديم خدماتها، إذ تعتمد بذلك على منشآت هذه الأخيرة ومتطوعيها للوصول إلى اللاجئين. إلا أنه ورغم اعتبار المنظمات التي يقودها اللاجئون منظماتٍ شريكة، غالبًا ما تعمد المنظمات غير الحكومية الدولية إلى عدم مشاركة تمويلها معها. فعندما تنتهي مشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية، تتوقف الخدمات المقدمة. إلا أن المجتمعات المحلية تكون لا تزال تعتمد على المنظمات التي يقودها اللاجئون. وتضطرّ هذه الأخيرة إلى الاستمرار في تقديم الدعم من دون الحصول على أي مساعدة مالية.

قد تؤدي أساليب التمويل التقليدية إلى الإقصاء

غالبًا ما تعتمد نماذج التمويل التقليدية مقاربات تنازلية،[1] وتكون مقيّدة لناحية قدرتها على معالجة التحديات المعقدة التي تواجهها المجتمعات النازحة. وهذا يستلزم في العادة تنفيذ نماذج الشراكة التي غالبًا ما تعتمدها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

وغالبًا ما تواجه المنظمات التي يقودها اللاجئون في مصر عوائق كبيرة في الحصول على التمويل نتيجة القيود القانونية التي تمنعها من التسجيل بشكلٍ رسمي. فيصعّب غياب الوثائق الرسمية والحسابات المصرفية على الجهات المانحة تمويل هذه المنظمات. هذا وتعتمد المنظمات التي يقودها اللاجئون على مواردها الداخلية والتبرعات الخيرية التي تتلقاها لتسديد تكاليفها التشغيلية على غرار الإيجار والخدمات العامة وتعويضات الموظفين. إلا أنه وعلى الرغم من هذه التحديات، تشكّل هذه المنظمات جهاتٍ محوريةً في الاستجابة للاجئين، ولا تزال تبرهن عن قدراتها والأثر الذي تحققه من خلال عملها على الأرض ومساعدتها للمجتمعات اللاجئة رغم الموارد المحدودة المتوفرة لديها. ويقدّم نجاح هذه المنظمات وكفاءتها دليلًا صارخًا على أن اللاجئين يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لتصميم المشاريع لمجتمعاتهم وتنفيذها.

الأساليب الجديدة لتمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون

تعِد آليات التمويل الناشئة بتقديم مساعدةٍ مباشرة ومؤثرة بشكلٍ أكبر وأكثر استدامةً للمجتمعات المعنية من خلال تخصيص الموارد المالية للمنظمات التي يقودها اللاجئون بشكلٍ مباشر، مما يمكّنها من تعديل التدخلات لتتناسب مع الاحتياجات المحددة المرصودة لدى مجتمعاتها ويعزز الحسّ بالمسؤولية والقدرة على التصرف لدى المجتمعات النازحة.

وقد سعى بعض المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية إلى تعزيز شراكاتها مع المنظمات التي

يقودها اللاجئون بعد أن لاحظت الدور الحيوي الذي تؤديه هذه الأخيرة. فقد أطلقت منظمة ساينت آندروز لخدمات اللاجئين (ستارز) التي يقودها اللاجئون في القاهرة، والتي يعمل اثنان من مؤلفي هذه المقالة كعضوين فيها، مشروعًا يهدف إلى تقديم الدعم الشامل للمنظمات الأخرى التي يقودها اللاجئون في القاهرة سعيًا منها إلى بناء قدراتها المؤسسية والتشغيلية وتقديم الدعم التعاوني لها على مدى عدة سنوات. وقد شاركت منظمة ستارز من خلال هذه المبادرة خبرتها مع المنظمات الأخرى وساعدتها على الوصول إلى فرص التمويل.

وواجهت منظمة الرؤية الجديدة التي يقودها اللاجئون في القاهرة أيضًا بعض التحديات في الوصول إلى فرص التمويل. فعلى الرغم من قبول طلبها للحصول على التمويل، واجهت المنظمة عوائق كبيرة نتيجة غياب التسجيل الرسمي وعدم امتلاك حساب مصرفي. وتمكّنت منظمة الرؤية الجديدة من تجاوز هذه الحواجز من خلال التوقيع على اتفاقية للرعاية المالية مع إحدى المنظمات الشريكة التي يقودها اللاجئون، ما سمح لها بتلقي الأموال عبر جهةٍ وسيطة ومكّنها بالتالي من تأمين الموارد التي تحتاجها لتنفيذ مهامها الحيوية. وتسلّط تجربة منظمة الرؤية الجديدة الضوء على أهمية تعزيز آليات التمويل المرنة والشاملة التي تمكّن المنظمات التي يقودها اللاجئون من الازدهار وتحقيق أثر مجدٍ في مجتمعاتها.

كفاءة المنظمات التي يقودها اللاجئون من حيث التكلفة واستدامتها وفعاليتها

تشكّل الكفاءة من حيث التكلفة إحدى أبرز المزايا التي تتحلى بها المنظمات التي يقودها اللاجئون بالمقارنة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. فتبرهن المنظمات التي يقودها اللاجئون عن اعتماد ممارساتٍ فعالة من حيث التكلفة من خلال استخدام الموارد بكفاءة، على سبيل المثال عبر استئجار مكاتب متعددة الاستخدامات وتقديم رواتب محلية للموظفين من اللاجئين (وليس الرواتب الدولية في مجال العمل الإنساني). وتتخذ المنظمات التي يقودها اللاجئون من الأحياء التي تسكنها المجتمعات اللاجئة مقرًا لها، فتستخدم بذلك المساحات ذات الإيجارات منخفضة التكلفة وتتجنّب النفقات التشغيلية المرتفعة المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل التدابير الأمنية المتقدمة والقيود على الدخول (مثلًا، طلب مواعيد محددة مسبقًا أو إحالات من خلال منظماتٍ شريكة). ويمكن لهذه البروتوكولات الأمنية الصارمة، ولو أنها غالبًا ما تكون ضروريةً، أن تحدّ من قدرة العملاء على الوصول، وخصوصًا في حالات الطوارئ حيث تكون المساعدة الفورية ضرورية. بالمقابل، تعتمد المنظمات التي يقودها اللاجئون سياسية الباب المفتوح وتسمح للأفراد بطلب المساعدة شخصيًا من دون ضرورة تحديد موعد مسبق. هذا وتجمع هذه المنظمات روابط راسخة بالمجتمعات المحلية، مما يسمح بضمان استخدام الموارد بصورة فعالة ومجدية وتفادي الإنفاق في نهاية العام على الأنشطة الأقل تأثيرًا التي تلجأ إليها بعض المنظمات الأكبر.

وفي هذا السياق، أجرت منظمة ستارز مؤخرًا عملية تقييم تقارن بين المساعدة التي تقدمها ستارز والمساعدة التي تقدمها مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي. وأشارت البيانات إلى أن برامج منظمة ستارز أكثر كفاءةً من حيث التكلفة وتحقق أثرًا أكبر من حيث تعزيز قدرة الأشخاص من مختلف الجنسيات على الوصول إلى المساعدات وأيضًا من حيث الوصول إلى بعض المجموعات الأكثر تهميشًا مثل الناجين والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والأفراد المنتمين إلى مجتمع الميم، فضلًا عن الأشخاص المهاجرين غير النظاميين وغير الموثقين.

وتنجح المنظمات التي يقودها اللاجئون في القاهرة على وجه الخصوص في الوصول إلى الأشخاص السوريين واليمنيين والإرتريين في مواقعها. ويشير المؤلفان إلى أن ذلك يعود إلى الخلفية الثقافية لهذه الجنسيات، إذ غالبًا ما تتردد بشكلٍ أكبر في السعي للحصول على الخدمات ولكنها تفضّل الحصول عليها متى كانت مضمّنةً على شكل تضامن مجتمعي. وبفضل المشاريع طويلة الأمد التي تنفّذها المنظمات التي يقودها اللاجئون مع المجتمعات المحلية والوعي الذي تمتلكه بالحساسيات الثقافية لديها، غالبًا ما يمكن لهذه المنظمات رصد الأفراد والمجموعات الأكثر إقصاءً أو عرضةً للخطر والمترددة في التوجه أو الوصول إلى مقدمي الخدمات أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية.

وبما أن اللاجئين واللاجئات يسكنون في مختلف الأحياء الحضرية إلى جانب المجتمعات المضيفة، تؤدي المنظمات التي يقودها اللاجئون دورًا حيويًا في التخفيف من حدة التوتر الذي يرافق النزوح بطرقٍ متنوعة. فتوفر التوجيه والمعلومات الدقيقة والمحدّثة حول البيئة الجديدة، وتنظّم جلسات التوعية المجتمعية، وتعزز قدرة المجتمع على الصمود والاندماج في هذه البيئة الجديدة. كما أن المنظمات

التي يقودها اللاجئون تسهّل عملية التشبيك بين الأشخاص اللاجئين والمهاجرين وتعزز التماسك المجتمعي والحماية الاجتماعية والحفاظ على الثقافة. وتحسّن هذه الجهود اندماج المجتمعات ورفاهها، وتشكّل المنظمات التي يقودها اللاجئون بذلك مراكز مجتمعية لا غنى عنها في المناطق المختلفة. وترتاد نسبة كبيرة من الأطفال اللاجئين المدارس المجتمعية التي تديرها هذه المنظمات، ويكمّل ذلك عمل المدارس الحكومية ويساهم في اجتياز حواجز اللغة ورهاب الأجانب والتنمّر.

المنظمات التي يقودها اللاجئون توفر سبل العيش

يمكن لتمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون أن يشكّل وسيلةً لتمويل الاستجابة إلى النزوح، إذ يستفيد الأشخاص العاملين لدى هذه المنظمات من سبل العيش المستدامة. فيمكن للمنظمات التي يقودها اللاجئون أن توفر سبل عيشٍ بديلة آمنة وكريمة في السياقات التي قد يُحرم فيها اللاجئون من حقوق العمل والتي غالبًا ما تؤدي إلى ظروف عملٍ من العبودية الحديثة. وعليه، يعزز الاستقرار الذي توفره المنظمات الشعور بالأمان لدى الموظفين من اللاجئين، ما يسمح لهم بالتركيز على عملهم من دون الشعور الدائم بالقلق المرتبط بالاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، يوفر العمل المدفوع فرصًا ومعارف لم تكن متاحةً للأشخاص اللاجئين، مما يساهم في تمكينهم من خلال تحسين مهاراتهم وتوسيع شبكاتهم المهنية وتعزيز تأثيرهم ضمن المجتمع.

وغالبًا ما تنفّذ المنظمات التي يقودها اللاجئون مبادراتٍ لبناء القدرات ضمن المجتمع المحلي تقدّم من خلالها برامج التدريب وبناء القدرات بهدف تمكين الأفراد. وتساعد هذه المقاربة المستدامة على كسر دوامة الاعتمادية وتولّد الفرص للصمود والنمو طويل الأمد. وتكمن فرادة الخدمات التي تقدمها منظمتا ستارز والرؤية الجديدة وغيرهما من المنظمات التي يقودها اللاجئون في مقاربتها الحساسة من الناحية الثقافية، وفي أصالتها وفهمها العميق للمجتمعات التي تخدمها. فتتناغم الخدمات التي تقدّمها بدقّة مع الاحتياجات المحددة والاختلافات الثقافية والتجارب التي مر بها أبناء المجتمع المعني.

ولا تزال عمليات بناء القدرات والتحسينات التشغيلية ضمن المنظمات التي يقودها اللاجئون تعود بالفائدة على المجتمع المحلي على المدى البعيد. فحتى في فترات ندرة التمويل، تسمح المهارات التي يطوّرها موظفو المنظمات والمتطوعون فيها والمشاركون في برامجها، بدعم المجتمعات المحلية بصورةٍ فعالة. وتواصل المنظمات التي يقودها اللاجئون استجابتها لاحتياجات المجتمع، إذ تخفف من النقص في التمويل من خلال خفض التكاليف التشغيلية أو الاعتماد على المساهمات الخيرية من أجل الحفاظ على الخدمات الأساسية والاستجابة إلى حالات الطوارئ.

التحديات اللوجستية

لا تزال المنظمات التي يقودها اللاجئون تواجه التحديات في الحصول على التمويل. فأولًا، يواجه معظم المنظمات صعوبةً في الامتثال للإطار القانوني للبلد المضيف، مما يطرح التحديات أمام تلقي التمويل مباشرةً من الجهة المانحة من دون الاستعانة بجهة وسيطة.

وثانيًا، لا يتوفر العدد الكافي من الجهات الوسيطة المناسبة المستعدة لتسهيل عملية التمويل. ويشكّل هذا الواقع مشكلةً لأن الحصول على حساباتٍ مصرفية قد يقتضي أحيانًا إبرام مذكرة تفاهم مع إحدى الجهات الشريكة المحلية.

وأخيرًا، لا يزال التردد يسود الجهات المانحة، ولو أن المنظمات التي يقودها اللاجئون كانت وما زالت تدافع عن إرساء نماذج تمويلٍ جديدة وتوفر الأدلة اللازمة عن فعالية هذه النماذج. وقد يعود ذلك إلى القدرة المحدودة على الوصول إلى هذه المنظمات في سياقاتٍ معينة وتفضيل الجهات المانحة للمنظمات غير الحكومية الدولية التي تتحلى بعلاقاتٍ راسخة. ويطرح هذا الواقع السؤال حول كيفية إثبات المنظمات التي يقودها اللاجئون قدرتها على تلقي التمويل ما لم يتم إعطاؤها الفرصة.

وقد تعاملت منظمتا ستارز وغيرهما من المنظمات التي يقودها اللاجئون في مصر بنجاح مع التحديات المرتبطة بالتمويل من خلال اعتماد مقارباتٍ ابتكارية. وشكّل تثقيف الجهات المانحة حول التحديات الفريدة التي تواجه المنظمات التي يقودها اللاجئون عاملًا رئيسيًا في هذا الصدد. فمن خلال تعريف هذه الجهات على نموذج المنظمات التي يقودها اللاجئون والتشديد على فعالية هذا النموذج من حيث التكلفة، تمكّنت منظمة ستارز من بناء الثقة وإثبات الاستفادة الكفوءة من الموارد، وبالتالي تحقيق نتائج مؤثرة. وقد أثبتت هذه المقاربة فعاليتها لناحية استقطاب دعم الجهات المانحة ومكنت منظمة ستارز من تأمين الرعاية المالية من خلال منظماتٍ أخرى.

وقد عالجت منظمات أخرى يقودها اللاجئون هذه التحديات من خلال الانضمام إلى المنظمات المحلية (إلا أن هذا النوع من الترتيبات قد ينطوي على بعض السلبيات).[2]

التوصيات

- على الجهات المانحة الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون كجهاتٍ فاعلة رئيسية في الأدوات العالمية للتوطين وقيادة اللاجئين. فتفتقر نظرتها إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون على أنها "عالية المخاطر" إلى الأسس الداعمة المبنية على التجربة، وقد أدّت إلى اعتماد معايير صارمة بشكلٍ مفرط للامتثال والعناية الواجبة، مما منع بدوره العديد من المنظمات التي يقودها اللاجئون من الحصول على التمويل.
- على الجهات المانحة النظر في بدائل لشرط التسجيل القانوني، اعترافًا منها بالقيود المفروضة على حرية التجمع الأساسية في العديد من الدول التي تستضيف اللاجئين. فبدلًا من ذلك، يمكن للجهات المانحة أن تقبل بالمراجع والتقارير المالية والأدلة حول تنفيذ المشاريع السابقة كبدائل صالحة عن التسجيل الرسمي.
- على الجهات المانحة تشجيع تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون من خلال الرعاية المالية أو الوسائل البديلة نظرًا إلى أن شرط امتلاك حسابٍ مصرفي غالبًا ما يرتبط بالتسجيل الرسمي، وهو أمرٌ يفتقر إليه العديد من المنظمات التي يقودها اللاجئون. وعلى المنظمات غير الحكومية أداء دور الوسيط في هذا الصدد من أجل تسهيل عملية التمويل.
- على الجهات المانحة تبسيط شروطها والتركيز فقط على الجوانب الأساسية للقدرة والحوكمة المؤسسية اللازمة لإدارة المشاريع وجمع الأموال والمراقبة والتقييم وتعيين طواقم العمل بصورةٍ فعالة، من دون تحميل المنظمات التي يقودها اللاجئون عبء توفير عدد كبير من الوثائق الإدارية وذات الصلة بآلية الحوكمة لديها.
- على متطلبات صياغة العروض والتقارير أن تعطي الأولوية لاعتماد مقاربة تتمحور حول المجتمع المعني، وأن تسمح بذلك بتقديم التقارير عن التقدم المحرز شفهيًا وباستخدام الوسائط وتقديم التقارير باللغات التي تجيدها المنظمات التي يقودها اللاجئون، من بين خياراتٍ أخرى.
- أخيرًا، يسمح توفير التمويل متعدد السنوات للمنظمات التي يقودها اللاجئون لهذه الأخيرة أن تبني خبرتها وتضع الأنظمة المالية التي تحتاجها وتوسّع قدراتها من خلال التشبيك، من أجل الوصول إلى المزيد من فرص التمويل وتحسين جهودها في مجال المدافعة. ويعزز ذلك الاستدامة ويحسّن فعالية هذه المنظمات في تنفيذ المشاريع وبناء القدرات المجتمعية مع مرور الوقت. وعليه، يوصى بأن توسّع الجهات المانحة تمويلها للمشاريع ليغطي فترة سنتين على الأقل.

يحقق تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون أثرًا تحوليًا على المنظمات والمجتمعات التي تخدمها على السواء. وتسمح آليات التمويل الجديدة هذه بتمكين المنظمات التي يقودها اللاجئون وتحسين سبل عيش موظفيها وزيادة المشاركة المجتمعية وتعزيز القدرة على الصمود على المدى البعيد. لذلك، يشكّل دعم المنظمات التي يقودها اللاجئون والاستثمار فيها شرطًا أساسيًا لبناء استجاباتٍ مستدامة وأكثر إنصافًا للنزوح وتعزيز اعتماد الأشخاص النازحين على ذاتهم وصون كرامتهم.

علياء المهدي
نائبة مدير(ة) البرامج، منظمة ساينت آندروز لخدمات اللاجئين (ستارز)
amahdi@stars-egypt.org

بواي بيتر كون
مسؤول أول عن تطوير السياسات وجهود المدافعة، منظمة ستارز
bpeter@stars-egypt.org

داوود آدم
مدير مركز الرؤية الجديدة للتعليم والتنمية الاجتماعية
Daod11@yahoo.com

1. معهد التنمية الخارجية (2023) الفشل في تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون: أسباب عدم نجاح عمل النظام الحالي وإمكانية التغيير *(The failure to fund refugee-led organisations: why the current system is not working, and the potential for change)* bit.ly/odi-failure-fund-rlos
2. حجازي ن. "تهميش العاملين على الخطوط الأمامية: المنظمات المجتمعية الإرترية في القاهرة الكبرى" *(The Sidelined Front-Liners: Eritrean CBOs in Greater Cairo)* الجامعة الأمريكية بالقاهرة bit.ly/eritrean-cbo-cairo

العمل الخيري التشاركي في آسيا والمحيط الهادئ ودراسة حالة لصندوق التعاون بين المنظمات التي يقودها اللاجئون

توماس جيلمان ونجيبة وزيفادوست ومايكل بوتس وأداما كامارا

كيف يكون العمل الخيري التشاركي في الممارسة العملية؟ تناقش هذه المقالة كيف أنشأت شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين صندوقًا مشتركًا مخصصًا للمنظمات التي يقودها اللاجئون في المنطقة.

يكتسب إشراك اللاجئين بطرق مجدية أهميةً متزايدةً، ليس فقط باعتباره واجبًا أخلاقيًا ولكن أيضًا كاستراتيجية تهدف إلى إنشاء سياسات وبرامج أكثر فعالية وشرعية. ويزداد زخم هذا التحول الحاسم نحو تعزيز مشاركة اللاجئين في عمليات اتخاذ القرار وتدفق التمويل على النطاق العالمي، كما يتضح من مبادرات مثل الصفقة الكبرى وتعهد مشاركة اللاجئين. وتؤكد جهود المناصرة القوية على المستوى المحلي، مثل تلك التي تقودها شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين على أهمية هذه الحركة التي تلخصها عبارة "لا شيء عنا بدوننا".

عادةً ما يكون اللاجئون المستجيبين في الخطوط الأمامية عند حدوث أزمات في مجتمعاتهم. ولكنهم لا يتمتعون غالبًا إلا بحقوق محدودة، ونادرًا ما تكون مساهماتهم مدفوعة الأجر، مما يجبرهم على التوفيق بين مصادر توليد الدخل ومسؤوليات رعاية الأسرة وسائر القضايا العملية مثل عدم القدرة على تسجيل مشاريعهم أو افتقارهم إلى المهارات اللغوية. ويواجه قادة اللاجئين والمنظمات التي يقودها اللاجئون تحديات متعددة، منها قلة فرص التمويل المتوفرة لهم إذ يُمنعون في الغالب من إنشاء حسابات مصرفية أو تكوين كيانات مسجلة قانونًا في البلدان المضيفة لهم.

تتمتع شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين، بصفتها منظمة أو مبادرة يقودها اللاجئون، بفهم عميق لهذه التحديات وتعمل على تعزيز مشاركة اللاجئين وتضخيم أصواتهم في العمليات الخيرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد طورت في هذا السياق صندوقًا مشتركًا يقوده اللاجئون، صُمم لدعم العمل الأساسي الذي تنفذه المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون بالارتكاز إلى مبادئ العمل الخيري التشاركي. انتهت المرحلة التجريبية لهذا الصندوق وسيتم إصدار المرحلة التالية من التمويل قريبًا، ونأمل أن يكون مصدرًا مستمرًا للمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون في آسيا والمحيط الهادئ.

إنشاء الصندوق المشترك للمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون في آسيا والمحيط الهادئ

صُمم الصندوق المشترك لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين كي يشمل جميع اللاجئين ويتمحور حولهم. تعتمد شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين على شبكاتها الواسعة وخبرة أمنائها المباشرة، لإنشاء عملية للعناية الواجبة تتسم بدرجة عالية من الثقة وتهدف إلى تقييم المتقدمين بالطلبات والتأكد من أن المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون تستطيع أن تتقدم بطلب للحصول على التمويل حتى لو لم تكن تمتلك تسجيلًا رسميًا أو حسابًا مصرفيًا. ولهذا الغرض، تُستخدم طرق تحويل الأموال المرنة، مثل وايز وويسترن يونيون، لتلبية احتياجات كل منظمة أو مبادرة ناجحة يقودها اللاجئون. وتشمل الحلول الأخرى الممكنة الشراكات والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون بصفتهم أطرافًا ثالثة موثوقة. على سبيل المثال يُنظر إلى الجهات الراعية المالية أو ترتيبات الرعاية على أنها تسد الثغرات القانونية والمالية، ما يشجّع المنظمات التي يقودها اللاجئون على إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات من خلال مذكرات التفاهم.

كما تتحدى مبادرتنا ديناميكية السلطة التقليدية السائدة بين الجهات الممولة والمستفيدين، والتي تقوم على اتخاذ الجهات الممولة للقرارات بناءً على أولوياتها وتمتع المستفيدين بتأثير ضئيل ليس إلا. ولقد عمل برنامجنا التجريبي على إشراك المستفيدين في تصميم المنح بهدف تغيير هذا الاختلال، وتسعى الشبكة إلى تحويل قطاع المعونة من خلال تقديم التمويل المباشر إلى المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون في المنطقة، ودعم قدراتها في هذا الصدد.

حظي المشروع التجريبي للصندوق المشترك بدعم ثلاث مؤسسات خيرية دولية بارزة، تلتزم جميعها التزامًا كبيرًا بتعزيز قيادة اللاجئين. ويقدم

الصندوق المشترك نموذجًا مستدامًا ومرنًا يستوعب مساهمات بمبالغ متفاوتة من جهات مانحة متعددة، مما يتيح للمساهمات الأصغر أن تحدث أثرًا واسع النطاق في مجموعة متنوعة من المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون. تجدر الإشارة إلى أنه تم جمع 400,000 دولار أمريكي بالإجمال خلال المرحلة التجريبية، وصُرف هذا المبلغ إلى 21 مقدم طلب تم اختيارهم، ووزّع على مبالغ تتراوح بين 1,340 و30,250 دولارًا أمريكيًا.

ومن الأسباب الرئيسية التي جذبت الجهات المانحة إلى هذا الصندوق المشترك هو التوافق القوي في القيم. إذ أتاح الصندوق للجهات المانحة، من خلال التزامه المشترك بالنهوض بقيادة اللاجئين، الفرصة لدعم المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون مباشرة، والتي ربما لم تكن هذه الجهات لتتمكن من الوصول إليها من خلال برامجها الخاصة بسبب المتطلبات المؤسسية. فلقد شكل الصندوق المشترك جسرًا بين الجهات المانحة والمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون، مما يشير إلى وجود وسيلة جديدة ومبتكرة وفعالة لتوفير التمويل. كما ركزت الشبكة بقوة على بناء قدرات المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون طوال العملية، وتمكينها من المشاركة مباشرة مع الجهات المانحة في المستقبل.

تجريب واتباع أفضل الممارسات في تقديم المنح التشاركية

صُمم الصندوق المشترك لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين بهدف توفير تمويل غير مقيّد للمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون وتمكينها من تطوير المهارات وتعزيز القدرات التنظيمية واستخدام الأموال وفقًا لأولوياتها الخاصة. وسمحت عملية تشاركية بإنشاء أدوات المنح، التي تشمل نموذج الطلب والمبادئ التوجيهية ونماذج الإبلاغ ومعايير التقييم، بما يضمن أن يكون للمستفيدين المستهدفين دورٌ حاسم في تشكيل هذه الأدوات. وعززت هذه العملية التواصل والتعلم والمشاركة في اتجاهين.

يلتزم الصندوق بخمس ركائز رئيسية لتحقيق أفضل الممارسات في تقديم المنح التشاركية:[1]

1. وضوح سياسة تقديم المنح؛
2. الالتزام بدعم بناء القدرات والمرونة غير الهادفة للربح؛
3. دعم التوسع والتكرار والتعاون؛
4. زيادة قوة العلاقة بين مقدمي المنح وطالبي المنح؛
5. تعميق الثقة والخبرة والموارد لدمج نهج التقييم والأثر الاجتماعي.

من حيث الركيزة الأولى، يطبق الصندوق سياسة واضحة تُركز على تلبية احتياجات اللاجئين، حيث يشرف لاجئون على قيادة كل من شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين وتحالف قيادة اللاجئين، وتسعى هاتين الجهتين إلى تمويل المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون مباشرة في المنطقة ودعم قدراتها على النحو الذي يطلبه اللاجئون. وتتمحور المبادئ التوجيهية وأطر الإبلاغ حول المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون، وتسعى إلى تقديم مثال لأفضل الممارسات، والعمل بالتضامن مع هذه المنظمات أو المبادرات، وإدراك نقاط قوتها والتحديات التي تواجهها، والامتثال للتشريعات ذات الصلة.

تتمثل الركيزة الثانية في النهج التشاركي الذي نتبعه عند إنشاء المنح، والذي أتاح للمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون تحديد المهارات ومجالات التطوير التي يسترشد بها برنامج تعزيز القدرات المصمم خصيصًا للشبكة، وهذا نهج يضمن أن تصبح عملية التقديم نفسها فرصة للتعلم.

تنعكس الركيزة الثالثة في طموح شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين وتحالف قيادة اللاجئين لتوسيع نطاق هذا المشروع التجريبي ليصبح مصدر تمويل مستدام للمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويشمل ذلك التدريب التكميلي على تعزيز القدرات المتعلقة بمواضيع رئيسية مثل إدارة المشاريع والتطوير التنظيمي وتقنيات المحاسبة، فضلًا عن التواصل وفرص التعلم والدعم من الأقران.

أما الركيزة الرابعة، فتنعكس في غاية هذا المشروع، وهي ربط المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون بالجهات المانحة الجديدة وتسهيل فرص التمويل المستقبلية وبناء علاقات أقوى.

وتتبلور الركيزة الخامسة في نهج المشروع التجريبي للتقييم والأثر الاجتماعي، حيث قيّمنا كيفية دعم المشروع التجريبي لأهداف التنمية المستدامة المختارة. ويتم جمع التغذية الراجعة بشكلٍ مستمر من جميع المشاركين لتحسين البرنامج، وذلك من خلال عقد اجتماعات تأمل منتظمة لمناقشة الدروس المستفادة وتنفيذ التعديلات اللازمة.

تطوير أدوات إدارة المنح

أجرت الشبكة مشاورات متعمّقة بهدف إنشاء أدوات مِنح فعالة والالتزام بأفضل الممارسات، وكان الهدف من هذه العملية هو تمكين التعلم ثنائي الاتجاه لكل من الجهة المانحة والمتلقي، من أجل فهم كيفية سير عمليات التمويل وكيفية تحسينها. وشمل ذلك حلقات تغذية راجعة متعددة لتغيير ديناميكيات السلطة التقليدية وإنشاء نظام تكون فيه وجهات نظر المتلقي بارزة.

كما بادر الرئيسان المشاركان لأمناء صندوق تحالف قيادة اللاجئين بإجراء مقابلات فردية عبر الإنترنت مع المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون ذات الصلة في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ثم اختارا بعناية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وكفلا اتباع نهج قائم على الحقوق من خلال الحصول على موافقة موقّعة أو شفهية وتقديم معلومات توضح بالتفصيل نطاق المشروع وكيفية استخدام المدخلات.

وغطت أسئلة المقابلة عملية تقديم الطلبات والأهداف وتقارير التقدم والإبراء والقضايا الشاملة والرصد والتقييم ومعايير التحليل، وأجريت ست مقابلات افتراضية مع منظمات أو مبادرات يقودها لاجئون تتمتع بمستويات مختلفة من الخبرة، وقد تراوحت من الكيانات القائمة حتى المنظمات الأحدث. كما قُدمت نسخ مكتوبة من هذه المقابلات إلى المشاركين للموافقة عليها ولضمان دقتها، ثم تم تحليلها لتحديد الموضوعات الرئيسية.

كما كُتبت مسودة أولية لأدوات المنح بناءً على الموضوعات الرئيسية والأفكار التي تم جمعها، وقام الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والأمناء بمراجعة المسودة وطُبقت التعليقات الإضافية من المحامين قبل المراجعة القانونية النهائية. وبعد موافقة الأمناء فُتح المجال لتقديم الطلبات إلى الصندوق.

مخرجات المرحلة التجريبية

سمحت هذه العملية، التي تتم بقيادة اللاجئين، بتحدي الوضع الراهن من ناحية أساسية، إذ وضعت اللاجئين في صميم تطوير أدوات المنح وهياكل الصناديق، مما مكّن أولئك الذين سيستخدمون التمويل بالتمتع بصوت رئيسي في تشكيل هياكل التمويل. وسلّطت التعليقات المحددة التي قدمها المستفيدون من المنح الضوء على العديد من المزايا، وتبيّن أن الشروط المرنة كانت مفيدة للغاية إذ مكنّتهم من توظيف الموظفين ودعم التنمية الاقتصادية، كما ساعدت هذه الطريقة في بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية.

في ما يتعلق بأفضل الممارسات، كان وضع المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون في جوهر العملية أمرًا بالغ الأهمية لتطوير أدوات المنح لتكون ذات صلة ومناسبة للسياق. وتسمح إتاحة الفرصة لجمع التعليقات حول المسودات، بتحديد المشكلات في وقت مبكر ومعالجتها لضمان سهولة استخدام الأدوات ومراعاتها لسياقها. ومكّن هذا أيضًا من التفكير فيما إذا كانت أدوات المنح تتماشى بشكل أكبر مع ما تريده الجهة المانحة أو المتلقي، مما أدى إلى مناقشات ممتازة وتحديثات للأدوات لضمان تماشيها مع أهداف وقيم برنامج التمويل. وكان تعويض المشاركين لقاء وقتهم عنصرًا رئيسيًا أيضًا، إذ سمح بتحدي اعتماد القطاع على العمل التطوعي وأكد على أهمية تقييم المساهمات بطريقة عادلة.

اكتسبت الشبكة والتحالف من خلال هذا المشروع رؤى لا تقدر بثمن من حيث منظور الجهات المانحة، مما عزز بشكل كبير قدرتنا على التعامل معها بصفتنا أقرانًا مطلعين. ومن خلال اكتساب فهم عميق للتعقيدات والتحديات التي تعترض الجهات المانحة، ومقارنتها مع تجاربنا بصفتنا متلقين للمنح، أصبح بإمكاننا إقامة علاقات أقوى وأكثر تعاونًا مع شركاء التمويل.

على سبيل المثال، سلّطت التعليقات الواردة من المقابلات مع المنظمات التي يقودها اللاجئون الضوء على الحاجة في نماذج الطلبات إلى تضمين أسئلة حول القيمة الفريدة لمقدم الطلب وكيفية دعم التمويل للاستدامة على المدى الطويل. ويتماشى هذا مع هدف الشبكة المتمثل في تطوير قدرة المنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون على تأمين تمويلها الخاص والتعبير عن تفردها واستدامتها، وقد كان لذلك دورٌ فعال في جذب التمويل الإضافي.

تعلّمت الشبكة والتحالف الكثير من خلال تنفيذ برنامج التمويل. على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن العملية كانت تشاركية، تبين أن أدوات المنح التي تم تطويرها معقّدة للغاية بالنسبة للمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون. ونحن في صدد مراجعة الأدوات للجولة القادمة من التمويل بهدف معالجة هذه المشاكل.

بالإضافة إلى ذلك، لو كان من الممكن تأمين تمويل إضافي لدعم المرحلة التجريبية، لكان لها أيضًا أثر إيجابي كبير. غير أن تقديم طلبات الحصول على التمويل يستغرق وقتًا وكانت قدرة الفرق مُقيّدة

بسبب نقص الموارد والاضطرار إلى العمل طوعًا. بالتالي، تدعو الحاجة إلى الابتعاد عن الوضع الراهن للمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون المتمثل في عملهم طواعية، ونأمل أن تُلهم هذه المقالة الجهات المانحة الأخرى لتقديم دعم إضافي إلى هذه المنظمات أو المبادرات كي تتقاضى تعويضات تتكافأ مع العمل الذي تؤديه، وكي تتاح لها إمكانية الوصول إلى الموارد اللازمة لإنجاز عملها.

زيادة المشاركة في عمليات التمويل الأخرى

نهدف من خلال هذه المقالة إلى تشجيع إجراء حوارات إضافية حول استخدام العمليات التشاركية التي تُركز على أصوات المستفيدين ضمن هياكل التمويل. ونأمل أن تشجع أيضًا الحوار حول المشاركة الإيجابية للمستفيدين في عمليات التمويل في قطاعات أخرى مثل المساحات المعنية بتغيّر المناخ والتنمية المجتمعية.

بناءً على تجارب برنامج التمويل هذا، نورد التوصيات الرئيسية التالية:

1. تضمين المشاركة في صميم عمليات التمويل وبالأخص في قطاع اللاجئين؛
2. يجب على الجهات الممولة مراجعة عملياتها لتقييم ما إذا كانت هياكل التمويل تستجيب لاحتياجات وتوقعات المستفيدين ومدى سهولة الوصول إليها ومدى مراعاتها لسياقها؛
3. تدعو الحاجة إلى زيادة المعارف والموارد حول العمل الخيري التشاركي المتعلق بالمنظمات أو المبادرات التي يقودها اللاجئون، وإلى إجراء المزيد من دراسات الحالة والأبحاث المتعلقة بالعمليات التشاركية في آسيا والمحيط الهادئ.

يسمح اعتماد هذه التوصيات بزيادة الشمول والإنصاف والفعالية في سياق التمويل، مما يُفضي في نهاية المطاف إلى نتائج أفضل لجميع المعنيين

توماس جيلمان
منسق مشاريع، شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين
thomas@apnor.org

نجيبة وزيفادوست
المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين؛ ومؤسسة المجموعة العالمية للقادة من النساء اللاجئات المستقلات (Global Independent Refugee Women Leaders)
ceo@apnor.org
linkedin.com/company/asia-pacific-network-of-refugees

مايكل بوتس
مسؤول الاتصالات، شبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين

أداما كامارا
الرئيسة المشاركة لأمناء الصندوق المشترك لتحالف قيادة اللاجئين ونائب الرئيس التنفيذي لمجلس اللاجئين في أستراليا
adama.kamara@refugeecouncil.org.au
linkedin.com/in/adama-kamara-376346196

1. هذه الركائز مستقاة من ل. جيليس وج. يورك وج. مينكيوز (2018) العمل الخيري: نحو ممارسة أفضل (Philanthropy: Towards better practice) bit.ly/philanthropy-better-practice

الدروس المستفادة من نموذج تصميم المنح الخاص بمبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين

محمد أحمد وروان رعد وديانا إسيكس ليتيري وجوليا زهر الدين

حدد البحث المستقل في ممارسات مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين قيمة وتأثير نهجها التشاركي لتقديم المنح بالإضافة إلى فرص تعزيز إمكانية الوصول والمساءلة.

مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين (Resourcing Refugee Leadership Initiative) هي منظمة وسيطة للتمويل والدعوة يقودها اللاجئون وهي ثالث أكبر وسيط عالمي من حيث الدعم المالي للمنظمات التي يقودها اللاجئون وأكبر وسيط يقوده أشخاص عاشوا تجربة النزوح القسري.[1] تحصل المبادرة على تمويلها من مصادر مختلفة، تشمل جائزة تأثير آيكونيك من لارسن لام (Larsen Lam ICONIQ Impact Award)، ومؤسسة هيلتون (Hilton Foundation)، ومؤسسات المجتمع المفتوح (Open Society Foundations)، ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية (Ministry of Foreign Affairs). ترى مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين أنه يجب على الوسطاء عدم التدخل، والاسترشاد بتكوين شراكات عادلة، من أجل ضمان احتفاظ المنظمات التي يقودها اللاجئون بالاستقلالية الكاملة في قرارات التمويل وتعزيز التحول في ديناميكيات السلطة.

نهدف في مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين إلى دمج المنظمات والمجتمعات التي ندعمها وتحمل المسؤولية أمامها، لأننا نرى أن هذا النهج يؤدي إلى نتائج أكثر تأثيرًا بالنسبة للنازحين قسرًا.[2] ولقد تعاونا مؤخرًا مع مستشارين خارجيين[3] لاكتساب فهم أكبر حول كيف يختبر شركاؤنا الحاصلون على المنح جهودنا ولتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين، وتشارك هذه المقالة نتائج هذا البحث.

قيادة اللاجئين على جميع المستويات

تتمثل مهمة مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين في توفير الموارد للمنظمات التي يقودها اللاجئون من أجل النهوض بالمجتمعات ومكافحة استبعادها المنهجي ضمن استجابة اللاجئين، طوّر مفهومَ مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين، ويشرف عليها، تحالفٌ يتألف من 6 منظمات يقودها اللاجئون وهي:[4] بسمة وزيتونة في لبنان وتركيا، ومركز معلومات طالبي اللجوء واللاجئين (RAIC) في إندونيسيا، واللاجئون المتحدون (Refugiados Unidos) في كولومبيا، وساينت آندروز لخدمات اللاجئين في مصر (St. Andrew's Refugee Services)، واللاجئون الإفريقيون اليافعون للتنمية المتكاملة في أوغندا، ومنظمة تمكين الوصول إلى اللجوء (Asylum Access)، التي تضم أيضًا بشكل قانوني مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين.

يُعنى فريق عمل متخصص بإدارة عملياتنا اليومية، وقد مرّ جميع أعضاء فريقنا تقريبًا بتجربة النزوح القسري، بمن فيهم أولئك الذين يشغلون المناصب التي تتمتع بسلطة صنع القرار والتأثير مثل موظفي القيادة وأعضاء التحالف. كما يرتبط العديد من هؤلاء الأفراد عمليًا بالمجتمعات التي ندعمها، مما يضمن إثراء جهودنا بمعرفة المجتمع وترابطه.

يسعى برنامجنا المميز، وهو صندوق قيادة اللاجئين،[5] إلى توزيع المنح على المنظمات التي يقودها اللاجئون، وقد خصصنا منذ عام 2021 وحتى الآن 7.2 مليون دولار أمريكي من خلال 34 منحة لصالح 17 منظمة من المنظمات التي يقودها اللاجئون في خمسة بلدان. هذا وتمكن المستفيدون من المنح من الوصول بشكل جماعي ومباشر إلى أكثر من 822,600 شخص وتقديم خدمات أساسية تتعلق باللجوء والدعم القانوني، والحصول على التعليم، والدعم في حالات الطوارئ، والصحة البدنية والعقلية، والتوظيف وسبل العيش، والاندماج المجتمعي، والفنون والثقافة. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن 30% من الشركاء الحاصلين على المنح أفادوا بأن مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين هي الجهة التي أصدرت أول منحة يحصلون عليها، في حين أفاد 70% أن المنحة التي حصلوا عليها من المبادرة كانت أكبر منحة لهم، وأبلغ جميع الشركاء

الحاصلين على المنح عن زيادة في الأثر المجتمعي والقوة التنظيمية وتوسع شبكات المعرفة لديهم من خلال مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين.[6]

كيفية عمل آلية تقديم المنح في مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين

تُقدم مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين منحًا مرنة لدعم المنظمات التي يقودها اللاجئون، تشمل منح دعم تتراوح بين 25,000 دولار أمريكي و75,000 دولار أمريكي سنويًا، ومنحًا متقدمة تتراوح بين 150,000 دولار أمريكي و200,000 دولار أمريكي سنويًا. صُممت منح الدعم للمنظمات التي يقودها اللاجئون الصغيرة والناشئة التي ربما كانت تتمتع بإمكانية وصول محدودة إلى التمويل في الماضي، وتوفر هذه المنح فرصة للمنظمات الجديدة لتنمية وتعزيز قدراتها. أما المنح المتقدمة، فصُممت للمنظمات التي يقودها اللاجئون المترسخة أكثر والتي تتمتع بسجل حافل في إدارة المنح الكبيرة. وتُعدّ هذه المنح مثالية للمنظمات ذات الهياكل والبرامج المتطورة. ويتيح كلا النوعين من المنح للمنظمات التي يقودها اللاجئون الحرية الكاملة لاستخدام الأموال حسب ما تراه مناسبًا وفق الاحتياجات والسياق المحدد لمجتمعاتها.

بالإضافة إلى ذلك، يتم فتح باب تقديم طلبات الحصول على هذه المنح علنًا وتحديد مواعيد نهائية شفافة، ويمكن تقديم الطلبات بأي لغة من خلال بوابتنا الإلكترونية. وتم تجهيز فريقنا للتعامل مع الطلبات باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية ويتحدث أعضاء تحالفنا وشركاؤنا الحاصلون على المنح في البلدان الخمسة التي نعمل فيها حوالي ست لغات محلية إضافية. وفي حال تبين أنه لا يمكن تغطية اللغة من خلال قدراتنا الداخلية، نلجأ إلى خدمات ترجمة احترافية لضمان ترجمة الطلب ومراجعته بدقة.

المعايير والتسجيل

تُعدّ معايير مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين لتقديم المنح واضحة، إذ إنها تُقيّم طلبات المتقدمين على أساس مقياس من واحد إلى أربعة، بحسب الإدارة المالية والتنفيذ الأخلاقي للبرنامج وأثره على المجتمع والرغبة في المشاركة في أنشطة قيادة اللاجئين، والاهتمام ببرنامجنا التعزيزي (نموذج دعم الأقران)، وهي معايير راجعها وحسنها الشركاء الحاصلون على المنح بعد عام من إنشاء المبادرة لضمان ملاءمتها.

عملية الترشيح والاختيار

يُرشح المتقدمون من قبل لجنة فريدة مخصصة لكل إقليم جغرافي تغطيه مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين، وتتكون كل لجنة من موظف يعمل لدى المبادرة وعضو من تحالف ذي صلة جغرافية (على سبيل المثال، اللاجئون المتحدون لشركاء المنح الموجودين في كولومبيا) ومقدم طلب منحة حالي من إقليم جغرافي آخر تغطيه المبادرة. يقيّم أعضاء اللجنة طلبات المتقدمين بشكل مستقل، ويمكن تقييم مقدمي طلبات المنح بصفتهم أفرادًا أو بالتعاون مع زملائهم في مؤسستهم.

وتُشجع إجراءات التشغيل القياسية لدينا اللجان على التعمق في الدراسة لتتخطى مجرد مؤشرات الاحتراف الغربية، حيث يحظر على سبيل المثال خفض الدرجات بسبب الأخطاء النحوية أو الأخطاء في تفسير أسئلة الطلب. يتم التركيز بدلًا من ذلك على مؤشرات تحقيق الأثر المفيد، وهو وفق تعريفنا مدى تلبية المنظمات التي يقودها اللاجئون للاحتياجات الخاصة بالمجتمعات النازحة ومدى تعزيزها للتغيير الذي يدفعه المجتمع بدلًا من مجرد الوصول إلى أعداد كبيرة من الأشخاص.

ويجب أن تكون قصة الأثر منطقية وأن تتلاءم مع التجارب والتطلعات الفعلية للأشخاص المتضررين مباشرة. فعلى سبيل المثال، يدعم برنامج المساعدة القانونية الخاص بمنظمة اللاجئين المتحدين في كولومبيا حوالي 880 شخصًا في كل عام، بينما يدعم برنامج رعاية مركز معلومات طالبي اللجوء واللاجئين حوالي 20 شخصًا أعيد توطينهم في كندا. تُساعد هذه البرامج الأفراد على اكتساب وضع قانوني والوصول إلى الحقوق الأساسية مثل الرعاية الصحية والتوظيف والتعليم وتأمين منازل لهم ولأسرهم. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام قد تبدو ضئيلة، إلا أن أثرها هائل، وتمتد الآثار طويلة الأمد لها إلى ما هو أبعد من مستخدمي البرامج المباشرين، مما يحسن حياة أسرهم والأجيال القادمة.

تستخدم اللجان تقييماتها لخوض محادثات والتوصل إلى الترشيحات بالإجماع، ثم تتم إحالة الترشيحات إلى تحالف مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين من أجل اتخاذ القرار النهائي. وحتى تاريخه لم يُرفض أي ترشيح لأن التحالف يحترم العناية الواجبة التي تبذلها اللجنة.

المكونات الرئيسية لمنح مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين

يحاول نهجنا إزالة الحدود التقليدية بين الجهة الممولة والجهة المتلقية للمنحة، أو بين صانعي القرار ومن ينطبق عليهم هذا القرار، مما يشكل تحديًا لديناميكيات السلطة التقليدية ضمن سياق التمويل. وتتماشى هذه المنهجية مع مهمتنا المتمثلة في نقل السلطة والموارد إلى المجتمعات النازحة قسرًا. وبهدف تقييم فعالية استراتيجياتنا، حدد فريق البحث الخارجي لدينا أربعة مكونات رئيسية لعملية تصميم المنح وأثرها، وفق ما وصفه المستجيبون لدينا:

1. تقديم المنح تشاركي للغاية

يشمل أعضاء تحالف مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين أيضًا الحاصلين على المنح، ويمكن للشركاء الحاصلين على المنح من غير التحالف المشاركة في صنع القرار، كما يساهم الشركاء الحاصلون على المنح في تطوير نماذج التقييم.

أفاد المستجيبون بأن المشاركة في عملية تقديم المنح مفيدة وتمكينية على حد سواء، حيث اكتسب الشركاء الحاصلون على المنح الذين شاركوا في عملية تقديم المنح مرئيات ومعلومات حول عملية تمويل المشاريع الخيرية، وتعرفوا على الأساليب المبتكرة التي يتبعها الآخرون، وشعروا بالإلهام لتبني ممارسات تشاركية أكبر في عملهم. وأفاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه قام بتكرار نهج تقديم المنح الخاص بمبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين عند تقديم المنح الفرعية للمنظمات الأخرى التي يقودها اللاجئون، وتبين له أن مشاهدة عملية صنع القرار بشكل مباشر كانت تجربة شفافة بشكل فريد وزرعت الثقة في عمليات المبادرة.

بالنسبة لفريق المبادرة وأعضاء التحالف، عزز إشراك المتقدمين من مناطق أخرى الكفاءة الثقافية وساعد في كشف التحيزات والتخفيف من حدتها، كما سمح إشراك الأفراد ذوي الخبرات الثقافية والشخصية المهمة بتحسين فعالية عملية تقييم الطلبات عند دراسة مدى تماشي المقترحات مع النتائج المجتمعية المرغوبة.

2. الشراكات العلائقية

أكد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على النهج العلائقي العميق لدى مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين، وهو أمرٌ يُسلط الضوء على اهتمام المبادرة بالتواصل وسهولة التعامل وتقديم الدعم. وبهدف بناء هذه البيئة، يحرص موظفو المبادرة على تخصيص الوقت للشركاء الحاصلين على المنح، بما يقلل من العمليات الإدارية المرهقة. وفي الحالات التي تكون فيها المتطلبات الإدارية ضرورية لإدارة الموارد المؤسسية بفعالية، تضمن المبادرة التواصل المسبق والمتكرر والواضح حول الغرض والأساس المنطقي التي تقوم عليه. كان هذا المستوى من الشفافية في التواصل غير عادي مقارنة بالعلاقات مع الجهات المانحة الأخرى.

"تشعر أنهم جهة مانحة تشاركها كل شيء، سواء أكان ذلك المشاكل أو النجاحات أو التحديات ويمثل ذلك طريقة التواصل الصحيحة من حيث علاقة الجهات المانحة مع الحاصلين على المنحز." *أحد الشركاء الحاصلين على منحة من مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين وعضو في لجنة الاختيار*

أعرب المستجيبون عن شعورهم بالاحترام من قبل المبادرة، مما عزز الشعور بالانتماء إلى مجتمع، ودعم التغيير من خلال معالجة ديناميكيات السلطة الكامنة في العلاقة بين الممول والمتلقي. ويمكّن هذا الاحترام المتبادل الشركاء الحاصلين على المنح من مناقشة التحديات بصراحة واقتراح الحلول، بما يضمن عملًا عالي الجودة في مجتمعاتهم.

3. حزم تمويل مرنة وذات أهمية

تتميز منح مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين بكونها مرنة للغاية وتدوم لعدة سنوات ولا ترتبط بالأولويات المواضيعية (مثل التعليم أو سبل العيش) وكذلك بكونها مخططة بدقة ومخصصة لاحتياجات المجتمع ومصممة باتباع نهج كُلي. وتمكّن المبادرة الشركاء الحاصلين على المنح من العمل على أنشطة أساسية وابتكار حلول مصممة خصيصًا لاحتياجات مجتمعهم، من خلال تجنب تقييد التمويل وفقًا لمخططات الجهات المانحة المحددة مسبقًا.[7]

يُعدّ حجم الدعم المالي الذي تقدمه المبادرة تحويليًا، لأنه يسمح بمشاريع واسعة النطاق، قد تكون مكلفة ولكن أثرها عميق على الأفراد، مثل المدارس الجديدة والمراكز المجتمعية

وإعادة التوطين في الحالات الحرجة والإجراءات القانونية. ويقدّر المستجيبون إعطاء المبادرة الأولوية للأثر بدلًا من الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس ويدركون أن الحلول الهادفة للأفراد غالبًا ما تتطلب استثمارات مالية كبيرة.

"تتسم مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين بكونها واقعية من حيث الأرقام وتدرك أنه لا يمكننا الوصول إلى الآلاف وإنما فقط العشرات أو المئات، كما تدرك أن مائة يورو لا تحفظ الكرامة على عكس مبلغ 7,000 يورو يخصص للدراسة في جامعة جيدة مع عيش فترة حياة طبيعية." *أحد الشركاء الحاصلين على منحة من مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين وعضو في لجنة الاختيار*

أخيرًا، تُعدّ مرونة المبادرة عنصرًا مهمًا في نهجها، ويُقدّر الشركاء الحاصلون على المنح الحرية التي تنتج عن عدم إلزامهم بمقترحاتهم الأولية وعدم حاجتهم إلى تسجيلات محددة أو حسابات مصرفية، وعدم تقييدهم بفئات إنفاق مصطنعة مثل النفقات العامة مقابل تكاليف إعداد البرامج

4. الثقة والدعم المتزامنان

أعرب المستجيبون عن تقديرهم للتمويل وكذلك للدعم الإضافي المخصص غير المالي الذي يُقدم إلى الشركاء الحاصلين على المنح من خلال "النظراء"، أي أعضاء التحالف المحلي، حيث تقدم المبادرة دعمها استنادًا إلى فهم واضح لما يتطلبه النجاح، وذلك بهدف مشاركة الدروس القيمة وضمان نجاح الشركاء الحاصلين على المنح على المدى الطويل.

أشار أحد الشركاء الحاصلين على منحة إلى أنه في حين تفرض الجهات المانحة الأخرى منهجيات معينة، تعمل المبادرة على "الاستناد إلى ما هو موجود لديك". غالبًا ما يتضمن دعم المستفيدين من منح الدعم مساعدات تُغطي الأنظمة التنظيمية مثل الأدوات المالية وعمليات التخطيط. أما بالنسبة للمستفيدين من المنح المتقدمة، فينصب التركيز على تعزيز الاستدامة التنظيمية من خلال تدفقات التمويل الجديدة والمناصرة المشتركة. وسلّط الشركاء الحاصلون على المنح الضوء على قيام نظرائهم من المبادرة بتشجيعهم على العمل بطريقة منصفة من خلال مراجعة برامجهم من أجل مراعاة اعتبارات التقاطع، وأنشأت مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين مجتمعًا من الممارسين يتبادل فيه أعضاء التحالف والشركاء الحاصلون على المنح أفضل الممارسات والحلول.

يحقق توفير الثقة والدعم بصورة متزامنة لدى المبادرة أثرًا له أصداء كبيرة، إذ يصف المستجيبون هذا النهج الذي يضمن نجاحهم بأنه تمكيني وبنّاء للمجتمع على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد العديد من الشركاء الحاصلين على المنح الأدوات والآليات التي تقترحها المبادرة، مما عزز عملياتهم واستعدادهم للتقدم بطلب للحصول على مصادر تمويل أخرى، كما قدمت المبادرة حتى تاريخه مبلغًا إضافيًا قدره 5.2 مليون دولار أمريكي للمتقدمين والشركاء الحاصلين على المنح من الجهات الممولة الأخرى، بما يتجاوز التمويل المباشر فحسب.

المساهمة في الأثر

يسمح الجمع بين الممارسات الأربع المذكورة أعلاه بتكوين نموذج تمويل عالي الاستجابة يلبي احتياجات المجتمع، بعض نجاحات الشركاء الحاصلين على المنح، كما هو موضح في تقرير الأثر لمبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين لعام 2023:

- أطلقت منظمة كانداكيات لتمكين النساء والتنمية (Kandaakiat Organisation for Women Empowerment and Development) في أوغندا مبادرة الشمول المالي التي تقودها النساء والمراعية للثقافة من أجل دعم أكثر من 100 لاجئة من خلال التدريب على ريادة الأعمال والتدريب المالي والمهني، حيث أنشأت جمعيتين قرويتين للادخار والإقراض وقدمت رأس مال لإطلاق 12 شركة تقودها نساء.
- سجلت مدرسة جمعية تواصل مبادرتها المدرسية في القاهرة ووسعتها من أجل تقديم الدعم لحوالي 2,700 طالب تتراوح أعمارهم بين 4 و18 عامًا ولتوفير التعليم للبالغين وإعداد البرامج المهنية
- دعمت مؤسسة اتجاهات - ثقافة مستقلة في لبنان أكثر من 300 فنان سوري من خلال تقديم التدريب المهني والمنح الدراسية والمساعدة القانونية لهم ودعم إنتاجهم الإبداعي.
- أنشأ مركز معلومات طالبي اللجوء واللاجئين في إندونيسيا أول مركز للصحة العقلية على الإطلاق مخصصًا لأفراد المجتمع من اللاجئين.

فرص تعزيز إمكانية الوصول والمساءلة

سلّط البحث الضوء على مجالات التحسين الإجرائية التي قد تساهم في تحقيق أهداف مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين المتمثلة في الإدماج المجتمعي وتحسين المساءلة. واقترح الشركاء الحاصلون على المنح أن تتعمّق المبادرة في دراسة موضوع المساءلة، ليس فقط تجاه المنظمات التي يقودها اللاجئون ولكن أيضًا تجاه المجتمعات التي يدعمونها. نعمل حاليًا على دراسة طرق لتحقيق ذلك تشمل إطلاق آلية تلقي ملاحظات مجتمعية وتوفير تواجد أكثر رسمية في المجتمعات التي ندعمها بما يتجاوز دعم النظراء.

أشار المستجيبون أيضًا إلى أنه، وعلى الرغم من سهولة الوصول إلى عملية تقديم الطلبات، قد يساهم تحسين الإعلانات في أن تطّلع عليها المؤسسات ذات الوصول المحدود إلى التكنولوجيا والإلمام المحدود بها. وبحسب رأيهم، قد يساعد ذلك في تعميق أثرنا ويوفر فرص تمويل إضافية للمنظمات التي تقودها النساء والأفراد من مجتمع الميم والأشخاص ذوي الإعاقة.

أعرب جميع الشركاء الحاصلين على المنح أيضًا عن قلقهم بشأن فقدان التمويل، الذي يسري حاليًا لمدة ثلاث سنوات ويركز على الاستدامة. ويأملون أن تقوم المبادرة بتمديد هذه الفترة مع توسيع الدعم أيضًا إلى المنظمات الأخرى التي يقودها اللاجئون. وعلى الرغم من أنه يتعذر على المبادرة ضمان النجاح على المدى الطويل لجميع الشركاء، لا نزال ندرك الحاجة إلى استكشاف خيارات الدعم المستمر نظرًا لندرة الهيئات المعنية بتقديم المنح إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون.

الخطوات المستقبلية

من خلال تسليط الضوء على فوائد وتحديات نموذج تقديم المنح الذي يركز على المجتمع، نهدف إلى إلهام المزيد من جهات التمويل للانضمام إلينا في عملية التعلّم وإعادة تقييم ممارسات التمويل على مستوى القطاع، حيث كشف بحثنا عن اهتمام مجتمعي قوي بتوسيع جهود مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين التشاركية والأفقية لتشمل الجهات الفاعلة الأخرى. أشار المستجيبون إلى افتقار القطاع، وبالأخص المؤسسات التي تتمتع بالسلطة، إلى اعتراف واسع النطاق بقيادة اللاجئين باعتبارها عاملًا يحفز التغيير، كما أكدوا أن نموذج المبادرة يسير في الاتجاه الصحيح.

ندرك ضرورة التعمّق في استكشاف المواضيع التي ناقشناها هنا، إذ كيف يمكننا جميعًا تعزيز التشاركية والعلائقية والثقة، مع تقديم الدعم المخصص والمرن وطويل الأجل والأساسي في الوقت نفسه؟ ستواصل مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين التفكير في كيفية تحسين وتوسيع جهودها لأن مجتمعاتنا تستحق أكثر بكثير.

محمد أحمد
مدير الشراكات، مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين
linkedin.com/in/mohamed-ahmed-7b4306172/

روان رعد
مسؤولة المناصرة وتعبئة الموارد، مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين
linkedin.com/in/rawanraad/

ديانا إسيكس ليتيري
ديانا إي إل للاستشارات (Diana EL Consulting)
linkedin.com/in/dianaessex/

جوليا زهر الدين
ديانا إي إل للاستشارات (Diana EL Consulting)
linkedin.com/in/julia-zahreddine-83773ba5/

1. انظر معهد التنمية الخارجية (2023) الفشل في تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون: أسباب عدم نجاح عمل النظام الحالي وإمكانية التغيير (The failure to fund refugee-led organisations: why the current system is not working) bit.ly/odi-failure-fund-refugee-led-organisations
2. تتوفر الأدلة التي تدعم التزام مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين بإدماج اللاجئين على www.refugeeslead.org/evidence
3. تألف فريق البحث من ديانا إسيكس ليتيري وجوليا زهر الدين، من مؤسسة ديانا إي إل للاستشارات (Diana EL Consulting)، وأجرى مقابلات واطلع على ملاحظات مجهولة المصدر من ثلاثة أعضاء في تحالف مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين وستة شركاء من خارج التحالف وموظف واحد في مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين. ويتاح بروتوكول المقابلة عند الطلب.
4. www.refugeeslead.org/who-we-are
5. www.refugeeslead.org/apply
6. انظر تقرير الأثر وملفات الشركاء الحاصلين على المنح لعام 2023 من مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين، للحصول على مزيد من المعلومات www.refugeeslead.org
7. لمزيد من المعلومات حول الأساس المنطقي لمبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين، انظر أساسيات تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون (Funding refugee-led organisations: a primer) من إصدار مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين: www.refugeeslead.org/evidence

الفشل في الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون وإدماجها وتمويلها في سياق الاستجابة إلى النزوح

ألكساندرا سبينسر وروفس كارانجا وأنديرا يوسف كارا وكيتلن ستوردج

تؤدي المنظمات التي يقودها اللاجئون دورًا حيويًا في الاستجابة إلى النزوح، لكن يمكنها أن تحقق أثرًا أكبر بكثير إذا تلقّت المزيد من التمويل. ويجب أن يتكيّف نظام العمل الإنساني مع هذا الواقع وأن يعترف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون ويموّلها ضمن أجندة توطين العمل الإنساني.

الفشل في الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون وإدماجها وتمويلها في سياق الاستجابة إلى النزوح تعاني المنظمات التي يقودها اللاجئون من نقصٍ مزمنٍ في التمويل، إذ لطالما تم استثناؤها من فرص التمويل ومن الاستجابة الدولية إلى اللاجئين بشكلٍ عام. وكشفت دراسة حديثة رامية إلى رصد كمية التمويل الموجه إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون ونوعيته عن أنه لم يصل إلى هذه المنظمات إلا 26.4 مليون دولار أمريكي في عام 2022.[1] ولتوفير السياق حول حجم الفشل في تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون، وجدت الدراسة نفسها أن إجمالي التمويل المباشر والقابل للتتبُّع المقدم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بلغ 463 مليون دولار أمريكي.

وعلى النحو نفسه، بلغ إجمالي التمويل لخطط الاستجابة للاجئين، والخطط الإقليمية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمصممة لتنسيق الاستجابة على مستوى أوضاع اللجوء واسعة النطاق، 6.4 مليار دولار أمريكي في العام نفسه. تأتي نسبة كبيرة من التمويل الموجه إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون من المبادرات الخيرية الخاصة، وتمرّ نسبة 83% من التمويل الذي تتلقاه هذه المنظمات بجهة وسيطة واحدة على الأقل. ويتم بذلك استثناء المنظمات التي يقودها اللاجئون من العديد من القرارات التي تؤثر على عملها وعلى المجتمعات التي تسعى إلى دعمها.

أهمية تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون والتحديات التي تواجهها

أهمية تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون والتحديات التي تواجهها لا تتلقى المنظمات التي يقودها اللاجئون التمويل اللازم على الرغم من قدرتها الفريدة على التعبير عن احتياجات مجتمعاتها والاستجابة لها بطرق كفوءة وفعالة.

وتتوفر أدلة مثبتة تشير إلى أن المنظمات التي يقودها اللاجئون تميل أكثر من غيرها إلى تنفيذ استجابات تتّسم بالمساءلة والشرعية وتحقق أثرًا ملحوظًا، وأن هذه المنظمات حيوية لتوفير الخدمات الأساسية وتنفيذ أنشطة بناء المجتمع وجهود الدفاع عن حقوق السكان النازحين في السياقات الحضرية كما في مخيمات اللاجئين.[2] وإنّ عدم الاعتراف بالدور المهم الذي تؤديه المنظمات التي يقودها اللاجئون في مجتمعاتها المحلية وفي الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقًا يمنع هذه المنظمات من الحصول على التمويل الكافي لتوسيع نطاق برامجها ودعم مجتمعاتها بصورةٍ فعالة. تواجه المنظمات التي يقودها اللاجئون سلسلةً من التحديات لدى محاولتها الحصول على التمويل. ومن أبرز التحديات في هذا السياق الاعتقاد الخاطئ بأن تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون "بالغ الخطورة". وهذا الاعتقاد نابع من السرديات القائلة إن هذه المنظمات عبارة عن جهاتٍ فاعلة صغيرة وغير رسمية وأقل قدرةً على الاستجابة أو الحفاظ على الحياد في عملياتها. ويشدد مدير المنظمة في هذا السياق على أن المنظمات التي يقودها اللاجئون تتميز بحجمها والطابع غير الرسمي الذي تتسم به، وتقاوم التحوّل إلى منظمات غير حكومية مصغّرة لمجرد الحصول على التمويل.

غالبًا ما تُطرح تساؤلاتٍ حول قدرة هذه المنظمات على إدارة المنح التمويلية الكبيرة أو تنفيذ البرامج بالفعالية نفسها كالجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني. وقد أدى ذلك إلى انعدام الثقة في المنظمات التي يقودها اللاجئون وتصوُّر وجود مشاكل في المساءلة لديها، ما ساهم بدوره في فرض شروط صارمة ومقيّدة نوعًا ما مرتبطة بالعناية الواجبة. وتشكل المشاكل الإدارية، على غرار عمليات تقديم الطلب المعقدة وعدم القدرة على الوصول

إلى المعلومات اللازمة حول فرص التمويل واعتماد اللغة الإنجليزية كلغة افتراضية، إحدى العوائق الأخرى التي تستغرق وقتًا طويلًا وتتطلب تخصيص موارد كبيرة من جانب المنظمات التي يقودها اللاجئون. ومن المهم في هذا السياق أن نفهم هذه التحديات من أجل إيجاد الحلول المناسبة وتحقيق المزيد من التوازن في فرص التمويل.

ضمّ المنظمات التي يقودها اللاجئون إلى أجندة توطين العمل الإنساني

شهد القطاع الإنساني خلال العقد الأخير عددًا من الأجندات الإصلاحية العامة الرامية إلى توطين عمليات الاستجابة الإنسانية. ومن المُعترف به على نطاقٍ واسع أن المشاركة المجدية للاجئين واللاجئات وغيرهم من الأشخاص المتأثرين تساهم في تحسين عمليات الاستجابة الإنسانية. فينص اتفاق "الصفقة الكبرى" على التزام عام بوضع السلطة والموارد في يد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. إلا أنه وفي سياق هذه الأجندات، نلاحظ فشلًا في تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون، إذ لا يشكّل التمويل الموجّه إلى هذه المنظمات إلا جزءًا ضئيلًا من إجمالي قيمة المساعدات الإنسانية العالمية. ويعود ذلك جزئيًا إلى فشل أجندة توطين العمل الإنساني في طرح اللاجئين، وبالتالي المنظمات التي يقودها اللاجئون، كأعضاء رئيسيين في المجتمع المدني وجهات فاعلة شرعية ومقتدرة في عمليات الاستجابة.

هذا ولا يحدد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الطرق التي يمكن من خلالها الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون بصورةٍ رسمية ودعمها كجهات فاعلة رئيسية في الاستجابة الإنسانية. ومن شأن الاعتراف بهذه المنظمات كجهات مساهِمة بارزة في الجهود العالمية لتوطين العمل الإنساني، وأدوات قيادية بيد اللاجئين، أن يضمن قدرةَ اللاجئين على المشاركة الفعالة في رسم معالم التدخلات التي تؤثر على حياتهم.

ويساهم أيضًا تردُّد نظام العمل الإنساني في تحقيق التغيير ومعالجة ديناميات القوة غير المتساوية، في غياب التمويل الموجه إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون. وعليه، يتعين على الجهات المسؤولة عن التمويل الإنساني أن تعتمد آليات عملٍ مختلفة، لا أن تتوقع من المنظمات التي يقودها اللاجئون أن تتكيّف مع نظام عملٍ قديم وتنازلي.

تحويل الأقوال إلى أفعال

طرأت بعض التطورات الإيجابية من حيث الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون وتضمين وجودها في أجندة توطين العمل الإنساني الأوسع نطاقًا. وتشمل هذه التطورات زيادة الاعتراف بدور هذه المنظمات في مناقشة السياسات (بفضل التعريف الجديد المشترك للمنظمات التي يقودها اللاجئون)، وإعطاء الجهات المانحة الأولوية للتمويل المباشر إلى هذه المنظمات، وإطلاق عمليات الحوار السياسي التي تشرك هذه المنظمات في نقاشاتها، وتمويل الأبحاث المحلية التي يجريها اللاجئون لتساهم في عملية صنع السياسات.

تعريف المنظمة التي يقودها اللاجئون

نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2023 تعريفها للمنظمات التي يقودها اللاجئون،[3] وجاء على الشكل التالي: "هي منظمة أو مجموعها يؤدي فيها أشخاص عاشوا تجربة النزوح القسري بشكلٍ مباشر دورًا قياديًا رئيسيًا وتركّز أهدافها وأنشطتها المعلَنة على الاستجابة إلى احتياجات اللاجئين و/أو المجتمعات المعنية بهذا النزوح." وقد أدى إصدار هذا التعريف، ومن ثمّ اعتماده واستخدامه، دورًا حاسمًا في الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون ومنحها الصفة الرسمية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف لقي بعض الانتقادات، ولو أن المفوضية كانت قد صرّحت بأنها صاغت التعريف ضمن عملية تشاورية.[4]

ويكتسي هذا التعريف أهميةً كبرى بالنسبة إلى الجهات المانحة وشركائها، إذ يوفر إطار فهمٍ مشترك ومدخلًا إلى التعاون الرسمي مع المنظمات التي يقودها اللاجئون في إطار عقود شراكة. بالإضافة إلى ذلك، يسمح التعريف المشترك والمقبول على نطاقٍ واسعٍ للمنظمات التي يقودها اللاجئون للجهات المانحة بتحسين البيانات المتاحة حول التمويل الذي تتلقاه هذه المنظمات، والأهم من ذلك، يدعم جهود المناصرة التي تحث على زيادة هذا التمويل وتعزيز المساءلة حول ممارسات التمويل المعتمدة لدى الجهات المانحة.

التمويل الموجّه للمنظمات التي يقودها اللاجئون

بدأ بعض الحكومات المانحة بتقديم التمويل المحدد والموجّه إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون. فقد أطلقت هولندا في العام الماضي برنامج منح تجريبي،[5] من خلال إطارٍ لدعم العطاءات حول الهجرة والنزوح،

يرمي إلى دعم المنظمات التي يقودها اللاجئون والشركاء الوطنيين. وتمّ تأطير هذه المبادرة على أنها "تمويل مباشر على شكل مساهمة أو تمويل أساسي يجب أن يهدف إلى تعزيز القيادة والمسؤولية المحلية فقط، وبالتالي إلى إفادة المبادرات المحلية والمستقلة لدى الشركاء الوطنيين". ويكتسي هذا النوع من التمويل أهميةً بالغةً لأنه مرن ويمتد على عدة سنوات، وسيدعم المنظمات التي يقودها اللاجئون في بناء قدراتها المؤسسية وبرامجها وعملها في مجال السياسة والمناصرة.

وأشارت إحدى الدراسات التوليفية الشاملة[6] لخمسة تقييمات خارجية للأثر المحقق من برامج تنفذها منظمات يقودها اللاجئون في لبنان والعراق وكولومبيا وإندونيسيا ومصر وأوغندا، إلى أن المنظمات التي تم تقييمها كانت قادرة على الوصول إلى بعض التمويل المرن على الأقل. وقد سمح لها هذا التمويل بتعزيز قدراتها التنظيمية وساعدها على إرساء أنظمة فعالة وسياسات تنظيمية.

مكانٌ على الطاولة

يتنامى اليوم الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون والتعاون معها ومع القادة اللاجئين في مجال السياسة والمدافعة. ويكتسي هذا التعاون أهميةً كبرى، إذ يعزز مصداقية هذه المنظمات كجهاتٍ فاعلة مهمة لا يمكن استبعادها عن النقاشات السياسية. وفي هذا السياق، أشار أحد القادة من اللاجئين إلى أنه "يجب أن يشكّل صوت الأشخاص المتأثرين محور أي نظامٍ يتم فيه توزيع التمويل وصنع السياسات أو التأثير عليها".

فعلى المستوى العالمي مثلًا، تمت دعوة أكثر من 320 قائد(ة) لاجئ(ة) للمشاركة في المنتدى العالمي للاجئين، وبلغ هذا العدد أربعة أضعاف العدد المسجل في المنتدى الأول المنعقد عام 2019. وعمد عدد متزايد من الحكومات المانحة إلى إشراك اللاجئين في وفودها الوطنية. ففي المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019، كانت كندا الدولة الوحيدة التي عينت شخصًا لاجئًا كمستشار في وفدها الوطني. وفي عام 2023، ضمّت الوفود التابعة لـ 13 حكومة مستشارين في شؤون اللاجئين.[7] هذا ويمكن بذل جهود إضافية لتحسين المشاركة في المنتديات السياسية العالمية مثل المنتدى العالمي للاجئين في نسخها المستقبلية من خلال دعم ترتيبات السفر، بما في ذلك طلبات التأشيرات على سبيل المثال.

أما على المستوى الوطني، فقد تعهدت سويسرا، وهي إحدى الدول المشاركة في استضافة المنتدى العالمي للاجئين عام 2023، بتشكيل هيئة استشارية للاجئين في جنيف بهدف تحفيز المشاركة المجدية للاجئين الذين تتم استضافتهم في البلاد. وتأتي هذه الهيئة بالإضافة إلى برلمان اللاجئين الذي أنشأته إحدى المنظمات غير الحكومية السويسرية في جنيف عام 2020 ودعمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة السويسرية وغيرهما من الجهات الشريكة. ويهدف هذا البرلمان إلى توفير منصة للاجئين لتبادل الدروس المستفادة والتعاون وإطلاق المشاريع المختلفة ذات الصلة بالتحديات التي يواجهونها خلال استضافتهم في سويسرا.

وتم أيضًا تقديم تعهُّد متعدد الأطراف[8] بتحسين الشراكات وآليات الحماية وتوطين العمل الإنساني، تعهّدت بموجبه 61 دولة و160 جهة فاعلة من غير الدول بتعزيز الشراكات وتوطين عمليات الاستجابة بالتعاون مع الشركاء من لاجئين ومنظمات يقودها اللاجئون.

الأبحاث حول المنظمات التي يقودها اللاجئون وإشراك الباحثين اللاجئين

من أجل مواصلة بناء الثقة وتشجيع الجهات المانحة على زيادة التمويل إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون، من الضروري بناء قاعدة أدلة أقوى تدعم هذه العملية. وإنّ الباحثين الذين مرّوا بتجربة النزوح هم في الموقع المناسب لجمع هذه الأدلة. وتتوفر اليوم مجموعة متنامية من الأدلة المولدة محليًا على يد الباحثين اللاجئين وشركاء آخرين يوثقون وجود المنظمات التي يقودها اللاجئون والأثر الذي تحققه. وتُظهر دراسة جديدة تحدد المنظمات التي يقودها اللاجئون في كينيا[9] عدد المنظمات القائمة (ويبلغ عددها أكثر من 9 منظمة) وطبيعتها المتنوعة والآثار التي تحققها والتحديات التي تواجهها. وإنّ هذه الدراسات مهمة لأنها توفر مرئياتٍ محورية وتوصياتٍ للجهات المانحة والسلطات الحكومية التي تسعى إلى التعاون مع المنظمات التي يقودها اللاجئون.

ويبذل بعض الجهات الفاعلة أيضًا الجهود في هذا الصدد، ومنها الأمانة العامة الإقليمية للحلول المستدامة (ReDSS) التي أطلقت مؤخرًا مشروع شراكة مع مركز الأبحاث بقيادة اللاجئين (RLRH) وجامعة ماسينو، يهدف إلى ربط الأدلة المولدة محليًا والأبحاث التي يجريها اللاجئون بعمليات

صنع السياسات في كينيا. ويجب تسليط الضوء على مثل هذه المبادرات ، إذ غالبًا ما يقوم صناع السياسة، وحتى الجهات المانحة، بوضع السياسات والتشريعات المرتبطة باللاجئين من دون أخذ التحليل والأدلة التي ينتجها اللاجئون أو الأشخاص الذين مروا بتجربة النزوح في عين الاعتبار. وسوف تساهم هذه المبادرة في نقل السلطة والسردية باتجاه الباحثين الذين عاشوا تجربة النزوح من الجنوب العالمي.

التوصيات

تقدّم الأبحاث سلسلةً من التوصيات الرامية إلى معالجة الفشل في تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون. أولًا، من المهم الاعتراف بالمنظمات التي يقودها اللاجئون كجهاتٍ فاعلة منفصلة ومختلفة في أجندة توطين العمل الإنساني. فسوف يؤثر هذا الاعتراف بدوره على قدرتها على الحصول على التمويل.

ثانيًا، يتعين على الجهات المانحة دعم المنظمات التي يقودها اللاجئون في حصولها على التمويل المباشر وإدارته، وتعميم الدخول في شراكات التمويل مع هذه المنظمات من خلال لفت الانتباه إلى الشراكات القائمة معها بالفعل. فيمكن أن تنفتح الجهات المانحة بشكلٍ أكبر على إبرام الشراكات مع المنظمات التي يقودها اللاجئون من خلال تبسيط عمليات التمويل وتوسيع نطاق بعض المقاربات الابتكارية التي تقودها الجمعيات الخيرية والجهات الوسيطة للمنظمات التي يقودها اللاجئون. ويشمل ذلك تقديم الدعم المخصص والمعدّل للمنظمات المتقدمة بطلبات التمويل وإرساء شروط أكثر مرونةً لتقديم هذه الطلبات (بما في ذلك إمكانية تقديمها بلغاتٍ متعددة).

ثالثًا، على جميع الجهات المعنية العمل على مواجهة الاعتقادات والسرديات الخاطئة السائدة حول المنظمات التي يقودها اللاجئون وتنفيذ عملياتٍ تسمح لهذه المنظمات بالإبلاغ عن الشراكات التي تكون رمزية ليس إلا وغير العادلة من دون أن تتم معاقبتها على ذلك.

وفي النهاية، يتعين على الحكومات المانحة والمنظمات الإنسانية احتضان مشهد اللجوء المتغير وبذل الجهود اللازمة لإصلاح هيكلياتها ومبادئها التوجيهية الداخلية لتعزيز قدرتها على التعاون مع المنظمات التي يقودها اللاجئون وتمويلها.

ألكاسندرا سبينسر
مسؤولة أبحاث أولى، مجموعة السياسات الإنسانية في معهد التنمية لما وراء البحار (ODI) بالمملكة المتحدة
a.spencer@odi.org

روفس كارانجا
مسؤول عن البرنامج الوطني للهجرة والحماية في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

أنديرا يوسف كارا
مستشارة باحثة ومدافِعة عن اللاجئين
annkakaliya@gmail.com
linkedin.com/in/andhira-kara-a72121a1/

كيتلن ستوردج
زميلة باحثة أولى، مجموعة السياسات الإنسانية في معهد التنمية لما وراء البحار (ODI) بالمملكة المتحدة
c.sturridge@odi.org

1. انظر معهد التنمية الخارجية (2023) الفشل في تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون: أسباب عدم نجاح عمل النظام الحالي وإمكانية التغيير (The failure to fund refugee-led organisations: why the current system is not working, and the potential for change) bit.ly/odi-failure-fund-rlos
2. منظمة "أسايلوم أكسس" (Asylum Access) (2021) بناء شراكاتٍ منصفة: نقل السلطة في سياق النزوح القسري (Building Equitable Partnerships: Shifting power in forced displacement) bit.ly/equitable-partnerships
3. bit.ly/unhcr-definition-rlo-ar
4. مركز كالدور للقانون الدولي للاجئين (Kaldor Centre for International Refugee Law) (2023) تعريف المنظمات التي يقودها اللاجئون: تحليل للتعريف الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2023 (Defining refugee-led organisations: An analysis of UNHCR's 2023 definition) bit.ly/UNHCR-outcomes-grf-2023-fr
5. bit.ly/qa-migration-displacement
6. www.refugeeslead.org
7. منظمة "ريفوجيز سيت" (Refugees Seat) (2024) "قفزة إلى الأمام أو حالة راهنة؟" (Great leap forward or status quo?) bit.ly/R-SEAT-reflections-2023-grf
8. bit.ly/UNHCR-outcomes-grf-2023-ar
9. bit.ly/rlo-kenya-report

من أزمة إلى فرصة: قوة وإمكانات الاستثمار من منظور اللاجئين

باري شوري ولورين بوست توماس ولايندسي كاماتشو وكيت مونتغومري وتيم دوكينغ وسيلين أوشاك ومورتن شاخت هوغنيسن

كيف يمكن للاستثمارات أن تدعم وتُسخر الإمكانات الاقتصادية لدى النازحين قسرًا؟ توفر حركة الاستثمار من منظور اللاجئين وسيلة لربط المستثمرين بالشركات التي تدعم تحسين حياة اللاجئين.

مزارعة أسماك تعمل في غرب كينيا. حقوق الصورة: بيتر إرونغو/أكيومن (Acumen)

يمكن للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، والذين يشكلون معًا مئات الملايين من الأشخاص المهمشين في جميع أنحاء العالم، أن يساهموا بصورة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمعاتهم الجديدة. ولكن في كثير من الأحيان، لا تتوفر الاستثمارات اللازمة لدعم هذا الأثر الإيجابي، وهنا تكمن أهمية الاستثمار من منظور اللاجئين

وهنا تكمن أهمية الاستثمار من منظور اللاجئين. يُعدّ الاستثمار في منظور اللاجئين طريقة جديدة لإشراك القطاع الخاص في تحسين حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وبحسب ما تشير إليه بعض التقارير، قد يضطر ما يصل إلى مليار شخص إلى النزوح بحلول عام 2050 نتيجة تغيّر المناخ وحده.[1] وعلى الرغم من اختلاف هذه البيانات، يتضح أن عدد النازحين قسرًا سيستمر في الارتفاع ولن تتمكن الجهات المانحة الإنسانية التقليدية من تمويل الاحتياجات الناجمة عن هذا النزوح.

كما أن التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة اليوم لحالات الطوارئ الحادة ليس كافيًا، فيما يتطلب هذا النوع من الهجرة المتوقع استثمارًا مستدامًا يساهم في تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي. استنادًا إلى مشاورات مع المستثمرين من منظور

الجندر،[2] والدروس المستفادة منها، طورت شبكة استثمار اللاجئين إطار "منظور اللاجئين (Refugee Lens)"[3] لتأهيل وتتبع الاستثمارات التي تدعم تحسين حياة اللاجئين[4] والمجتمعات المضيفة لهم بمرور الوقت. تعتمد حركة الاستثمار من منظور اللاجئين أيضًا مقاربة تسعى لحشد "كافة أنواع رأس المال المتاحة" من خلال الجمع بين المستثمرين المؤثرين، وتمويل أعمال التنمية، والتبرعات الخيرية، والممولين الآخرين.

تعتمد حركة الاستثمار من منظور اللاجئين أيضًا مقاربة تسعى لحشد "كافة أنواع رأس المال المتاحة" من خلال الجمع بين المستثمرين المؤثرين، وتمويل أعمال التنمية، والتبرعات الخيرية، والممولين الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، لا يرتبط هذا النوع من الاستثمارات بقطاع محدد أو منطقة جغرافية أو فئة أصول أو آليات تمويل معيّنة، ما يسمح للاستثمار من منظور اللاجئين بالتركيز على اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرًا باعتبارهم جهات فاعلة اقتصادية، مثل رواد أعمال وموظفين وموردين وعملاء، وهذا يخولهم بدوره تغيير السردية المتعلقة بهم لتصبح إيجابية وتتمحور حول الفرص.

تُظهر الأبحاث والبيانات أن اللاجئين وأفراد مجتمعاتهم يتمتعون بالمهارات اللازمة للتوظيف ويعملون بجد وهم جديرون بالثقة للحصول على القروض، كما أنهم يشكلون في نهاية المطاف مستهلكين، وهذه حقائق مفيدة بالفعل للشركات والمستثمرين وشركائهم الذين يمكنهم تسخير هذه القوة الاقتصادية.[5] يتميز الاستثمار من منظور اللاجئين بقدرته على التأثير إلى حد كبير في كيفية قيام المجتمعات المتضررة من النزوح بتغيير نموذج العمل الإنساني، ومساهمتها في رفع الوعي لدى المستثمرين وتمكينهم من الوصول إلى الأدوات ومجتمعات الممارسة الضرورية لإطلاق العنان للمنافع الاقتصادية المتبادلة.

بهدف نجاح الاستثمار من منظور اللاجئين، يجب أن تجتمع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مثل المستثمرين، ومؤسسات تمويل أعمال التنمية، وجهات تمويل الأعمال الخيرية والجهات المانحة الأخرى، والعاملين في المجال الإنساني، وخبراء تطوير الأعمال، وخبراء التقييم وغيرهم، من أجل تطوير رؤية ومقاربة مشتركتين واختبارهما وتوسيع نطاقهما.

الاستثمار من منظور اللاجئين في الممارسة العملية ويساعد تسليط الضوء على الأمثلة والمقاربات في توضيح شكل هذا النوع من التمويل في الممارسة العملية:

تسهيلات استثمار اللاجئين

أُطلق صندوق تسهيلات الاستثمار للاجئين (Refugee Investment Facility)[6] في أيلول/سبتمبر 2022 وهو عمل مشترك بين المجلس الدنماركي للاجئين والشركة السويسرية للتمويل المؤثر آي غرافيتي (iGravity). ويعمل هذا الصندوق في الأردن وأوغندا وكينيا ويوفر القروض للمؤسسات الخاصة التي تُساهم في معالجة التحديات أمام سبل العيش والاعتماد على الذات التي يواجهها اللاجئون والمجتمعات المضيفة لهم.

ولقد حشد الصندوق التجريبي الأول 4 ملايين دولار أمريكي، سيتم توزيعها على ثمانية إلى عشرة استثمارات بين الدولتين، للتأثير في 27 ألف لاجئ وفرد من أفراد المجتمع المضيف على الأقل ضمن جوانب الأثر التي يستهدفها الصندوق. ولتحقيق هذه الغاية، سيوفر الصندوق التمويل المرتبط بالأثر للمؤسسات التي تحقق نتائج ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، ويقدم مساعدة تقنية تركز على الأعمال التجارية وعلى الأثر للشركات في محفظته. بالإضافة إلى ذلك، وافق صندوق تسهيلات الاستثمار للاجئين على أربع استثمارات تُساهم في توفير فرص العمل ودعم سبل العيش وتنمية المهارات والإدماج المالي للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

وشملت هذه الاستثمارات شركة أوميا أغريبزنس (Omia Agribusiness) التي توفر المشورة والمعدات الزراعية والتدريب في منطقة غرب النيل في أوغندا، بحيث يمكّن القرض الذي يقدمه الصندوق شركة أوميا من توسيع عملياتها في المنطقة والوصول إلى أكثر من 10 آلاف لاجئ جديد وفرد من أفراد المجتمع المضيف من خلال الاستشارات والتدريبات الزراعية، فيما تعمل الشركة على تطوير نموذج أعمال أكثر شمولًا للاجئين ودعم سبل عيش صغار المزارعين وأسرهم بصورة مباشرة. ويفتح هذا التعاون الباب لمسارات الاستثمار الخاص في المجتمعات المتضررة من النزوح القسري ويسهم في تعميم ممارسات

الاستثمار بهدف تطوير نموذج مستدام يكون أوسع نطاقًا.

أكيومن (Acumen)

أطلقت أكيومن، وهي شركة استثمار مؤثر تهدف إلى حل المشاكل المتعلقة بالفقر، مبادرة استثمارية تجريبية في عام 2023 تمتد على ثلاث سنوات وتهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما يشمل النازحين قسرًا باعتبارهم موظفين وموردين وعملاء. تهدف المبادرة إلى مساعدتهم على تنمية أعمالهم من خلال تمكينهم من الوصول إلى التمويل والدعم المستهدف، حيث ستستثمر أكيومن 1.5 مليون دولار في ثلاث إلى خمس مؤسسات اجتماعية تعمل في المجتمعات المتأثرة بالنزوح، بما يفيد أكثر من 10 آلاف نازح قسري وفرد من المجتمعات المضيفة. وينصب تركيز المبادرة على الأعمال التجارية الزراعية التي لا تزال في المراحل المبكرة والقابلة للتوسع والتي تسعى إلى الحصول على التمويل في المراحل الأولية بهدف مساعدة المجتمعات المتضررة من النزوح على التكيف مع آثار تغيّر المناخ. وقدمت شركة أكيومن أول استثمار لها في إطار المبادرة إلى الشركة الكينية أكواريتش (AquaRech) للاستزراع المائي.

لقد نزح بين عامي 2008 و2022 أكثر من 1.4 مليون كيني داخل البلاد بسبب الفيضانات.[7] توفر أكواريتش العلف عالي الجودة وسوق جاهزة لصالح 7 مزارع من صغار مزارعي الأسماك في منطقة بحيرة فيكتوريا، وهي موارد يحتاجها المزارعون لإدارة أعمالهم بنجاح. وأفاد 90% من المزارعين الذين شملهم استطلاع حول هذا الموضوع أن عملياتهم تحسنت بعد التعاون مع أكواريتش، وأشاروا إلى زيادة الجودة في أحجام الأسماك وأوزانها، وارتفاع دخلهم، وزيادة الكميات المباعة وانخفاض دورات الإنتاج. بالتالي، تدعم أكواريتش بناء مجتمعات تتمتع بقدرة أكبر على الصمود في وجه تغيّر المناخ من خلال مساهمتها في تطوير البنية التحتية اللازمة لتربية الأسماك.

حركة متنامية

يركز عدد متزايد من الصناديق على الاستثمار من منظور اللاجئين في كل من الأسواق الناشئة والاقتصادات الأكثر تقدمًا. على سبيل المثال، يوفر صندوق استثمار اللاجئين الذي أطلقته منظمة كيفا (Kiva) تمويل الديون لمؤسسات التمويل الأصغر التي تدعم اللاجئين، في حين يوفر صندوق الأثر الاجتماعي التابع لمركز لجنة الإنقاذ الدولية للفرص الاقتصادية قروضًا منخفضة الفائدة للاجئين. كما دخلت غيرها من صناديق الأسهم الخاصة لدعم اللاجئين مؤخرًا إلى السوق، ومن بينها لونش كابيتال بارتنرز (Launch Capital Partners) وصندوق وايتستون آند كومباني 4 (Whitestone & Co. Fund IV) وكوريج هاوزنغ (Courage Housing)، بالإضافة إلى صناديق الأسهم الجديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل صندوق إمباكت نيوكمر (Impact Newcomer) في فرنسا وصندوق رأس المال المجازف للاجئين التابع لشبكة ريادة الأعمال للاجئين (The Entrepreneurial Refugee Network Refugee Venture Fund) في المملكة المتحدة.

التحديات

تعزيز قدرات الشركات التي تعمل مع اللاجئين

إذا كان تصميم آليات وطرق تعاون تمويل جديدة ومبتكرة يعالج جانب العرض، أي توفر التمويل المناسب، تدعو الحاجة بالتساوي إلى تعزيز جانب الطلب، أي قدرة الشركات التي تتمتع بإمكانية إحداث أثر محتمل على استيعاب التمويل واستخدامه لتحقيق الأثر المطلوب. تُعدّ العديد من الشركات التي تعمل مباشرة مع اللاجئين صغيرة، وتفتقر إلى الخبرة في الحصول على التمويل وتعاني من ضعف أنظمة تتبع الأثر والأداء لديها، وهي بحاجة إلى المساعدة التقنية والمشورة والإرشاد وإمكانية الوصول إلى الشبكات.

قياس الأثر

قد يكون تحقيق مستوى الطموح المناسب للأثر وقياسه أمرًا صعبًا، وعندما يجتمع شركاء مختلفون، مثل المنظمات الإنسانية والمستثمرون المؤثرون والجهات المانحة، تدعو الحاجة إلى المواءمة بين جوانب مختلفة لمنطق العمل والحوافز والمقاييس. وليس هذا بالأمر السهل، حيث تتبع المنظمات الإنسانية مقاربة قائمة على الاحتياجات تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا فيما تُلزمهم الجهات المانحة بالإبلاغ عن مخرجات تمويلها وأثره. كما تسعى المؤسسات التجارية إلى تنمية أعمالها وتحقيق الاستدامة، ويضع المستثمرون مجموعة من المؤشرات والمتطلبات الخاصة بهم تشمل سداد القروض والمدفوعات التي يجب الوفاء

بها. لذلك، يجب الوصول إلى حلول توفيقية، لكن تحقيق التوازن بين طموحات الأثر لدى اللاجئين، وإمكانات نمو الأعمال لدى الشركات، عملية حساسة تتطلب التكرار لتحسينها.

على وجه التحديد، غالبًا ما تطلب الجهات المانحة التقليدية في مجال العمل الإنساني الحصول على بيانات الأفراد المشاركين في البرامج، مصنّفة حسب حالة الهجرة، مثل تلك تتبعها بشكل شائع المنظمات غير الحكومية العاملة في سياقات النزوح. لكن يتعذر على العديد من المستثمرين والشركات حاليًا تتبع عناصر مثل حالة الهجرة والإبلاغ عنها لكل عميل أو مورد يستفيد من الاستثمار. ونظرًا لأن الاستثمار من منظور اللاجئين لا يزال حركة ناشئة، تُطرح عدة أسئلة حول الفعالية والتكاليف المتعلقة بالمقاييس التي تفرضها الجهات المانحة التقليدية والتي يُحتمل أن تكون معقدة. ولكن، من المهم متابعة النقاش حول المقاييس الضرورية والكافية لقياس الأثر على المجتمعات النازحة قسرًا، شرط ألا تكون مرهقة إلى حد إعاقة الاستثمارات وعملية إنشاء خطط الاستثمار.

السياسات واللوائح في الدولة المضيفة

لا يُحتمل أن تؤثر سياسات ولوائح الدولة المضيفة بشكل مباشر وسلبي على حياة اللاجئين وسبل عيشهم بصورة عامة فحسب، بل يمكنها أن تُشكل أيضًا حواجز أمام الاستثمارات المؤثرة. وفي العديد من الأسواق الناشئة، بما في ذلك الدول المضيفة للاجئين، يتم فرض سياسات ولوائح استثمارية أجنبية مقيّدة، مثل تلك المتعلقة بالضرائب وسبل (أو انعدام سبل) حماية المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، وفي العديد من الدول المضيفة للاجئين، يتعذر على اللاجئين الحصول على حقهم في العمل وإنشاء الأعمال التجارية والتملك والوصول إلى الخدمات المصرفية والتنقل في جميع أنحاء البلاد بحرية.

حتى في الدول التي تتمتع بسياسات أكثر تقدمية لدعم الإدماج الاقتصادي للاجئين، قد تظهر تحديات تنظيمية أخرى تقف في وجه الشركات التي يملكها اللاجئون والشركات التي تخدم اللاجئين، وتمنع وصولهم إلى رأس المال. وتشكل إثيوبيا أحد الأمثلة على ذلك، حيث يُصنف اللاجئون على أنهم أجانب بموجب قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن اللاجئين يخضعون لمتطلبات محددة إذا كانوا يريدون تأسيس عمل تجاري، مثل إلزامهم بجمع 100,000 دولار من الاستثمارات، وهو مبلغ نادرًا ما يستطيعون حشده.

وبهدف نجاح الاستثمار من منظور اللاجئين، يجب تحديد الحواجز المتعلقة بالسياسات والتنظيمات، والتغلب عليها. ومن خلال تحديد هذه التحديات، يمكن للمستثمرين المؤثرين المساعدة في دعم الحكومات وحتى حثها على إجراء الإصلاحات السياسية والتنظيمية التي من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي وتدفع تحقيق النتائج الاجتماعية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

الخبرات المتعمّقة

المساعدة التقنية

هناك ندرة في رأس المال الاستثماري في الأسواق الناشئة، بالأخص في أفريقيا، وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها مؤسسون محليون على وجه الخصوص. وتتضاعف هذه المشكلة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في المناطق المهمشة والتي يملكها اللاجئون أو التي تخدم السكان اللاجئين أو التي توظف اللاجئين في الغالب. لذلك، يُعدّ تقديم المساعدة التقنية أمرًا بالغ الأهمية لنجاح الاستثمار من منظور اللاجئين، سواء قبل الاستثمار أو بعده.

تحتاج الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية التي تعمل على نطاق واسع في المناطق التي تستضيف أعدادًا كبيرة من المجتمعات النازحة قسرًا، أو ترغب في التوسع لتشمل هذه المناطق، إلى تجهيز نفسها بالمعرفة والعلاقات والممارسات لإشراك المجتمعات المتضررة بفعل النزوح القسري. يعمل هذا النوع من الدعم الاستشاري المركّز على تطوير المؤسسات التي تتوافق على وجه التحديد مع الاستثمار من منظور اللاجئين، ما يجذب رأس المال الجديد، الذي يوفر بدوره حوافز لمشاركة مؤسسات إضافية، مما يؤدي في النهاية إلى نمو المنظومة البيئية للاستثمار من منظور اللاجئين. كما أنه يوفر خارطة طريق تستفيد منها جهات الاستثمار من منظور اللاجئين لتقديم دعم تقني مماثل.

تمثيل اللاجئين

لتمثيل اللاجئين والاستماع إلى آرائهم أهمية كبيرة في الاستثمارات والمقاربات التي يقودها القطاع الخاص، كما في جهود إعداد البرامج الإنسانية.

وهذا يعني إشراك النازحين بنشاط بصفتهم موظفين وعملاء وموردين، وذلك في مختلف العمليات التجارية الأساسية ومرحلة التصميم والتوظيف وتطوير المنتجات واستراتيجيات المبيعات والقياس والعناية الواجبة وجمع البيانات وتقييمات السوق. يتضمن ذلك أيضًا العمل مع المنظمات التي يقودها اللاجئون والمنظمات التي تخدم اللاجئين لدعم جهود الاستثمار والمساعدة التقنية عند الاقتضاء، وبذل جهود قوية لضمان تمثيل اللاجئين عبر مستويات القيادة المختلفة. لكن امتلاك المعرفة بمصطلحات الاستثمار وعمليات العناية الواجبة هي مجالات تقنية، ويصعب على شخص غير ملم بها أن يتعلمها ناهيك عن العاملين في المجال الإنساني أو معظم اللاجئين. وتقع على الجهات التي تسعى إلى تطوير الأعمال في المجتمعات المتأثرة بالنزوح مسؤولية إنشاء مسارات مفيدة تمكّن الإدماج والمشاركة.

تحسين فهمنا للهشاشة الناتجة عن تغيّر المناخ وتحديد إطارها

مع تفاقم الأزمات المتعلقة بالمناخ، سيزداد أثرها على الهجرة والأمن الغذائي، وسيرتفع احتمال نشوب النزاعات. ويزيد هذا بدوره من احتياجات السكان النازحين والمجتمعات التي تستضيفهم، ويفاقم نقاط ضعفهم. وفي هذه الديناميكية، قد يطرح تعريف النزوح وتحديد حالة الهجرة وتقييم مدة النزوح تحديات كبيرة. ومن الضروري اعتماد مقاربات استثمار مرنة تستهدف المناطق المهمشة وتستجيب بمرونة للتحديات المتنوعة التي تواجهها هذه المجتمعات.

في هذا السياق، يمكن لنماذج الأعمال التي توفر حلولًا تعزّز قدرة المجتمع على التكيف مع تغيّر المناخ، مثل الري بالطاقة الشمسية والتأمين الزراعي والوصول إلى الأسواق، أن تعزز التكامل الاقتصادي في المجتمعات المتأثرة بالنزوح وأن تحصنها أيضًا ضد الصدمات المستقبلية. ومن خلال استيعاب التفاعل المعقّد بين الهشاشة والمناخ والنزوح، يجب أن تعطي الاستثمارات الأولوية للحلول التي تحقق فوائد اقتصادية فورية وقدرة مستدامة على الصمود.

التوصيات

يطرح المؤلفون بعض الخطوات والتوصيات الرئيسية التي يشجعون القراء في مجال تمويل اللاجئين على المشاركة فيها ودعمها:

1. مجتمع ممارسة الاستثمار من منظور اللاجئين

مع اعتماد الاستثمار من منظور اللاجئين، وغيرها من مقاربات الاستثمار المشابهة، أكثر وأكثر في جميع أنحاء العالم، تدعو الحاجة إلى تطوير قيادة فكرية مستمرة لمجتمع الاستثمار، حيث يمكن طرح وتطوير الأفكار الجديدة وتعميم الدروس المستفادة والبيانات ونشرها وتوسيع المنظومة البيئية بشكلٍ عام. ونقترح إنشاء مجتمع ممارسة خاص بالاستثمار من منظور اللاجئين، حيث يمكن لأصحاب المصلحة العالميين تبادل الخبرات والإجابة على الأسئلة والتعرّف على مجال الاستثمار المؤثر الجديد والمشوّق هذا. ستساعد التجمعات الإقليمية التي تجمع شركاء رأس المال المهتمين، مثل مديري الأصول والمؤسسات والمكاتب العائلية، والمستثمرين من منظور اللاجئين الذين حققوا النجاح، في بلورة المجال وتنميته، في حين ستساعد التدخلات التي تُنفذ في الوقت المناسب ورواية القصص وإعداد التقارير في توفير البيانات وقاعدة الأدلة اللازمة لتمكين المستثمرين من منظور اللاجئين من الاستثمار.

2. التمويل والاستثمار بصورة إبداعية

يتطلب الابتكار المالي في سياقات غير مثبتة تمويلًا صبورًا ومرنًا من الجهات المانحة، وفي هذه المرحلة المبكرة من التطور الميداني، نرى أن تمتّع المصادر العامة و/أو الخيرية بصبر وعقول منفتحة أمرٌ ضروري للسماح بتكرار العمليات وتشجيع الإبداع والابتكار. يعمل الروّاد في المجال على إثبات أثر الاستثمارات على المجتمعات النازحة قسرًا، وتحليل مقدار التيسير المطلوب، أو ما يعنيه توفير رأس المال بشروط مواتية. يمكن من الناحية المثالية استخدام مزيج من المنح ورأس المال التجاري الساعي لتحقيق العوائد لتوسيع نطاق هذه المقاربات. نشجع الجهات المانحة والمستثمرين على التفكير بطريقة مبتكرة والاستفادة من الأدوات المالية المتعددة، ورأس المال الذي يركز على كل من العوائد المالية والاجتماعية، مثل المنح والاستثمار المؤثر والأسهم الخاصة والضمانات. ويجب مشاركة الدروس والخبرات المستفادة من استخدام مزيج الأدوات هذا ورأس المال لدعم توسيع نطاق الاستثمار من منظور اللاجئين.

3. الانفتاح على الأثر والمقاييس

إذا ظلت استراتيجيات الاستثمار وصناديقه تركز بشكل محدود على مقاييس معينة تتعلق بالنازحين الأفراد فقط، مثل عدد الوظائف المولدة للمجتمعات النازحة قسرًا لكل استثمار، فإنها تواجه خطر التورط في عمليات تعريف وتحقق معقّدة ومستهلكة للوقت يمكن أن تؤدي إلى معايير استثمار تقييدية. تقوم الجهات المانحة والمستثمرون في القطاعات الأخرى بالفعل بتوسيع فهمهم للأثر، وباستخدام مقاييس أكثر مرونة لقياس عناصر مثل التكيف أو المرونة في مواجهة الصدمات، أو باتباع مقاربات قائمة على المنطقة تعتمد رؤية أوسع للنتائج. ومن خلال دمج مقاربة أقل صرامة لقياس الأثر على المجتمعات النازحة قسرًا، يمكن للأموال توسيع نطاق الاستثمارات المحتملة التي ستؤثر في النهاية على النازحين والمجتمعات المضيفة وتفيدهم. نشجع على اعتماد إطار عمل للأثر والقياس يتسم بأنه واسع النطاق ومحدد تحديدًا جيدًا ويمثل مجموعة من إمكانات الاستثمار تتجاوز مقاييس برامج سبل العيش المعتادة.

4. توسيع المحادثة

مع تطور الاستثمار من منظور اللاجئين، ندعو إلى دمج اعتبارات النزوح في استراتيجيات الأثر في الأسواق الناشئة، بما في ذلك في مجالات مثل الزراعة الذكية مناخيًا والاستخدام المنتج للطاقة ومواضيع التنمية الاقتصادية الأخرى، إذ نحتاج إلى توسيع فهم أصحاب المصلحة والمحادثات التي نجريها معهم وتعزيز إشراكهم. وهذا يستلزم إقامة شراكات جديدة وتوسيع نطاق المنظمات الإنسانية ومتعددة الأطراف لتشمل القطاع الخاص والمستثمرين والممولين المعنيين بالمناخ وصانعي السياسات. نقترح طرح موضوع النزوح في المنتديات العامة الأخرى المعنية بالاستثمار والمناخ لتثقيف وإشراك جهات فاعلة إضافية في هذه المحادثة.

باري شوري
كبير مسؤولي البرامج للاجئين والكوارث في مؤسسة كونراد إن هيلتون

لورين بوست توماس
كبيرة مسؤولي المناصرة لشؤون اللاجئين والمياه الآمنة في مؤسسة كونراد إن هيلتون

ليندسي كاماتشو
مديرة الشراكات الحكومية في أكيومن

كيت مونتغمري
مديرة في أكيومن

تيم دوكينغ
الرئيس التنفيذي لشبكة استثمار اللاجئين

سيلين أوشاك
مسؤولة ريادة الأعمال للاجئين في شبكة استثمار اللاجئين

مورتن شاخت هوغنيسن *مدير ابتكار البرامج ومشاركة الأعمال في المجلس الدنماركي للاجئين*

1. معهد الاقتصاد والسلام (2020) سجل التهديدات البيئية 2020 bit.ly/ecological-threat-register-2020
2. bit.ly/just-good-investing
3. bit.ly/refugee-lens
4. وتعتمد حركة الاستثمار من منظور اللاجئين تعريفًا واسع النطاق لكل من مصطلحي "اللاجئين" و"النازحين قسرًا" يشمل النازحين قسرًا عبر الحدود الوطنية (بسبب العنف والاضطهاد وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية) والنازحين داخليًا.
5. شبكة استثمار اللاجئين (2018) نقلة نوعية: كيف يمكن للاستثمار أن يطلق العنان لإمكانات اللاجئين (Paradigm Shift: How investment can unlock the potential of refugees) bit.ly/rin-paradigm-shift
6. www.refugeeinvestmentfacility.net/
7. ملف دولة كينيا لدى مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC): bit.ly/idmc-kenya

دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في الحلول المخصصة للنزوح الناتج عن الكوارث

كريستل كازابات وستيفن غولدفنش وفيصل عبدول

يمكن أن تؤدي بنوك التنمية متعددة الأطراف دورًا محوريًا في الحلول المخصصة للنزوح المرتبط بالكوارث، وذلك من خلال الاستثمار في التخفيف من الكوارث والتكيّف مع تغيّر المناخ والبنية التحتية، بهدف بناء قدرة المجتمعات على الصمود على المدى البعيد.

صورة التقطت عام 2023 لمنتجع سياحي دمره تسونامي عام 2022، والذي تسبب بنزوح آلاف الأشخاص في تونغا. حقوق الصورة: كريستل كازابات

دور بنوك التنمية متعددة الأطراف في الحلول المخصصة للنزوح الناتج عن الكوارث وقعت نسبة 65% من إجمالي حالات النزوح الناتج عن الكوارث المسجلة في آسيا والمحيط الهادئ في البلدان ذات الدخل المنخفض والمنخفض إلى المتوسط طوال العقد المنصرم.[1] فتزيد المستويات المتدنية من التطور الاجتماعي والاقتصادي من مخاطر النزوح، إذ لدى الأفراد والمجتمعات والبلدان الأكثر فقرًا قدرة محدودة على التكيّف مع الكوارث الشديدة أو المتكررة ومع الآثار بطيئة الظهور لتغيّر المناخ.

ويزيد النزوح بدوره من مخاطر الفقر ويحدّ من فرص التنمية، فيولّد بذلك حلقة ضعفٍ تحمل آثارًا طويلة الأمد. وتُقدّر تكلفة تقديم المساعدة الطارئة للأشخاص النازحين داخليًا بقيمة 20.5 مليار دولار أمريكي عالميًا.[2] بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تضعف قدرة الأشخاص النازحين داخليًا على العمل بعد النزوح، أقله بصورةٍ مؤقتة.

وفي ظل احتمال نزوح 9.5 مليون شخص نتيجة الكوارث سنويًا في آسيا والمحيط الهادئ، قد يؤدي كل يوم عملٍ ضائع إلى خسارة 275.5 مليون دولار أمريكي.[3] هذا وتتجاوز آثار النزوح على التنمية التكاليف والخسائر المالية بطبيعة الحال، إذ يحمل النزوح آثارًا سلبيةً على صحة الأشخاص المتأثرين به وتعليمهم، ويمكن أن يقوّض النمو البشري وفرص النمو المستقبلية. وفي هذا السياق، أجر مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) وبنك التنمية الآسيوي (ADB) بحثًا مشتركًا يهدف إلى تحديد كيف يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف أن تدعم الحلول المخصصة للنزوح الداخلي المرتبط بالكوارث وتغيّر المناخ على أفضل وجه.[4] فتهدد تداعيات النزوح بإبطاء وتيرة النمو الاجتماعي الاقتصادي أو حتى عكس هذا النمو.

وعليه، فإنّ الاستثمار في الوقاية من النزوح وإيجاد الحلول له يتماشى بشكلٍ واضح مع اختصاص بنوك التنمية متعددة الأطراف، ويمكن لتمويل التنمية أن يشكّل

عاملًا محوريًا في ضمان الموارد الكافية لمعالجة هذه المسألة بالطريقة الأكثر استدامةً وكفاءةً من حيث التكلفة.

لكي تموّل بنوك التنمية متعددة الأطراف المبادرات ذات الصلة بالنزوح، يجب في البداية تحديد النزوح كأولويةٍ تنمويةٍ لدى البلد المتأثر به. وفي حالات النزوح أو خطر النزوح الملحوظ، يمكن وضع مقاربة وطنية كجزءٍ من خطة التنمية الوطنية الخاصة بالبلد المعني. أما في سياقاتٍ أخرى، فيمكن لإدماج الحاجات المرتبطة بالنزوح ضمن الخطط القطاعية والاستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد للتكيّف مع تغيّر المناخ، والخطط الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، أن يساعد على توجيه الإجراءات والتمويل.

هذا وعمد بعض البلدان إلى إعداد سياسات أو استراتيجيات أو خطط وطنية خاصة بالنزوح، إذ وضعت هذه الأخيرة مسارًا واضحًا لمعالجة النزوح على مستوى مختلف القطاعات في إطار مقاربةٍ منسّقة ومتّسقة. وفي آسيا والمحيط الهادئ على وجه التحديد، يأخذ العديد من البلدان، مثل فيجي وفانواتو والهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين، النزوح في عين الاعتبار في بنية السياسات الوطنية، ويمكن أن يشكّل ذلك أساسًا للاستثمارات من جانب بنوك التنمية متعددة الأطراف. أما في البلدان التي لم تضع سياساتٍ أو أطر خاصة بالنزوح أو شاملة له حتى الآن، فيمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف أن توفر المساعدة الفنية لإعداد المبادئ التوجيهية والأطر الرامية إلى معالجة محفزات النزوح المحددة وآثاره ومخاطره.

ويجب أن يستند الدعم المالي المقدّم إلى الأولويات المرتبطة بالنزوح إلى تقديرٍ للآثار الحالية والمستقبلية التي يحملها النزوح، وتحديد التمويل اللازم والعائد المحتمل على الاستثمار من حيث النتائج التنموية. وعلى أي مشروع تموّله بنوك التنمية متعددة الأطراف أن يبرهن جدواه من حيث معالجة هذه الاحتياجات والآثار المحددة بصورةٍ فعالة. إلا أن هناك فجوات عدة في البيانات حول حجم النزوح الداخلي المرتبط بالكوارث وبتغيّر المناخ والآثار المترتبة عنه، وخصوصًا الآثار طويلة الأمد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأظهر تقييم صادر عن مركز رصد النزوح الداخلي عام 2021،[5] ويغطي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أن 32 من أصل 65 بلدًا لا يقدّم أي معلومات حول عدد الأشخاص الذين نزحوا أو تم إجلاؤهم بشكلٍ استباقي خلال الكوارث أو بعد وقوعها، وعدد المنازل المدمرة ومدة النزوح. وغالبًا ما تقوّض هذه الفجوات في البيانات قدرة الحكومات على إعداد دراسة جدوى مقنعة للاستثمار في الوقاية من النزوح وإيجاد الحلول له. إلا أنه يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف أن تدعم الحكومات للحصول على المعلومات اللازمة من خلال الاستثمار في أنظمة البيانات الوطنية، بما في ذلك مكاتب الإحصاءات والمساعدة الفنية، والمنح البحثية المخصصة، والتحليلات بقيادة البنوك.

وبعد تلبية هذه المتطلبات، يمكن عندها للبلدان استخدام التمويل التنموي الذي تقدّمه بنوك التنمية متعددة الأطراف للتخفيف من مخاطر النزوح والاستجابة إلى الحاجات الفورية لدى الأشخاص النازحين والمجتمعات المضيفة، والاستثمار في التخطيط طويل الأمد (في مناطق السكن الأصلية أو في وجهات النزوح) لدعم الحلول المستدامة. ويمكن أن يتخذ هذا الدعم أشكالًا متنوعة، ومنها الدعم الهيكلي للبنية التحتية الفعلية وكذلك الدعم غير الهيكلي لتقديم الخدمات وإعداد السياسات ذات الصلة.

كيف يمكن للدعم التنموي الذي تقدّمه بنوك التنمية متعددة الأطراف أن يعالج مسألة النزوح

يشكل الاستثمار في الحدّ من الأسباب الجذرية للنزوح المرتبط بالكوارث أحد الطرق الأكثر فعاليةً في معالجة هذا النزوح، ويشمل ذلك الآثار المدمّرة للكوارث المفاجئة على الإسكان والبنى التحتية الأخرى، وتدهور سبل العيش نتيجة تأثيرات تغيّر المناخ. ويمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف أن تدعم هذه الجهود من خلال تمويل المبادرات الحكومية الرامية إلى التخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه، أو التخفيف من مخاطر حدوث الكوارث أو المخاطر المتعلقة بنقل محل السكن المخطط له.

لدى بنوك التنمية متعددة الأطراف خبرة واسعة في الاستثمار في التخفيف من مخاطر حدوث

الكوارث، وتعزيز قدرة المجتمعات والأنظمة على الصمود أمام المخاطر والصدمات. فعلى سبيل المثال، اشتملت نسبة 45% من إجمالي المشاريع التي موّلها بنك التنمية الآسيوي في عام 2023 على خصائص ذات صلة بإدارة مخاطر حدوث الكوارث. ويوفر ذلك مدخلًا إلى إدماج تدابير رامية إلى خفض النزوح والاستثمار في قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود، من خلال المبادرات المتمحورة حول تخفيف المخاطر ذات الصلة. وتشمل هذه التدابير إدارة مخاطر حصول الفيضانات والتعرية النهرية أو تحسين الإنتاج الزراعي من خلال الري وزرع المحاصيل الصامدة أمام تغيّر المناخ. وقد تشمل التدابير الأخرى ذات الصلة تمكين الوصول إلى الأسواق من خلال تحسين الطرقات وسلاسل الإمداد، ونقل التمويل والمخاطر من خلال مخططات الائتمان والتأمين، وحوكمة المخاطر من خلال تعزيز أكواد البناء والإنشاء وأنظمة الامتثال والإنذار المبكر.

وبما أن حكومات البلدان ذات الدخل الأدنى قد تجذب هذا النوع من الاستثمارات بشكلٍ أكبر، تبرز فرصةٌ لزيادة حجم هذه الاستثمارات وتحسين جودتها. ويمكن أيضًا الاستعانة بآليات التمويل المبني على التوقعات للتخفيف من مخاطر النزوح وتداعياته السلبية على الأفراد كما على التنمية. فتعمل هذه الآليات من خلال الجمع بين البيانات وتوقعات الطقس للتنبؤ بأحداث الطقس الشديدة والآثار الناجمة عنها، وصرف الأموال تلقائيًا للاستجابة الطارئة بشكلٍ مسبق

وفي البلدان التي تم فيها تحديد النزوح كمسألةٍ تنموية ذات أولوية، يمكن للحكومات السحب من مخصصاتها من القروض الاعتيادية المبنية على السوق، أو من القروض الميسرة في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض. ويمكن للحكومات التي تحتاج إلى المزيد من الدعم الميسر أن تستعين بموارد المنح، علمًا أن هذه الأخيرة محدودة. ونظرًا لهذه القيود، يوفر إدماج اعتبارات النزوح ضمن المشاريع القطاعية عدة منافع من حيث معالجة الأسباب الجذرية والوصول إلى الأشخاص النازحين والأشخاص المعرضين لخطر النزوح.

ونظرًا لهذه القيود، يوفر إدماج اعتبارات النزوح ضمن المشاريع القطاعية عدة منافع من حيث معالجة الأسباب الجذرية والوصول إلى الأشخاص النازحين والأشخاص المعرضين لخطر النزوح. هذا وتشكّل مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، ومشاريع التنمية الحضرية (بما في ذلك الإسكان ميسور التكلفة والتخطيط الحضري المستدام)، والاستثمارات في قطاعَي الرعاية الصحية والتعليم، عوامل محورية في بناء قدرة المجتمعات على الصمود على المدى الطويل أمام تغيّر المناخ والمخاطر الطبيعية. فعلى سبيل المثال، تبيّن أن الأشخاص ذوي الدخل الأعلى وظروف الإسكان الأفضل يواجهون مخاطر أدنى للنزوح في جاكارتا،[6] في حين أن النسبة الأكبر من النازحين طوال سنوات بعد زلزال عام 2015 في نيبال هم من غير المتعلمين.[7] فيمكن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أن تساهم في تأخير النزوح أو الوقاية منه من خلال توفير المزيد من خيارات التكيّف للأشخاص المعنيين، وأن تساهم أيضًا في الإدماج المستدام للأشخاص النازحين أو عودتهم إلى ديارهم.

وبالإضافة إلى المخصصات الاعتيادية لكل بلد، تموّل بنوك التنمية متعددة الأطراف صناديق محورية أو خاصة لدعم الحلول ذات الصلة بالنزوح، بما في ذلك الانتقال وتسهيل إعادة الإسكان الطوعية والمستدامة في مناطق أكثر أمانًا. ويمكن للإقراض المشروط بتنفيذ تغييرات في السياسات أن يوفر الدعم العام لميزانية الجهات المقترضة الحكومية، وبالتالي أن يساعد البلدان التي تعاني من فجوةٍ تمويلية في ميزانيتها السنوية. وفي حين أنه من غير المرجح أن يركّز القرض أو المنحة المبني(ة) على السياسات على النزوح، يمكن معالجة النزوح كجزءٍ من الإصلاحات الأوسع نطاقًا الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود. إلا أن هناك قيودٌ متأصلة على توفير السرعة أو المرونة للأدوات الاعتيادية مثل قروض البرامج. ويمكن لهذه القيود أن تقوّض الاستجابات الفعالة لمشاكل النزوح في الوقت المناسب، ما يشدد على الحاجة إلى حلول تمويلية أكثر مرونةً وتكيّفًا.

التمويل المقدم من بنوك التنمية متعددة الأطراف بعد حدوث الكوارث

توفر بنوك التنمية متعددة الأطراف السيولة الفورية عبر الصرف السريع للأموال لدعم

الخدمات الأساسية بعد حصول الكوارث. وتؤدي دورًا محوريًا في تمويل إعادة إعمار المنازل والمرافق والبنية التحتية المجتمعية، وفي تعزيز قدرة المجتمعات المتأثرة بالكارثة على الصمود على المدى الطويل. وتضم المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي نافذة التصدي للأزمات،[8] وهي عبارة عن صندوق لدعم البلدان من خلال تقديم التمويل الفوري للأزمات الشديدة بشكلٍ استثنائي. فبعد زلزال غورخا الذي طال نيبال عام 2015، استثمر البنك الدولي في ترميم 55 ألف منزلٍ متأثر بالزلزال في المناطق المستهدفة باستخدام وحدات سكنية أساسية مقاومة لمخاطر متعددة، وفي تعزيز قدرة الحكومة على تحسين القدرة على الصمود في وجه الكوارث على المدى الطويل.

وخصص البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) أيضًا تمويلًا للاستجابة إلى الزلازل التي طالت تركيا عام 2023،[9] بما في ذلك تخصيص مبلغ 9 مليون يورو لخطوط الائتمان للبنوك المحلية للشركات والأفراد المتأثرين بالزلازل بشكلٍ مباشر، فضلًا عن تقديم قروض جديدة للشركات المساهمة في جهود التعافي وإعادة الإعمار في المنطقة. فمن خلال الاستثمار في إعادة إعمار البنى التحتية المستدامة ودعم الاقتصاد للحفاظ على رأس المال البشري وسبل العيش والوظائف في المدن المتأثرة، يسعى هذا المشروع إلى الحدّ من فترة النزوح والمساهمة في عودة الأشخاص النازحين داخليًا وإعادة اندماجهم

الخطوات التالية

تؤدي بنوك التنمية متعددة الأطراف دورًا محوريًا في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح ودعم المجتمعات المتأثرة به والاستثمار في الحلول له على المدى الأبعد، ويمكن أن تعزز دورها هذا في المراحل القادمة. فلا يمكن لآليات التمويل المتنوعة التي تطرحها بنوك التنمية متعددة الأطراف أن توفر التمويل الفوري للاستجابة والتعافي بعد حدوث الكارثة فحسب، بل أن تؤدي أيضًا دورًا حيويًا في إعادة إعمار منازل وبنى تحتية أكثر قدرةً على الصمود، لتخفف بذلك من مخاطر النزوح المستقبلي. هذا وتشكّل الاستثمارات في التخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه، والتخفيف من مخاطر حدوث الكوارث، وفي التنمية الحضرية والرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش، عاملًا محوريًا في قدرة المجتمعات على الصمود أمام تغيّر المناخ والكوارث على المدى البعيد.

ومن أجل تمكين بنوك التنمية متعددة الأطراف من تأدية دورٍ أكثر فعاليةً في الحلول، من الضروري إحداث تحوّل في طريقة تأطير النزوح الداخلي، للانتقال من المنظور الإنساني البحت إلى المنظور التنموي، على أن ينعكس هذا التحوّل في السياسات والميزانيات والخطط الوطنية. ويمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف أن تساهم في التوعية حول الحاجة إلى إدراج النزوح في الخطط التنموية في البلدان المتأثرة به، وفي دعم إرساء أنظمة وطنية أفضل للبيانات ووضع سياساتٍ شاملة للنزوح. ويمكن أن تؤدي دورًا مؤثرًا أيضًا عبر توجيه الحكومات نحو المقاربات الأكثر شمولًا وكفاءةً في معالجة النزوح كمسألةٍ تنموية.

كريستل كازابات
رئيسة البرامج، مركز رصد النزوح الداخلي
christelle.cazabat@idmc.ch

ستيفن غولدفنش
أخصائي أول في إدارة مخاطر حصول الكوارث، بنك التنمية الآسيوي
sgoldfinch@adb.org

فيصل عبدول
استشاري، بنك التنمية الآسيوي
aabdul.consultant@adb.org

1. تحليل مبني على البيانات من قاعدة بيانات النزوح الداخلي العالمية الصادرة عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) www.internal-displacement.org/database/displacement-data/
2. مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) (2021) الكشف عن تكلفة النزوح الداخلي (Unveiling the cost of internal displacement) bit.ly/cost-internal-displacement
3. مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) (2022) النزوح الناتج عن الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ (Disaster Displacement in Asia and the Pacific) bit.ly/disaster-displacement-asia-pacific
4. مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) وبنك التنمية الآسيوي (ADB) (2024) تسخير تمويل التنمية للحلول المخصصة للنزوح في سياق الكوارث وتغيّر المناخ في آسيا والمحيط الهادئ (Harnessing Development Financing for Solutions to Displacement in the context of disasters and climate change in Asia and the Pacific) bit.ly/development-finance-displacement
5. bit.ly/disaster-displacement-asia-pacific
6. bit.ly/idmc-indonesia-country-briefing
7. bit.ly/idmc-nepal-country-briefing
8. bit.ly/ida-crisis-response-ar
9. bit.ly/ebrd-turkiye-earthquake

نموذج تأمين لتمويل النزوح الناجم عن تغيّر المناخ

هاريسون مانداي

يحق للأشخاص النازحين بسبب آثار تغيّر المناخ بالحصول على تعويضاتٍ مالية، إلا أنه ما من جهة واحدة مسؤولة عن هذا النزوح. لذلك، يمكن في المرحلة القادمة اعتماد نموذج تأمين تقوم بموجبه الجهات الأولية والثانوية المساهمة في تغيّر المناخ بتمويل صندوق مخصص لدعم هؤلاء الأشخاص كوسيلةٍ للتخفيف من وطأة هذه الأزمة.

فيضانات مفاجئة في سونامجانج في بنغلاديش أدت إلى نزوح آلاف الأشخاص.
حقوق الصورة: محمد أمدد حسين/كلايمت فيجولز (Climate Visuals)

ليس تنقُّل البشر أو نزوحهم نتيجة الأحداث البيئية بالظاهرة الجديدة، إلا أن تغيّر المناخ أصبح يدفع أعدادًا غير مسبوقة من الأشخاص إلى النزوح. ليس تنقُّل البشر أو نزوحهم نتيجة الأحداث البيئية بالظاهرة الجديدة، إلا أن تغيّر المناخ أصبح يدفع أعدادًا غير مسبوقة من الأشخاص إلى النزوح.

وفي حين تبرز وجهات نظرٍ متضاربة حول حجم النزوح المرتقب، من الواضح أن ارتفاع مستوى سطح البحر ووتيرة حالات الجفاف والحرائق وأحداث الطقس الشديدة الأكثر قساوةً سوف تؤدي إلى مفاقمة نزوح الأفراد والمجتمعات.[1] يشير مصطلح النزوح الناتج عن تغيّر المناخ في هذا المقال إلى النزوح المؤقت أو الدائم وبين الولايات المختلفة ضمن الدولة الواحدة أو العابر للحدود، والناجم جزئيًا عن آثار تغيّر المناخ.[2] وتشير الآثار المناخية إلى الكوارث الطبيعية أو الأحداث الناتجة عن تغيّر المناخ، السريعة منها والبطيئة، التي تعزز كلها مخاطر النزوح.

وتشكّل آثار تغيّر المناخ أسبابًا متراكمةً وأضرارًا تتشابك مع محفزاتٍ أخرى للنزوح، وهي محفزات تتأثر بعوامل مجتمعية مثل المكانة الاقتصادية

وتقتضي التعويضات العادلة عن النزوح الناتج عن تغيّر المناخ أكثر من الترضية المالية وحدها، مع أنه يجب عدم التغاضي عن الدور التصحيحي المهم الذي تؤديه الترضية المالية. ولقد تم تقديم الحق في الهجرة في بعض الأحيان للأشخاص المعرضين لخطر النزوح الناتج عن تغيّر المناخ. على سبيل المثال، قدّمت أستراليا مؤخرًا لمواطني توفالو حق الهجرة إليها، إلا أنه لم يتم تقديم أي تعويضات مالية مباشرة تُذكر لهؤلاء الأشخاص.

ويعطي التعويض المباشر عن النزوح الناتج عن تغيّر المناخ الحق في اتخاذ القرار للأشخاص المتضررين والنازحين بسبب تغيّر المناخ، مما يساعدهم على استعادة القدرة على التصرف. فعندما يتم توفير الموارد المالية من دون قيود، يصبح بإمكان المستفيدين منها اختيار كيفية توزيع هذه الموارد بالطريقة التي يجدونها مناسبة. وفي حالة الأشخاص النازحين داخليًا، يمكن للترضية المالية أن تساعدهم على إصلاح منازلهم وملاجئهم أو إعادة بنائها، وأن تساهم في إعادة تنشيط مصادر الدخل وتسمح للأشخاص بشراء الأغذية والمياه النظيفة والرعاية الصحية التي هم بأمسّ الحاجة إليها. أما في حالة الأشخاص النازحين عبر الحدود، فتسمح هذه الترضية لهم بالتنقل بحرية وتوفر لهم شبكة أمان، مما يخفف من إلحاح طلبات الهجرة وإعادة الاستيطان. وعليه، توفر لنا التعويضات التي تشمل الترضية المالية وسيلةً لتصحيح بعض الأضرار التي يُلحقها النزوح الناتج عن تغيّر المناخ. إلا أن هذا الواقع يطرح تساؤلاتٍ حول الجهة التي يجب أن تتكبّد هذه التعويضات المالية.

التحدي الذي تطرحه عملية تحديد الجهة المسؤولة عن النزوح الناتج عن تغيّر المناخ

يصعب تحديد الجهة المسؤولة التي يجب أن تتكبد تكاليف النزوح الناتج عن تغيّر المناخ لأنه ما من رابط واضح بين كل سبب ونتيجة على حدة. ويعود ذلك إلى واقع أن الآثار المناخية تتشابك مع أسباب وعوامل أخرى للنزوح، مما يراكم الأضرار والظروف غير العادلة التي يعاني منها الأشخاص والمجتمعات الضعيفة في الأساس.

والاجتماعية ومكامن الضعف القائمة والقدرة على تحمّل التغيير المفاجئ. يشكّل النزوح الناتج عن تغيّر المناخ مسألةً معقّدةً، وكذلك هي الآثار المناخية التي تؤدي إلى هذا النزوح.

الأضرار التي يحملها النزوح الناتج عن تغيّر المناخ والحاجة إلى الإصلاحات

يمكن للآثار المناخية أن تؤدي إلى الإضرار بالأملاك أو خسارتها، والحدّ من توليد المدخول، وتفكك العلاقات المجتمعية، وتعطيل إمداد السلع والخدمات الأساسية، والحد من قدرة الأشخاص على التخطيط للمستقبل، كما يمكن أن تتسبب بأضرارٍ كبيرة على سبل العيش والصحة الجسدية والنفسية. وأفادت منظمة الصحة العالمية[3] بأنه من المتوقع أن يزيد تغيّر المناخ من معدلات نقص التغذية وأمراض القلب والإجهاد الحراري وانتشار الأمراض مثل الملاريا، وأن يؤدي بذلك إلى نحو 250 ألف حالة وفاة إضافية في السنة بحلول عام 2050. هذا وتمت ملاحظة أعراض الاكتئاب والارتفاع في حالات القلق واضطراب ما بعد الصدمة لدى الأشخاص المتأثرين بالآثار المناخية.[4]

ويمكن أن تظهر أضرارٌ إضافية عندما تتسبب الآثار المناخية بالنزوح. فقد يخسر الأشخاص النازحون أملاكهم وأرضهم ومصادر دخلهم. ويعيق ذلك ويدمّر أحيانًا أسلوب حياة الأفراد والرابط الذي يجمعهم بمكانٍ معيّن وحقّهم في تحديد الذات.

ومن البديهي في هذا السياق من منظور العدالة أنه يحق للأشخاص المتأثرين أو المتضررين بالحصول على تعويضات. فيقع على عاتق الجهات المسؤولة عن الإضرار بالغير واجبٌ أخلاقي بتصحيح أخطائها والتعويض عن حالات انعدام العدالة التي تسببت بها لدى الآخرين. وتهدف التعويضات إلى تصحيح الأضرار والأخطاء، وتقدّمها الجهات المسؤولة إلى الأشخاص الذين تم الإضرار بهم أو الإخطاء في حقّهم، تمامًا مثل الترضية المالية. وفي حالة النزوح الناتج عن تغيّر المناخ على وجه الخصوص، تُعتبر التعويضات وسيلةً لإعادة توزيع الموارد وتغيير السياسات والمؤسسات التي تسببت بالضرر، وليس مجرد ترضية مالية لمرة واحدة.[5]

ففي أستراليا على سبيل المثال، أدى التوزيع غير العادل للدخل والثروة إلى فقرٍ ملحوظ لدى فئاتٍ محددة من المجتمع المحلي طال الأستراليين الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بصورةٍ غير متناسبة. وقد أدى الفيضان السريع الذي حصل في ليزمور عام 2022 إلى نزوح آلاف الأشخاص داخليًا. إلا أن مجتمعات الأستراليين الأصليين كانت من المجتمعات الأكثر تأثرًا بهذه الكارثة، إذ كان معظم أعضائها يعيش في مساكن أقل تكلفةً ولكن أقرب إلى البحر، كما أنه لم تتوفر لدى هؤلاء الموارد والخدمات الضرورية والدعم اللازم للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.[6]

ينطوي النزوح الناتج عن تغيّر المناخ على عدة محددات، ويعيق ذلك قدرتنا على تحديد الجهة المسؤولة عنه بشكلٍ مؤكد، إلى جانب العدد الهائل من الجهات المساهمة في الأضرار المناخية. ويبدو أن الدول التي تعجز عن اتخاذ إجراءاتٍ معقولة لإصلاح العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تتحمّل أيضًا بعض هذه المسؤولية. هذا وتبرز عوامل تقاطعية وأوجه أخرى من انعدام المساواة مرتبطة بالسياسة والعرق والنوع الاجتماعي والعمر والاحتياجات الخاصة وغيرها، يجب أيضًا أن تؤخذ في عين الاعتبار. إذًا، كيف يمكننا تحميل الجهات المساهمة في الآثار المناخية مسؤولية التعويضات المناخية؟ من أجل معالجة هذه المشكلة، يمكن تنفيذ نموذج مشابه للتأمين لتمويل التعويضات المناخية والنزوح.

نموذج تأمين: الاعتراف بالمسؤولية المشتركة

يركز نموذج التأمين المقترح على الارتفاع العام في خطر النزوح الناجم عن آثار تغيّر المناخ. وكما هي الحال في قضايا الإهمال الطبي المعقّدة، حيث يكون من الصعب تحديد الجهة المسؤولة ويتم بالتالي اعتماد نماذج تعويض مبنية على التأمين للمرضى المتضررين، يجب أن تدفعنا التعقيدات التي تنطوي عليها عملية تحديد المسؤولية على النزوح الناتج عن تغيّر المناخ باتجاه النظر في نموذج تأمين لتمويل التعويض عن هذا النزوح. ويحق للأشخاص النازحين، سواء كان نزوحهم ناتج عن الآثار المناخية بشكلٍ مباشر أم لا، بالحصول على التعويض، وكذلك الأشخاص المتأثرين بهذه الآثار بطرقٍ أخرى.

ويشكّل نموذج التأمين هذا طريقةً أكثر فعاليةً لتمويل التعويض عن النزوح الناتج عن تغيّر المناخ، وفي نهاية المطاف التعويض عن الأضرار المناخية. ولكن على عاتق من يقع واجب المساهمة المالية في نموذج التأمين هذا؟

تركّز وجهات النظر الأولية حول الجهات التي يتعين عليها المساهمة في التعويضات المناخية أو تقديم المساهمة المالية في نموذج التأمين بشكلٍ أساسي على الدول ذات الانبعاثات العالية التي استفادت بشكلٍ كبير من الأنشطة المسببة لانبعاثات غاز الكربون. ويتلخّص تحديد المسؤولية هذا بمبدأ أنه على أكبر الملوّثين أو المتسببين بالانبعاثات دفع المبالغ الأكبر.

إلا أن تحميل الدول وحدها مسؤولية المساهمة في نموذج التأمين ليس كافيًا بتاتًا. فيكون بذلك قد تم التغاضي عن الجهات الثانوية التي تسمح على سبيل المثال باستمرار التلوّث أو التي تعزز السياسات المناهضة لخفض انبعاثات الكربون. ففي إطار النموذج المشابه للتأمين للتعويضات على النزوح الناتج عن تغيّر المناخ، يجب على الجهات الفاعلة التي لديها المساهمة الأكبر في أنشطة التلويث مثلًا والتي تحقق الاستفادة الأكبر من هذه الأنشطة، والتي تزيد بالتالي من خطر النزوح بشكلٍ أساسي، أن تساهم بحصةٍ أكبر من التكاليف المتكبّدة في هذا الصدد. ولكن إذا اعتبرنا مثلًا أن الاتحاد القومي الأمريكي للأسلحة هو مسؤول إلى حدٍ ما من الناحية الأخلاقية عن الأضرار الناجمة عن العنف المسلّح، فعلينا أيضًا أن نعتبر أن مجموعات الضغط في مجال الوقود الأحفوري مسؤولة أيضًا عن بعض الارتفاع في خطر النزوح.

ولكن إذا اعتبرنا مثلًا أن الاتحاد القومي الأمريكي للأسلحة هو مسؤول إلى حدٍ ما من الناحية الأخلاقية عن الأضرار الناجمة عن العنف المسلّح، فعلينا أيضًا أن نعتبر أن مجموعات الضغط في مجال الوقود الأحفوري مسؤولة أيضًا عن بعض الارتفاع في خطر النزوح. ومن الناحية العملية، سيسمح صندوق التأمين على النزوح الناتج عن

تغيّر المناخ بتجميع المساهمات من الجهات الأولية والثانوية المساهِمة في تغيّر المناخ من الدول وشركات الوقود الأحفوري ومجموعات الضغط أو المصانع، وتوزيع هذه الأموال كشكلٍ من أشكال التعويض للأشخاص النازحين أو المتأثرين بآثار تغيّر المناخ.

وفي هذا الإطار، سيتوجب على الجهات المساهِمة الثانوية، مثل المصانع عالية الانبعاثات أو مجموعات الضغط في مجال الوقود الأحفوري، المساهمة في الصندوق من خلال الضرائب أو الرسوم في صيغةٍ مشابهة للصندوق الاستئماني لعلاج أضرار الانسكاب النفطي[7] أو صندوق الأمازون.[8] وفي حين يشكّل إنفاذ المساهمة في الصندوق من الناحية القانونية عائقًا حقيقيًا يقتضي الانتباه، تعطينا المساهمات السابقة في صناديق مشابهة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (مثل مساهمة شركة بتروبراس في صندوق الأمازون[9]) الأمل بأن هناك إمكانية حقيقية لتحمّل الجهات الثانوية هذه المسؤولية والمساهمة في الصندوق. وفي هذا السياق، ستعكس المساهمات المالية للجهات الثانوية دور هذه الأخيرة في مفاقمة المخاطر المناخية، مما سيساهم في تحقيق مساءلة تتجاوز مستوى الدول فحسب.

وعلى عكس اتفاقيات الخسائر والأضرار التي تركز على التعويض بعد حصول الكوارث المرتبطة بتغيّر المناخ، سيعمل هذا الصندوق على معالجة مخاطر النزوح بصورةٍ استباقية من خلال جمع الموارد مسبقًا، مما يضمن توفر التعويضات بشكلٍ أسرع للمجموعات المتأثرة بالنزوح من دون الحاجة إلى برهنة السببية بين الجهات المساهمة والآثار والأضرار المناخية بشكلٍ مباشر. فيتعين على كافة الجهات الأولية، كالدول وشركات الوقود الأحفوري، كما الجهات الثانوية، مثل مجموعات الضغط في مجال النفط، تقديم مساهمة مالية في الصندوق، على أن تتناسب هذه المساهمة مع مدى انخراط كل جهة في مفاقمة إجمالي خطر النزوح.

وسيسمح لنا نموذج التأمين الرامي إلى تمويل التعويضات عن النزوح الناتج عن تغيّر المناخ بدفع المستحقات للمتأثرين بهذا النزوح. وسيحقق توزيعًا أفضل للمسؤولية ويضمن أن تدفع الجهات التي فاقمت مخاطر النزوح حصتها العادلة من التعويضات عن آثار تغيّر المناخ.

هاريسون مانداي
طالب دكتوراه في الفلسفة السياسية والاجتماعية، جامعة نيو إنجلاند في أستراليا
hmunday3@une.edu.au

1. bit.ly/ar5-synthesis-report
2. تمت استعارة هذا التعريف جزئيًا من المرجع التالي: ج. درايبر (2023) النزوح الناتج عن المناخ (Climate Displacement)، دار نشر جامعة أكسفورد
3. bit.ly/climate-change-health
4. انظر: أ. فلينسكي، وج. ساندر وآخرون (2023) آثار تغيّر المناخ على الصحة النفسية (The Effects of Climate Change on Mental Health) مجلة Dtsch Arztebl Int، 120(8):117-124 bit.ly/effects-climate-change-mental-health
5. انظر الموقع التالي: foreignpolicy.com (2020)، الحجج الداعمة للتعويض عن أضرار تغيّر المناخ (The Case for Climate Reparations) bit.ly/case-climate-reparations
6. انظر: PreventionWeb (2022) آثار تغيّر المناخ مثل الفيضانات تفاقم إلى حد كبير من أوجه الضعف القائمة لدى المجتمعات الأصلية (Effects of climate change such as flooding makes existing disadvantages for Indigenous communities so much worse) bit.ly/flooding-indigenous-communities
7. bit.ly/oil-spill-liability-trust-fund
8. bit.ly/amazon-fund
9. بنك التنمية البرازيلي (2017) صندوق الأمازون يتلقى مبلغًا إضافيًا بقيمة 271.2 ريال برازيلي من النرويج وألمانيا (The Amazon Fund receives another R$ 271.2 million from Norway and Germany) bit.ly/amazon-fund-norway-germany

المال يبدّل كلّ الأحوال: الاستفادة من التمويل المناخي لأغراض التنقل البشري

إليانا سنزيانا بوشكاش ولورينزو غوادانيو

يوفر صندوق مواجهة الخسائر والأضرار فرصةً لزيادة تدفقات التمويل التي تدعم العمل المتعلق بالتنقل البشري. ويجب بذل جهود منسّقة لضمان إشراك مهاجري المناخ في عملية اتخاذ القرار.

المال يبدّل كلّ الأحوال: الاستفادة من التمويل المناخي لأغراض التنقل البشري

أدت الكوارث التي شهدها عام 2023 إلى نزوح نحو 26.4 مليون شخص داخليًا، مع بقاء 7.7 مليون شخص منهم نازحًا في نهاية العام نفسه.[1] وقد يصل عدد المهاجرين داخليًا بسبب المناخ إلى 216 مليون شخص بحلول عام 2050 ما لم يتم اتخاذ أي إجراءات مناخية أو تنموية (لا تتوفر في الوقت الراهن أي تقديرات حول العدد المرجح من مهاجري المناخ العابرين للحدود).[2] وتحمل هذه التحركات آثارًا وتكاليف مباشرة وغير مباشرة ملحوظة على الأشخاص والمجتمعات والبلدان المتأثرين بها، ولو أنه يتم الاستهانة بها أو عدم الإبلاغ عنها بتاتًا. وحتى من دون أخذ هذه التكاليف في الحسبان، لا يتماشى المشهد المالي الراهن مع حجم واحتياجات البلدان الأكثر عرضةً لآثار تغيّر المناخ وسكانها. وفي هذا السياق، يشير تخطيط[3] صادر عام 2018 عن فرقة العمل المعنية بالنزوح (TFD) إلى أن عددًا قليلاً فحسب من البرامج الممولة من صندوق المناخ الأخضر (GCF) عالج مسألة التنقل البشري آنذاك. وقد بقي الوضع على حاله في السنوات الأخيرة أيضًا، إذ لا يزال معظم العمل على تغيّر المناخ والتنقل البشري يتلقى تمويله من خارج قطاع التمويل المناخي، ويعتمد بصورةٍ أساسية على الجهات المانحة الأخرى التي تركز على الاستجابة الإنسانية.

تسريع عمليات التنقل البشري

يوفر تأسيس صندوق مواجهة الخسائر والأضرار[4] فرصةً لزيادة تدفقات التمويل المناخي التي تدعم العمل المتعلق بالتنقل البشري. فقد تم تأسيس الصندوق بعد 30 عامًا من جهود المدافعة المبذولة من البلدان الأكثر عرضةً لآثار تغيّر المناخ. ويهدف إلى الاستجابة إلى الآثار الأكثر دمارًا لتغيّر المناخ، بما في ذلك الآثار غير القابلة للعكس. وقد تم الاتفاق على تأسيس الصندوق في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP27). وفي المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP28) المنعقد في كانون الأول/ديسمبر 2023، قررت الدول تفعيل الصندوق وتعهدت بتقديم مساهمات تصل حاليًا إلى نحو 700 مليون دولار أمريكي.[5]

ويبدو أن تأسيس الصندوق قد ساهم في تعزيز إدماج الأهداف والاستجابات ذات الصلة بالتنقل البشري في العمل المناخي. إذ يشمل نطاق عمله صراحةً مسائل النزوح، وعمليات إعادة التوطين المخطط لها، والهجرة. وهي المرة الأولى التي يشدد فيها صندوقٌ مناخي على التنقل البشري كجزءٍ من محاوره المحددة.

بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن يتم التشاور مع مهاجري المناخ حول عمل الصندوق ومجلس إدارته. ومع أن هذه الآلية قد تطرح بعض التحديات التشغيلية، يتم الاعتراف بالأشخاص المتنقلين اليوم كمستفيدين من التمويل المناخي.

وأشارت الدول المعنية أيضًا إلى أنه يجب على الأنشطة المدعومة من المؤسسات والصناديق القائمة ومتعددة الأطراف للتمويل المناخي أن تشمل اللاجئين ومهاجري المناخ أيضًا. فيساهم ذلك في إفساح المجال للأشخاص النازحين بسبب تغيّر المناخ للمشاركة في عملية اتخاذ القرار، ويعترف بدورهم كأطرافٍ فاعلة في تحقيق التغيير، ويضاعف فرص الاستثمار المناخي طويل الأمد في الاستجابات للتنقل البشري.

وأخيرًا، سوف تشارك منظمة الهجرة الدولية (IOM) في حوارٍ رفيع المستوى لتنسيق عمل الصندوق وتدابير التمويل الأخرى للخسائر والأضرار. ويؤكّد ذلك مجددًا على أهمية عمليات التنقل البشري في هذه النقاشات، كما في عملية اتخاذ القرار بشأن تخصيص التمويل.

ويؤكّد ذلك مجددًا على أهمية عمليات التنقل البشري في هذه النقاشات، كما في عملية اتخاذ القرار بشأن تخصيص التمويل. بالإضافة إلى ذلك، قد تساهم ميزتان في الصندوق في التشجيع على العمل الفعال في مجال التنقل البشري.

أولًا، يضع الصندوق حدًا أدنى من المخصصات لأقل البلدان نموًا (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، اعترافًا منه بالتأثيرات غير المتكافئة التي يحملها تغيّر المناخ على البلدان الأكثر ضعفًا وسكانها.[6] وثانيًا، يتم التشديد على ضرورة وصول المجتمعات المحلية إلى الصندوق من خلال المنح الصغيرة، ما يتيح للمهاجرين والنازحين واللاجئين الوصول المباشر إلى هذه الموارد.

ما هي الخطوات الواجب اتخاذها الآن؟ عقد مجلس إدارة الصندوق (وهو الهيئة الإدارية) والأمانة المؤقتة (التي توفر الخبرة المتخصصة والدعم لمجلس الإدارة) ثلاثة اجتماعات قبل المؤتمر التاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP29)، وسيلتقيان مرةً أخرى في عام 2024 لوضع هيكليات الصندوق وتحديد آليات عمله، بما في ذلك الوصول إلى الأموال وصرفها ومشاركة أصحاب المصلحة في عمل المجلس

ومن أجل تفعيل الإشارات إلى التنقل البشري في القرارات المتخذة في المؤتمر الثامن والعشرين (COP28) بالكامل، من الضروري بناء المعرفة حول الأنشطة التي يمكن تمويلها وتلك التي يتم تمويلها في الأساس. إلا أنه لم يتم إلا المرور سريعًا على الحاجات والأولويات ذات الصلة بهذه المحاور خلال مناقشات عام 2023، وذلك نظرًا لصعوبة إعطاء الأولوية لمواضيع محددة من بين النطاق الواسع من الآثار والاستجابات التي تُعتبر كلها مهمةً للمناقشات حول الخسائر والأضرار في البلدان المختلفة. إلا أنه وفيما تتّضح هيكلية الصندوق وآليات عمله، قد حان الوقت لإطلاق نقاشٍ محوري أكثر تفصيلًا.

ومن الضروري أن يُترجَم إدماج مسائل التنقل البشري في نطاق عمل صندوق مواجهة الخسائر والأضرار إلى إجراءاتٍ فعلية تعالج الأهداف الثلاثة التالية:

1. إضافة النزوح والآثار المترتبة عنه إلى فاتورة الخسائر والأضرار

يجب احتساب الموارد اللازمة لمعالجة وتيرة النزوح ومدته وتكاليفه والآثار المترتبة عنه في سياق تغيّر المناخ لدى تحديد حجم التمويل اللازم، وتوفير هذه الموارد من خلال الصندوق والترتيبات التمويلية الأخرى. وسيكون من الضروري أيضًا تعزيز كافة الجهود ذات الصلة لمعالجة كامل الحاجات الإنسانية والانتقالية وذات الصلة بالحلول الدائمة في العقود القادمة.

2. تخصيص التمويل المناخي لعمليات إعادة التوطين الشاملة المخطط لها

يجب توفير الموارد اللازمة لدعم البلدان المتأثرة في جهود إعادة توطين المجتمعات المحلية من المناطق المعرضة للخطر كملاذٍ أخير، حيث لا يعود التكيّف في الموقع الأساسي مجديًا. ويجدر أن تكون عمليات إعادة التوطين المخطط لها استشاريةً ومبنيةً على حقوق الإنسان، وأن تدعم التدخلات التي تعالج كافة أبعاد رفاه الأفراد والمجتمعات، ما يطيل هذه العمليات ويرفع تكاليفها. وفي غياب الموارد الملائمة للعمليات، غالبًا ما تحمل هذه الأخيرة المزيد من الخسائر والأضرار، في ظل تعطيل سبل العيش وخسارة الممارسات الثقافية وإضعاف الرخاء الاقتصادي والأمن البشري.

3. الاستثمار للاستفادة من الإمكانات الإيجابية للهجرة

يجب وضع المقاربات طويلة الأمد للخسائر والأضرار ودعمها، لتمكين البلدان الضعيفة من القيام باستثماراتٍ مبكرة واستباقية في الهجرة الآمنة. وينطوي ذلك على وضد السياسات والاستراتيجيات والخطط والاستثمارات اللازمة لامتصاص وصول المهاجرين الجدد وحماية حقوقهم وإتاحة الخدمات لهم أو تأمين فرص الهجرة الكريمة للأشخاص المعرضين للخطر.

ويمكن أن تشمل هذه العملية مخططات العمل أو لم شمل الأسرة أو التأشيرات الإنسانية من خلال إبرام اتفاقاتٍ ثنائية أو متعددة الأطراف.

تحقيق إمكانات الصندوق

تبرز عدة فرص لتفعيل العمليات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالتنقل البشري في الصندوق. ومن أبرز الجهود المبذولة في هذا السياق الأدلّة الفنية الثلاثة ذات الصلة التي أعدتها فرقة العمل المعنية بالنزوح التابعة لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار.

يقدّم الدليل الفني حول الوصول إلى التمويل *لتفادي آثار النزوح المرتبط بآثار تغيّر المناخ*[7] *والتخفيف منها ومعالجتها* لمحةً عامةً حول خيارات التمويل المتاحة للاستجابة للنزوح ضمن آليات التمويل المناخي، فضلًا عن القدرات والمتطلبات الفنية والعملية اللازمة للوصول إلى هذا التمويل.

أما *الدليل الفني حول تفادي الخسائر غير الاقتصادية والتخفيف منها ومعالجتها*[8] *في سياق التنقل البشري*، فيسعى إلى دعم الممارسين الوطنيين وصناع السياسات في تحديد الخسائر غير الاقتصادية المرتبطة بالتنقل البشري والاستجابة لها. وستقتضي الأنواع المختلفة من الخسائر غير الاقتصادية في سياق التنقل البشري تدخُّل جهات فاعلة مختلفة وتسخير خبراتٍ متنوعة. وسيكون من الضروري اعتماد مزيجٍ من المقاربات القطاعية التي تتراوح بين تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، وإدارة المنظومات، وتنفيذ المبادرات لتعزيز حفظ الثقافة والتماسك الاجتماعي.

وأخيرًا، يمكن الاستعانة *بالدليل الفني حول إدماج الروابط بين التنقل البشري*[9] *وتغيّر المناخ في عمليات التخطيط الوطنية لتغيّر المناخ، من أجل دعم البلدان في تطوير مقاربات* لمسألة التنقل البشري، وتحديثها وتنفيذها ضمن خططها الوطنية. وبما أن آليات عمل الصندوق لا تزال قيد التطوير، لم يتّضح حتى الآن ما إذا كان سيتعين على المستفيدين إثبات تكبُّد الخسائر والأضرار وحاجتهم للمساعدة، وكيفية إثبات ذلك. ويمكن الاستعانة بهذا الدليل في عمليات التخطيط الوطنية على غرار خطط التكييف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيًا، وعمليات تقييم الخسائر والأضرار على المستوى الوطني كما المحلي. هذا ويساهم العديد من المنظمات في تطوير قاعدة بيانات للتقييمات تحمل اسم DesInventar 2.0 بهدف تتبُّع الخسائر والأضرار المتكبّدة وآثارها. ومن المهم الاعتراف بهذه الجهود في علمية التطوير المستمرة للمقاربات والأدوات المعيارية للتقييم الشامل لتغيّر المناخ وآثاره.

الخطوات التالية

سيكون من الضروري عقد مناقشات وتنفيذ عمليات محددة مرتبطة بالمشاركة، من أجل تمكين مشاركة المهاجرين واللاجئين في عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالتمويل المناخي والعمل المناخي والإجراءات الداعمة ذات الصلة. ويجدر في هذا السياق التعامل مع عددٍ من التحديات العملية. وتضم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCC)، وهي الوكالة المعنية بتغيّر المناخ في الأمم المتحدة، تسع مجموعاتٍ تمثيلية تطرح مصالح ووجهات نظر متنوعة (بما في ذلك تلك المرتبطة بقطاع الأعمال والصناعة والمنظمات غير الحكومية البيئية والسكان الأصليين والمزارعين وغيرهم). إلا أنه ما من مجموعة تمثيلية معترف بها للمهاجرين والأشخاص النازحين، كما أنه ما من جهةٍ محددة تمثلهم في منتديات التخطيط الوطنية. وتشمل التحديات الإضافية في هذا الصدد الفرص المحدودة لمشاركة الممثلين عن هذه المجتمعات وتعاونهم بصورةٍ مجدية في عملية اتخاذ القرارات حول السياسات المناخية، وعدم توافر الموارد الكافية لدعم العمليات ذات الصلة.

أصدرت المنظمات التي تُعنى بمسائل التنقل البشري وتغيّر المناخ توصيات حول خطوات عملية للمستقبل.[10] ويمكن أن تشمل هذه الأخيرة العمل مع الشبكات القائمة من المنظمات الشعبية التي تمثل المهاجرين، وبناء قدرات الممثلين عنها للمساهمة في النقاشات حول السياسات المناخية، وإدماج هؤلاء الممثلين في المجموعات التمثيلية القائمة المشارِكة في المفاوضات المناخية.

وسيتعين على العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية تعزيز جهودها لتسريع تخصيص التمويل المناخي للتنقل البشري. ويجب أن تستفيد الصناديق المناخية القائمة، مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف وصندوق البيئة العالمية، من القرار المتخذ في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) والقاضي بتمويل المزيد من العروض التي تشمل مساهمة الأشخاص المتنقلين وتكون لمصلحتهم. وفي الموازاة، يجب تقديم المزيد من العروض المرتبطة بالنزوح وعمليات إعادة التوطين المخطط لها والهجرة إلى هذه الصناديق، ما يتطلب تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وغيرها من المنظمات المعنية بالتنقل البشري على تأمين التمويل المناخي.

وأخيرًا، على منظمة الهجرة الدولية أن تستفيد من مقعدها في الحوار رفيع المستوى بشأن الخسائر والأضرار لتعظيم الرسائل والأولويات الخاصة بمجتمع التنقل البشري الأوسع نطاقًا. ويجدر بالمنظمات العاملة على شؤون الهجرة، على وجه الخصوص، أن تعرض الاستثمارات التي سبق وقامت بها للاستجابة للتنقل الناتج عن تغيّر المناخ، وتظهر الحاجة إلى موارد إضافية من التمويل المناخي.

وفي حين يوفر القرار المتخذ في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين COP28 أساسًا للاستجابة للتنقل البشري في سياق تغيّر المناخ، سوف يتطلب ردم الفجوة في تخصيص التمويل المناخي بذل جهودٍ متواصلة لتحقيق آثار مهمة وإظهار الحاجات القائمة، فضلًا عن إبراز العمل ذات الصلة للحكومات والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات المناخية العالمية، يمكن للجهات الفاعلة في مجال التنقل البشري أن تؤدي دورًا أساسيًا في رسم معالم مشهدٍ تمويلي يدعم العمل الأكثر فعاليةً للوقاية من آثار تغيّر المناخ على الأشخاص الأكثر ضعفًا في البلدان المتأثرة به، والتخفيف منها ومعالجتها.

إليانا سنزيانا بوشكاش
خبيرة أولى في الهجرة المناخية، منظمة الهجرة الدولية
ispuscas@iom.int
linkedin.com/in/ileana-sinziana-puscas-2604ab4a/

لورينزو غوادانيو
منسق مشاريع، منصة النزوح المتعلق بالكوارث
lorenzog@unops.org
linkedin.com/in/lorenzo-guadagno-63ab4915/

يودّ المؤلفان التقدّم بخالص الشكر إلى الزملاء والزميلات من مجموعة التعاون بشأن الخسائر والأضرار (Loss and Damage Collaboration) وفرقة العمل حول تحديات النزوح والتنقل البشري (Working Group on the Challenges of Displacement and Human Mobility) التابعة لها والمجموعة الاستشارية بشأن التنقل البشري وتغيّر المناخ (Advisory Group on Human Mobility and Climate Change) على إغنائهم النقاشات المنعقدة حول هذا الموضوع على مدى العامين الماضيين والتي استلهم منها المؤلفان بعض الأفكار لدى كتابة هذا المقال.

إخلاء المسؤولية: إن الآراء الواردة في هذا المنشور تعود للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة الهجرة الدولية أو منصة النزوح المتعلق بالكوارث.

1. مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) (2024) التقرير العالمي حول النزوح الداخلي (Global Report on Internal Displacement) bit.ly/idmc-grid-2024
2. مجموعة البنك الدولي (2021) "تغيّر المناخ قد يجبر 216 مليون شخص على الهجرة..." (Climate change could force 216 people to Migrate...) bit.ly/climate-change-migrate-ar
3. bit.ly/mapping-human-mobility
4. bit.ly/fund-loss-damage
5. bit.ly/pledges-fund-loss-damage
6. انظر منظمة الهجرة الدولية (IOM) (2019) تغيّر المناخ والهجرة في البلدان الضعيفة (Climate Change and Migration in Vulnerable Countries) bit.ly/climate-change-vulnerable-countries
7. bit.ly/un-teaser-5-technical-guide
8. bit.ly/un-technical-guide
9. bit.ly/un-teaser-6-technical-guide
10. bit.ly/participation-loss-damage

تطبيق التحليل متعدد القطاعات على تمويل الاستجابة للنزوح القسري

بورفي ب. باتل وأديثيا براكاش

لا تزال المحادثات حول النزوح القسري تركز، في الكثير من الحالات، إما على المناخ وإما على الصراع. ولكن في الواقع، غالبًا ما ينتج هذا النزوح عن عوامل متعددة تتطلب انتهاج مقاربة تركز أكثر على التحليل من أجل تمويل الاستجابة للنزوح القسري.

فيضانات في نيو أورلينز بعد إعصار كاترينا. أيلول/سبتمبر 2005. حقوق الصورة: الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA)/ كلايمت فيجولز (Climate Visuals)

مع ارتفاع عدد النازحين قسرًا، سعت الجهات الفاعلة الدولية إلى التأكيد على أهمية تأثير المناخ على النزوح واسع النطاق للسكان. وينعكس ذلك في آليات التمويل التي تتم إتاحتها للاستجابة للأزمات الإنسانية، مثل حساب العمل المناخي التابع للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وصندوق الأمم المتحدة للاستجابة للخسائر والأضرار الذي تم إطلاقه مؤخرًا. لكن التركيز الضيق على الصدمات المناخية لا يأخذ في الاعتبار العوامل المعقدة التي تساهم في النزوح القسري.

الروابط بين الصدمات المناخية والصراع

شدد بعض المناصرين البارزين على أهمية زيادة التمويل المتعلق بالمناخ ضمن الميزانيات الإنسانية الشاملة، معتبرين أن هذه الزيادة ضرورية لتوسيع نطاق المناقشات حول الهجرة القسرية، كي تشمل معالجة انعدام الأمن المناخي بدلًا من أن تركز حصرًا على نزوح السكان المرتبط بالصراعات. لكن هذا النموذج، الذي يضع المناخ من جهة والصراع من جهة أخرى، يمثل انقسامًا زائفًا. فعلى الرغم من أن الصدمات المناخية واسعة النطاق يمكن أن تساهم بالفعل في زعزعة استقرار منطقة ما، غالبًا ما تتداخل المناطق التي توصف بأنها الأكثر عرضة للتأثر بالمناخ مع المناطق الأكثر عرضة للتأثر بالصراع. وتشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن "...ما يقرب من ثلثي طالبي

اللجوء واللاجئين النازحين حديثًا في عام 2022 ينتمون إلى 15 دولة معرضة بشدة للتأثر بتغيّر المناخ".

يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ، من خلال تأثيره على العوامل الدافعة للصراع، إلى تفاقم مخاطر الحماية الحالية التي تعاني منها المجتمعات النازحة، أو إلى توليد مخاطر جديدة. وقد يؤدي ذلك إلى نزوح ثانوي أو ثالث، حيث يتعرض المجتمع النازح أصلًا لمخاطر إضافية نتيجة صدمة مناخية. وبالرغم من أن الأبحاث أظهرت أنه لا يمكن استخلاص علاقة سببية مباشرة بين عوامل الصراع وعوامل المناخ، إلا أن هذين العاملَين الدافعَين غالبًا ما يتقاطعان في ديناميات النزوح القسري. وعادةً ما يكون أثر كل من هذين العاملَين على نزوح السكان، وطريقة تفاعلهم، مرتبطًا بالسياق ويعتمد بشكل كبير على الديناميات المحلية.

وتقر المفوضية بهذه الصلة، إذ تشرح كيف يمكن للاعتبارات المناخية أن تؤثر في التحليل التقليدي الذي يُنفذ لتحديد وضع اللاجئين، وكيف أنها تبيّن الحاجة إلى اعتماد أشكال قانونية أخرى من الحماية القانونية الدولية:

"لا توجد قواعد خاصة تحكم كيفية البت في طلبات اللجوء المتعلقة بالآثار السلبية لتغيّر المناخ والكوارث، لكن لا ينبغي أن يقتصر تقييم طلب الحصول على الحماية الدولية، وفق الأساليب التي تعتمدها سلطات اللجوء الوطنية، على حدث أو كارثة ناتجة عن تغيّر المناخ بصورة محدودة، باعتبارها مجرد مخاطر طبيعية أو مخاطر طبيعية في المقام الأول. إذ قد يؤدي حصر نطاق التركيز على هذا النحو إلى الفشل في التعرف على العناصر الاجتماعية والسياسية التي تساهم في تعميق آثار تغيّر المناخ أو آثار الكوارث، أو تفاقم بسببها، وكيفية تفاعل هذه العناصر مع دوافع النزوح الأخرى، بما في ذلك الصراع أو التمييز."

فوائد التحليل متعدد العوامل عند النظر في العوامل الدافعة للنزوح

في الحقيقة، ليس المناخ والصراع سوى عاملَين من بين العوامل المركّبة المتعددة التي تؤثر في بدء حركة النزوح القسري على نطاق واسع، ولكنهما عاملان غالبًا ما يتمتعان بأهمية كبيرة عند إجراء تحليل عام للعوامل الأساسية الكامنة وراء النزوح. وتشمل العوامل الأخرى التي تساهم في خطر النزوح المرتبط بالمناخ: عدم المساواة، والتوترات الاجتماعية، وضعف البنية التحتية، ومحدودية سبل العيش والوصول المحلي إلى الموارد، وملكية تلك الموارد، والتهميش القانوني/السياسي، وسحب الاستثمار السابق، وضعف الحوكمة، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والافتقار إلى الإرادة السياسية لمعالجتها. بالتالي، يجب أن ينتقل تمويل النزوح القسري إلى نموذج متعدد العوامل، حيث ترتبط أهمية كل عامل بالسياق وكيفية تأثيره في قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

يبدو إجراء تحليل متعدد العوامل، للنظر في العوامل الدافعة للنزوح القسري، أمرًا منطقيًا وبديهيًا عند اعتبار السياقات في العالم الحقيقي، لأن وجود عامل وحده لا يكفي في كثير من الأحيان لإحداث نزوح جماعي طويل الأجل، فعلى سبيل المثال لا يؤدي حدث مناخي شديد وحده دائمًا إلى نزوح السكان.

دراسات حالة: كيف أثرت الصدمات المناخية على السكان في الهند والولايات المتحدة

يمكن أن تؤدي الأحداث المناخية الأوسع نطاقًا إلى نسبة نزوح أقل للسكان، إذا أثرت على مجتمعات تتمتع ببنية تحتية ومرونة اقتصادية جيدة، في حين يمكن أن تتسبب الصدمات الأصغر نطاقًا في زيادة نسبة نزوح السكان، إذا أصابت المجتمعات الفقيرة التي تعاني من ضعف البنية التحتية ومحدودية الوصول إلى سبل العيش والموارد، وهذا أمر يوضحه تحليل آثار الفيضانات في مناطق مختلفة من الهند.

حدثت فيضانات في كيرلا في الهند في عام 2018 بعد هطول 2,346 ملم من الأمطار، ما أثر على 5.4 مليون شخص (منهم 1.4 مليون نازح) وأسفر عن أضرار اقتصادية أكبر بكثير من فيضانات عام 2007 في بيهار (التي نتجت عن 83 ملم فقط من الأمطار)، والتي أدت إلى أضرار اقتصادية أقل لكن أثرت على 20 مليون شخص. من المحتمل أن يكون الضرر الاقتصادي الأقل الذي سُجل في ولاية بيهار متوافقًا مع انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية قبل الفيضانات، وهو أمر من المرجح أن يكون قد ساهم أيضًا في

تأثير الفيضانات على عدد أكبر بكثير من الناس.[1]

هذا ويمكن ملاحظة اختلافات في أثر الصدمات المناخية في المناطق الأكثر تقدمًا اقتصاديًا أيضًا. في الولايات المتحدة مثلًا، كان إعصار كاترينا إعصارًا من الفئة 3 عند وصوله إلى اليابسة في نيو أورلينز في عام 2005، وتسبب بتشريد أكثر من 250,000 من سكان نيو أورلينز. بالمقارنة، ضرب إعصار هارفي الأقوى من الفئة الرابعة هيوستن في عام 2017 وشرد 40,000 شخص فقط، تسبب كلا الإعصاران بأضرار تُقدر قيمتها المتوسطة بحوالي 125 مليار دولار.[2] ويعزى التفاوت في أعداد النازحين بين كاترينا وهارفي إلى حد كبير إلى التأهب للكوارث والبنية التحتية، حيث وسَّعت هيوستن تدابير مقاومة الفيضانات، بما في ذلك أنظمة حواجز الفيضانات (ضفاف الفيضانات) والجدران العالية لصد لفيضانات.

استخدام التحليل متعدد العوامل للتنبؤ بالنزوح

عندما تتداخل عدة صدمات، وتحصل بقوة كافية، فإنها تؤدي إلى نزوح يُكثف أنماط الهجرة الموجودة مسبقًا. وبالتالي فإن القوة الدافعة الحقيقية وراء الهجرة القسرية واسعة النطاق هي الافتقار إلى المرونة في وجه الوقع المشترك للعوامل المتعددة التي تؤثر، مجموعةً، على قدرة مجتمع ما على البقاء في منازله. لذلك، يتمثل التحدي في التخطيط مسبقًا للنقطة التي تتفاقم عندها العوامل بما يكفي لتقويض المرونة وإجبار الناس على الانتقال. ويجب تعديل آليات التمويل لتتمكن من التخفيف أو الاستجابة بسرعة للعوامل التي تؤدي إلى النزوح على نطاق واسع.

تتمثل إحدى طرق تعزيز التحليل متعدد العوامل، في تطوير نماذج تنبؤية تعطي أهمية لعوامل مختلفة في السياق المحلي (التوترات المحلية وإمكانية التأثر بالمناخ والبنية التحتية المرنة والثروة والموارد على مستوى المجتمع والحوكمة القوية والفئات المهمشة وما إلى ذلك) من أجل تحديد احتمالية تسببها بالنزوح القسري في المستقبل، حيث يمكن ترجيح كل عامل وفقًا لأهميته أو احتماله في كل سياق.

بدأت بعض نماذج التحليلات التنبؤية الآن بالاتجاه نحو نهج مماثل، على الرغم من أن أهمية العوامل المتنوعة يمكن أن تختلف حسب تركيز الجهة الفاعلة. فعلى سبيل المثال يقوم نموذج fatalities002 للتنبؤ بالوفيات الناجمة عن الصراع ضمن نظام الإنذار المبكر بالعنف والآثار (Violence and Impacts Early-Warning System)، الذي طوره اتحاد أبحاث بقيادة جامعة أوبسالا ومعهد أبحاث السلام في أوسلو (Uppsala University and Peace Research Institute Oslo)، باستخدام السياق السياسي ومؤشرات الديمقراطية ومؤشرات التنمية والبيانات المناخية من بين المدخلات في النموذج. تقوم الوكالات الإنسانية أيضًا بتعديل تحليلها، فيتنبأ مشروع جيتسون (Jetson) التابع للمفوضية مثلًا بالنزوح القسري، ولدى برنامج الأغذية العالمي نموذج للتنبؤ بانعدام الأمن الغذائي، ونشر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نموذج تمويل يقوم على التنبؤ للسماح بالاستجابة السريعة المبكرة لنشر الموارد. ويمكن تعميم هذه الأنواع من الجهود أو الأدوات في جميع مناطق ومستويات التنفيذ، لا سيما على المستوى الميداني.

يجب أن يدفع التحليل متعدد العوامل أيضًا الجهات الفاعلة الإنسانية إلى العمل بفعالية أكبر في المجالات التي تتداخل فيها جهود التطوير والعمل الإنساني، وبالأخص إذا كان التحليل المنسق قادرًا على مساعدة الوكالات الإنسانية على تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية والاستعداد مسبقًا للاستجابة المحتملة للكوارث. كما يمكن أن يساعد تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في تقليل خطر نزوح المجتمعات للمرة الثانية أو الثالثة.

سبيل المضي قدمًا

من شأن اعتماد نهج التحليل متعدد العوامل أن يؤثر على التمويل المتاح للاستجابة الطارئة للنزوح القسري. ويجب أن يكون التنسيق والتمويل مرنَين بما فيه الكفاية لتحديد الأسباب الجذرية والاستجابة لها، سواء كتدبير وقائي أو عند نشوب أزمة، بطريقة تحول دون العزل بين مختلف البرامج الإنسانية والإنمائية. كما يمكن لآليات التمويل الموجودة مسبقًا، مثل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، معالجة هذه

المشكلة من خلال تجميع الأموال المخصصة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية بهدف التعامل مع استجابات النزوح.

يتمثل الاقتراح الثاني في إنشاء نموذج لإدارة المخاطر يدمج إطار التحليل متعدد العوامل للتنبؤ بأزمات النزوح. ويمكن التعبير عن عوامل مثل قابلية التأثر بالمناخ، واحتمالية وقوع الصراع، والعوامل السياقية الأخرى، على شكل مقاييس موحّدة لتوجيه استخدام الموارد بكفاءة. في حين أنه يتم طلب تمويل الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية عادةً عند حدوث نزوح جماعي للسكان، من شأن السماح باستخدام أموال التنمية للاستجابة إلى الأزمات أن يؤكد صراحة على حقيقة أن البنية التحتية الضعيفة، وخيارات سبل العيش المحدودة، هي بحد ذاتها عوامل مساهمة كبيرة في نزوح السكان الجماعي.

وتكتسي آليات هذا التمويل أهمية أيضًا. تستهدف بعض صناديق المناخ في قطاع التنمية تطوير الأعمال التجارية الهادفة للربح، أو تأتي في شكل قروض يجب سدادها. وبحسب كيفية صياغة الشروط أو تنفيذها، يمكن أن تتسبب بإثقال كاهل المجتمعات بالديون بطريقة تزيد من إعاقة الانتعاش. لذلك، أدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فترات إيقاف مؤقتة للديون إلى عمليات السداد وغيرها من عمليات الإعفاء في بعض هذه الحالات. وتعمل بعض صناديق التنمية المتعلقة بالمناخ على تقديم منح، حيث إن صناديق المناخ الكندية للبلدان النامية، والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها التابع للبنك الدولي (Global Facility for Disaster Risk Reduction and Recovery)، والصندوق الخاص لتغير المناخ التابع لمرفق البيئة العالمية (Global Environment Facility)، وصندوق التكيف (Adaptation Fund) التابع للأمم المتحدة، تقدم جميعها منحًا للتكيف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها والحد من مخاطر الكوارث، وهي مجالات عمل تهدف (من الناحية النظرية) أيضًا إلى التطرق إلى المخاوف المتعلقة بالنزوح الجماعي المحتمل للسكان. لكن المنح بحد ذاتها محدودة، وعلى عكس القروض ذات شروط السداد المواتية، قد تنتهي المنح بعد الدفعة الأولية من دون تجديدها لتقديم دعم إضافي في المستقبل. ويُعدّ التنسيق بين القطاعين التنموي والإنساني أمرًا ضروريًا لتحديد أفضل الحلول لكل سياق.

وفي حين تفصل بعض الخطوط الواضحة بين أنواع الأنشطة التي ينبغي أن يمولها، ويمولها بالفعل، قطاع الاستجابة الإنسانية مقابل قطاع التنمية الدولية، تتلاشى هذه الخطوط أكثر فأكثر مع تزايد أعداد الأفراد النازحين قسرًا في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يجب الأخذ في الاعتبار أن تحليل النزوح القسري، وحشد التمويل المخصص للاستجابة إليه، هما مسؤولية مشتركة تجمع بين قطاعات متعددة.

بورفي ب. باتل

زميلة زائرة لشؤون النزوح والهجرة المناخية، غيتواي هاوس (Gateway House): المجلس الهندي للعلاقات العالمية، الهند

زميلة الشؤون الدولية في الهند، مجلس العلاقات الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية

linkedin.com/in/purvippatel

أديثيا براكاش

مساعد باحث، غيتواي هاوس (Gateway House): المجلس الهندي للعلاقات العالمية، الهند

linkedin.com/in/adithya-prakash-a6054a217/

1. *ليس هطول الأمطار في حد ذاته مقياسًا مثاليًا، حيث إن العديد من العوامل الأخرى، مثل التضاريس والتشبع الأرضي مسبقًا وفشل السدود وحواجز الفيضانات وما إلى ذلك، يمكن أن يؤثر أيضًا على نشوء الفيضانات الشديدة. لكن لا يتوفر حتى الآن مقياس موحّد لشدة الفيضانات يمكن مقارنته بالكوارث الطبيعية الأخرى مثل الأعاصير والزلازل.*
2. *ذا داتا سينتر (The Data Center) (2016): "حقائق الخصائص: أثر كاترينا" (Facts for Features: Katrina Impact)*
   bit.ly/katrina-data

تمويل استجابة البرازيل للنازحين الفنزويليين: الآثار المترتبة والدروس المستفادة

كلاوديو أنتونيو كلاوس جونيور

دراسة لكيفية تمويل البرازيل لاستجابتها للنزوح من فنزويلا بهدف استخلاص نتائج تحليلية أساسية تتعلق بفعالية هذه الآليات. تثير الدراسة أيضًا أسئلة مهمة حول سياسات الهجرة والمعونة وحماية حقوق الإنسان.

شهدت أمريكا اللاتينية تحولات جيوسياسية واقتصادية كبيرة على مدى العقد الماضي، وبرزت الأزمة في فنزويلا باعتبارها عاملًا حاسمًا يزعزع الاستقرار وتترتب عنه آثار بعيدة المدى. فواجهت فنزويلا منذ عام 2017 تراجعًا اقتصاديًا حادًا اتسم بفرط التضخم واضطرابات سياسية ونقص السلع الأساسية، مما أفضى إلى أزمة إنسانية. وتسببت هذه الأزمة بإجهاد النسيج الاجتماعي لفنزويلا وأدت إلى إحدى أهم تدفقات الهجرة في تاريخ أمريكا اللاتينية، حيث بدأ الملايين باللجوء إلى مختلف أنحاء المنطقة ولا سيما في البرازيل.

وأصبحت البرازيل استجابة لذلك مضيفًا أساسيًا للنازحين الفنزويليين، مما تسبب بتحديات وفرص للبلاد إذ تُعد البرازيل موطنًا لأكثر من 501,000 فنزويلي (اعتبارًا من أغسطس/آب 2023 وفق منظمة إيكابس (ACAPS))[1]، وهذا يجعل فنزويلا بلد المنشأ الرئيسي للمهاجرين في البرازيل. وتعترف البرازيل بأغلبية الفنزويليين النازحين بصفتهم لاجئين ولديها أيضًا إجراءات معمول بها تمكّن الفنزويليين النازحين من الحصول على الإقامة الدائمة.[2]

استلزم تدفق اللاجئين الفنزويليين استجابة قوية ومنسقة للنزوح تدعمها شبكة معقدة من الآليات المالية. وليست هذه الآليات مجرد أدوات لوجستية أو اقتصادية، ولكنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا التعاون الدولي والاستقرار الإقليمي وحماية حقوق الإنسان. يمكن لتحليل هذه الاستراتيجيات المالية بقصد فهم آثارها، والكشف عن أوجه القصور فيها والبحث عن التحسينات الممكنة، أن يضمن ألا تلبي الاستجابة الاحتياجات الفورية فحسب وإنما أن تعزز أيضًا التكامل والاستقرار على المدى الطويل

استجابة البرازيل المالية لأزمة النزوح الفنزويلية

كانت استجابة البرازيل المالية لأزمة النزوح الفنزويلية شاملة واستراتيجية وشملت طبقات متعددة من التمويل والتعاون، بحيث خصصت الحكومة البرازيلية موارد مالية كبيرة لدعم مبادرات مثل عملية الترحيب (Operation Welcome)[3] التي توفر الخدمات الأساسية، بما في ذلك الوثائق والمأوى الفوري وبرامج إعادة التوطين للمهاجرين الفنزويليين. وحصل هذا الجهد الوطني إلى دعم كبير من المساعدات الدولية التي قدمتها منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن مساهمات مختلف الحكومات الأجنبية، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي، مما حسّن قدرة الاستجابة واستدامتها.

بالإضافة إلى ذلك، عززت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة من إثراء هذه الجهود وساهمت في توسيع نطاق وفعالية المبادرات. هذا وسهّل هذا التعاون مجموعة من الخدمات، بدءًا من المساعدة في التوظيف ووصولًا إلى برامج الإدماج الثقافي التي تلبي الاحتياجات الفورية وأهداف الإدماج طويلة الأجل للمهاجرين. على سبيل المثال، أدت المنظمات غير الحكومية مثل مؤسسة إيه إس في آي (ASVI Foundation)[4] وإنستيتوتو 58+ (Instituto +58)[5] دورًا حاسمًا في توفير دروس اللغة والتدريب المهني والمساعدة القانونية، مما ساعد الفنزويليين على التغلب على تعقيدات الاندماج في بلد جديد. كما ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[6] والمنظمة الدولية للهجرة والبعثات الدبلوماسية الدولية في البلاد بعدة موارد شملت ما يقرب من 15 مليون دولار في تمويل التنمية في البلاد.

كما ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[6] والمنظمة الدولية للهجرة والبعثات الدبلوماسية الدولية في البلاد بعدة موارد شملت ما يقرب من 15 مليون دولار في تمويل التنمية في البلاد. وقد مكّنت هذه الشراكات من نشر الموارد بصورة أسرع وأكثر مرونة في تلبية الاحتياجات الديناميكية للسكان الفنزويليين في البرازيل.

بالتالي، عطلت هذه الاستراتيجيات المالية الحديثة بشكل فعال النماذج التقليدية للاستجابة الإنسانية التي تقودها الحكومة وحدها، وقد أدخلت نهجًا على قدر أكبر من اللامركزية يسمح بتقديم خدمات مخصصة تفيد الفنزويليين النازحين بشكل مباشر. وأدى هذا التحول إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد وتأثير أكبر على رفاه الفنزويليين وإدماجهم في المجتمع البرازيلي. ومن خلال جهود التمويل متعددة الأوجه هذه تُظهر البرازيل نهجًا استباقيًا وإنسانيًا لإدارة إحدى أهم أزمات النزوح في المنطقة.

ومن خلال جهود التمويل متعددة الأوجه هذه تُظهر البرازيل نهجًا استباقيًا وإنسانيًا لإدارة إحدى أهم أزمات النزوح في المنطقة.

استراتيجية الاستيعاب الداخلي: إعادة توطين الفنزويليين داخل البرازيل كانت استجابة البرازيل لأزمة الهجرة الفنزويلية متعددة الأوجه، وتمثلت إحدى المبادرات الرئيسية في استراتيجية الاستيعاب الداخلي.[7] وهدف هذا البرنامج الذي تم إطلاقه لإدارة تدفق اللاجئين إلى إعادة توزيع الفنزويليين النازحين من ولاية رورايما الحدودية المكتظة إلى أجزاء أخرى من البرازيل. وسهلت الاستراتيجية الوصول إلى فرص أفضل والاندماج في سوق العمل الرسمي، مما خفف بشكل كبير من العبء الأولي على المناطق الحدودية.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال توفير الدعم اللوجستي مثل النقل والوثائق والمساعدة الإسكانية الأولية، عملت الاستراتيجية على توزيع التأثير الديموغرافي والاقتصادي على مختلف أنحاء البرازيل، وعززت أيضًا اندماج الفنزويليين على المدى الطويل، مما سمح لهم بالمساهمة في التنوع الاقتصادي في البرازيل وإعادة بناء حياتهم في ظل ظروف أكثر استقرارًا. ويعكس نجاح برنامج الاستيعاب الداخلي فعاليته في مساعدة اللاجئين على تأسيس حياة جديدة في المناطق التي تتمتع بفرص عمل إضافية وظروف معيشية أفضل، كما يتضح من العدد الكبير من الفنزويليين الذين شاركوا فيه. فلا يدعم هذا النهج اللاجئين فحسب بل يوزع أيضًا فوائد وتحديات الهجرة بشكل أكثر توازنًا بين الأراضي الشاسعة في البرازيل.

ومن خلال دمج الشركات الخاصة في برنامج الاستيعاب الداخلي، نجحت الحكومة البرازيلية في الاستفادة من صناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات لتوفير التدريب المهني المستهدف وفرص العمل للفنزويليين الذين تم نقلهم. على سبيل المثال، وظّفت أدامي إس إيه (Adami S/A)، وهي شركة تغليف وخشب في سانتا كاتارينا، 36 لاجئًا فنزويليًا تمت إعادة توطينهم من رورايما، مما وفر لهم فرص العمل وأيضًا إمكانية الاستفادة من الإسكان والدعم الاجتماعي والتدريب الفني من خلال مشروع Acolhidos por Meio do Trabalho (الترحيب من خلال العمل).[8] ولا يؤدي هذا النهج المستهدف إلى تسريع اندماج اللاجئين فحسب بل يدعم أيضًا استقرارهم الاقتصادي وإدماجهم الاجتماعي على المدى الطويل.

تقديم الدعم القانوني للفنزويليين في البرازيل

تشمل إحدى المبادرات البارزة، التي نتجت عن الاستجابة لأزمة النزوح الفنزويلية، برنامج العدالة بلا حدود (Justicia sin Fronteras)[9] الذي تديره محكمة العدل في ولاية رورايما بالشراكة مع القاضي الفنزويلي[10] أوزوالدو خوسيه بونس بيريز (Oswaldo José Ponce Pérez) الذي يعيش الآن في البلاد. يُقدم هذا البرنامج خدمات التسوية المدنية للمهاجرين الفنزويليين المرتبطة مباشرة بقضايا مثل الاعتراف بالأبوة والاعتراف النقابي المستقر ودعم الطفل وحضانة القاصرين. بالإضافة إلى ذلك، يعالج البرنامج طلبات مثل تسجيل الأطفال المولودين في البرازيل وتصحيحات الوثائق والتحرر (العملية التي بموجبها يصبح الشخص دون سن 18 عامًا حرًا بموجب القانون من وصاية والديه أو الأوصياء) ومسائل القضاء المدني الأخرى.

وأتت هذه المبادرة كاستجابة تعاونية لقضايا الهجرة المتزايدة في ولاية رورايما، وساعد في

إنشائها اتفاق تعاون قضائي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحيث تسمح هذه الشراكة بعقد الإجراءات باللغة الإسبانية وتلبية الاحتياجات اللغوية للاجئين الفنزويليين. يؤدي البرنامج دورًا أساسيًا في استجابة البرازيل للنزوح من خلال تخفيف الضغط المالي على الموارد العامة، ويحل القضايا المدنية الرئيسية الضرورية لاندماج الفنزويليين في المجتمع. ويُمكّن هذا الدعم الأفراد النازحين من الوصول بسهولة أكبر إلى فرص العمل والتعليم والخدمات الاجتماعية مما يقلل من اعتمادهم على المساعدات الطارئة وغيرها من الموارد التي تُمولها الدولة. وبالتالي لا يلبي البرنامج الاحتياجات القانونية العاجلة فحسب، بل يساعد أيضًا في ضمان اتباع نهج أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة لإدارة أزمة النزوح في البرازيل.

التبعات والتعلم

تكشف دراسة استراتيجيات التمويل التي تستجيب لأزمة النزوح الفنزويلية في البرازيل عن نهج معقد ولكنه مبتكر يجمع بين العمل الحكومي والتعاون الدولي ومشاركة القطاع الخاص. ولم يدعم هذا المزيج الاحتياجات الإنسانية الفورية فحسب، بل سهّل أيضًا اندماج المهاجرين الفنزويليين على المدى الطويل في المجتمع البرازيلي. لكن الاعتماد على مصادر التمويل المتنوعة والشراكات يطرح أيضًا بعض التحديات، ومنها الحاجة إلى التزام مستدام من جميع أصحاب المصلحة وضرورة التكيف باستمرار مع الاحتياجات المتغيرة للاجئين.

وتترتب عن هذه النتائج آثارٌ عميقة في كل من السياسة والممارسة، إذ إنها تُشير إلى أن اتباع نهج شامل يجمع بين مختلف أصحاب المصلحة يمكن أن يعزز فعالية تمويل الاستجابة للنزوح، لكن تدعو الحاجة إلى مزيد من البحث لتحسين هذه الآليات وضمان إمكانية توسيعها واستدامتها.

مع استمرار تطور قضايا النزوح العالمية، ثمة حاجة ملحة لإيجاد حلول تمويل أكثر شمولًا وابتكارًا بقيادة مجتمعية. ومن الأهمية بمكان أن تتعلم البلدان في جميع أنحاء العالم من تجارب البرازيل وأن تستكشف نماذج تعاونية مماثلة لا تعالج الأزمات الفورية فحسب وإنما تدعم أيضًا رفاه السكان النازحين على المدى الطويل. ويجب أن تهدف هذه الجهود إلى تعزيز القدرة على الصمود وتعزيز الإدماج الاجتماعي وضمان إتاحة الفرصة لجميع الأفراد للمساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم الجديدة.

كلاوديو أنتونيو كلاوس جونيور

طالب ماجستير عالمي محترف في القانون في جامعة تورنتو في كندا وأستاذ في جامعة ألتو فالي دو ريو دو بيكسي (Universidade Alto Vale do Rio do Peixe)، البرازيل

claudio.klaus@mail.utoronto.ca

linkedin.com/in/claudioklaus

1. www.acaps.org/en/countries/brazil
2. انظر مركز سياسات الهجرة (Migration Policy Centre) (2022) "مهاجرون أم لاجئون؟ لنتعامل مع كليهما. تتحدى استجابة البرازيل للنزوح الفنزويلي التعريفات القانونية" ('Migrants or refugees? Let's do both. Brazil's response to Venezuelan displacement challenges legal definitions') bit.ly/mpc-migrants-or-refugees-lets-do-both
3. bit.ly/iom-brazil-relocation-venezuelans
4. bit.ly/integration-venezuelans-brazil
5. bit.ly/empowering-venezuelan-immigrants-brasilia
6. bit.ly/usaid-iom-venezuelan-integration-brazil
7. bit.ly/interiorization-strategy
8. bit.ly/welcomed-through-work
9. bit.ly/justice-without-borders
10. bit.ly/venezuelan-judge.

تكلفة المخيمات التي لا يمكن إحصاؤها، وتأثيرها على استدامة الاستجابة للاجئين

لوسي إيرل وكيت كروفورد ومارغريتا غارفياس رويو

يفتقر التمويل المخصص للمياه والصرف الصحي والنظافة لخدمة اللاجئين السوريين في الأردن إلى الشفافية من حيث كيفية إنفاقه ومواقع الإنفاق، مما يؤثر في إمكانية التخطيط لاستجابة أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة ويثير أسئلة ينبغي أن يجيب عليها القطاع.

تكرر الجهات الفاعلة الإنسانية في الأردن حقيقةً مفادها أنه، في حين تأوي المخيمات نسبة 20% فقط من اللاجئين السوريين، هي تتلقى 80% من التمويل الإنساني. وكان هذا التناقض في التمويل والاهتمام بين سكان المخيمات وسكان المواقع الحضرية هو الدافع الأولي لمشروع بحثي قام به المعهد الدولي للبيئة والتنمية (International Institute for Environment and Development) طرح السؤال التالي: "ما الذي يمكن تحقيقه من حيث البنية التحتية المستدامة وتحسين الخدمات الأساسية للجميع (النازحين والمضيفين) لو لم تُبنَ المخيمات بالأصل؟" اختار فريق البحث التركيز على مجال المياه والصرف الصحي والنظافة، والذي يشكل مصدر قلق خاص في الأردن، وهو أحد أشد البلدان معاناة من ندرة المياه في العالم.

يهدف المشروع إلى مقارنة التكاليف الفعلية للمياه والصرف الصحي والنظافة في مخيم الزعتري مع التكاليف المقدرة لمجموعة من سيناريوهات المياه والصرف الصحي في حي يستضيف اللاجئين في مدينة المفرق. في بداية المشروع الأصلي كان يُعتقد أنه من الممكن الحصول على بيانات مالية حول إنفاق المياه والصرف الصحي والنظافة في الزعتري. وتوثّق هذه المقالة كيف بدا في نهاية المطاف أن هذه المعلومات غير معروفة، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن تصميم استجابة أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاجئين، إذ يتسبب الفشل في تسجيل البيانات المالية بطريقة شفافة وشاملة بإعاقة التفكير في تقديم خدمة مهمة مثل المياه والصرف الصحي والنظافة وتحسينها. وعلى نطاق أوسع، فإن الميل إلى تسجيل الإنفاق حسب القطاع بدلًا من الموقع يمنع أي شكل من أشكال تحليل التكلفة والعائد على دعم مختلف فئات اللاجئين (على سبيل المثال في المخيمات مقارنة بالمناطق الحضرية).

المياه والصرف الصحي والنظافة في مخيم الزعتري - توترات سياسية وقرارات مكلفة

يستضيف الأردن إحدى أكبر مجموعات اللاجئين من حيث نصيب الفرد في العالم، حيث سعت جنسيات مختلفة إلى العثور على الأمان ضمن حدود الدولة الأردنية منذ تأسسها. وشهد عام 2012 أحدث وصول واسع النطاق للاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا. وسجلت الأمم المتحدة حتى تاريخه أكثر من 630,000 لاجئ سوري وتقدر الحكومة الأردنية وصول المجموع إلى أكثر من مليون لاجئ، بما في ذلك اللاجئين غير المسجلين.

ومع بدء ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعبرون الحدود بشكل كبير في عام 2012، قامت الحكومة الأردنية ببناء مخيم الزعتري بدعم من الأمم المتحدة. ووصل عدد سكان المخيم عند الذروة في أبريل 2013 إلى حوالي 200 ألف. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من اللاجئين غادروا المخيم إما عن طريق "الكفلاء" الأردنيين، ما سمح لهم بالاستقرار في المجتمعات المضيفة، أو من دون إذن رسمي. مواستقر عدد سكان الزعتري في عام 2014 عند حوالي 80,000 نسمة ولا يزال عند المستوى نفسه، كما شيدت الحكومة مخيمًا ثانيًا، وهو مخيم الأزرق (افتتح في عام 2014) الذي يضم حوالي 40 ألف شخص. ويعيش ما يقرب من 20% من اللاجئين السوريين في الأردن في مخيمات بينما يعيش 80% منهم إلى حد كبير

في المناطق الحضرية في المفرق وإربد وعمان.

وكانت منظمة اليونيسف مسؤولة عن المياه والصرف الصحي والنظافة للاجئين في الأردن منذ عام 2012، عندما تولت هذه المسؤولية بناءً على طلب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال السنوات الأولى، كانت اليونيسف تعمل على الرغم من المقاومة الشديدة تجاه عملها، إذ أرادت الحكومة الأردنية تجنب بناء بنية تحتية دائمة. وتمثل السبب في خشية الحكومة من نقل رسالة مفادها أن السوريين سيبقون في البلاد على المدى المتوسط إلى الطويل، وقد أدى ذلك إلى تدخلات مؤقتة مكلفة للغاية في المرحلة المبكرة.

أولًا، كانت اليونيسف تعتمد على المقاولين لإنشاء مرافق مؤقتة بسرعة وبتكلفة مرتفعة. وثانيًا، كان لا بد في البداية من توفير مياه الشرب عن طريق الشاحنات، وكذلك نقل مياه الصرف الصحي والمجارير بالشاحنات، وهو حل مكلف في حد ذاته، سرعان ما تفاقم بسبب الاحتيال واسع النطاق من جانب شركات النقل بالشاحنات. وبالإضافة إلى ذلك ثبت أن سرعة اتخاذ القرار بشأن الموقع أمر مكلف للغاية، حيث يقع مخيم الزعتري فوق إحدى أكبر طبقات المياه الجوفية في الأردن وكان هناك خطر من تسرب مياه الصرف الصحي إليها.

غير أن المقاومة التي أبدتها الحكومة الأردنية تضاءلت وبدأ التخطيط لشبكات المياه والصرف الصحي في عام 2013. وبحلول منتصف عام 2019، كان كل من نظام توزيع إمدادات المياه وشبكة الصرف الصحي قيد التشغيل وكان من المفترض أن يتم التخلص تدريجيًا من نقل المياه والصرف الصحي بالشاحنات داخل المخيم. لكن في حين أن جميع الملاجئ في المخيم متصلة بشبكة المياه، أظهر مسح أجري في عام 2022 أن 30% من الأسر قالت إن إمدادات المياه لم تكن كافية لتغطية جميع احتياجاتها، وأشار مزودو المعلومات إلى أن نقل المياه بالشاحنات لا يزال ضروريًا في أشهر الصيف.

البحث عن بيانات مالية عن إنفاق المياه والصرف الصحي والنظافة في مخيم الزعتري

بعد هذه التحديات المبكرة، واصلت اليونيسف توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة لمخيم الزعتري وانتقلت من نظام مؤقت إلى نظام يوفّر الخدمات ضمن شبكة وبشكلٍ دائم أكثر. ولكن ما كان ثمن ذلك؟ وكيف كان مقارنة بتكلفة توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في منطقة حضرية؟ بذل فريق البحث جهودًا متعددة ومكثفة للإجابة على هذه الأسئلة.

قدم الباحثون بين عامي 2021 و2024 طلبات متكررة لإجراء مقابلات مع موظفي اليونيسف في المكاتب الوطنية والإقليمية والدولية، ووافق موظف واحد فقط على إجراء مقابلة معه لكن لم يُسمح له بتزويد فريق البحث ببيانات التكلفة.

بالتالي، أصبح من الواضح أنه سيتعين على الفريق تقدير هذه التكاليف، فأجرى بحثًا متعمقًا عبر الإنترنت لتحديد البيانات المتاحة للعامة حول الإنفاق في مخيم الزعتري. وتمثل الهدف في وضع جدول زمني للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة في المخيم وتحديد عوامل التكلفة وتقدير تكاليف استثمارات هذه البنية التحتية وعملياتها وصيانتها. كما استكملت عمليات البحث مقابلات شبه منظمة مع مزودي معلومات رئيسيين يعملون لدى المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى المشاركة في الاستجابة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة.

أخيرًا أجرى فريق البحث استفسارات مع ممثلي الحكومة الأردنية حول تدفق التمويل الدولي إلى الزعتري. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه اعتبارًا من عام 2015 فصاعدًا، أصدرت الحكومة الأردنية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بانتظام خطط استجابة أردنية تعكس احتياجات "المرونة" (أي على مستوى البلد ككل) وكذلك "احتياجات اللاجئين" (في كل من المخيمات والمجتمعات المضيفة). شمل ذلك تكاليف المياه والصرف الصحي والنظافة، ولكن لم يشمل النفقات ولم يفصل دائمًا بين المخيمين، كما لم تتمكن الحكومة الأردنية من تقديم بيانات مفصلة عن تدفقات التمويل أو الإنفاق.

تُثير مراجعة الوثائق عبر الإنترنت الشكوك حول ما إذا كانت لدى اليونيسف نفسها إمكانية الوصول إلى بيانات إنفاق موثوقة يمكن من خلالها الحكم على كفاءة استجابتها. ويلحظ ما يلي من التقييم المستقل[1] الذي طلبته اليونيسف للسنوات

الخمس الأولى من استجابتها في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة في الأردن والذي أجرته مجموعة الحلول الدولية (International Solutions Group):

"لا تقوم اليونيسف في الأردن ولا برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة بتتبع النفقات لأغراض الإدارة. وتعذر على فريق التقييم الحصول على وثائق تثبت الإنفاق حسب السنة أو النشاط أو مكون البرامج أو المجموعة المستفيدة. كما أن البرنامج لا يقوم بتتبع تكاليفه غير المباشرة أو معدلات المصروفات العامة والإدارية المتعلقة به، مما يجعل من الصعب معرفة الموارد المطلوبة لإدارة البرنامج وتنفيذه أو مقارنة هذه العوامل ببرامج أخرى مماثلة."

يقدر المقيّمون ميزانية برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة بحوالي 355 مليون دولار أمريكي من عام 2013 إلى عام 2017، وخلصوا إلى أن 63% من إجمالي الإنفاق خلال هذه الفترة كان على المخيمات مقارنة باللاجئين الذين يعيشون في أماكن أخرى من البلاد. ولم يتمكن التقييم من تقديم بيانات مفصلة عن تكلفة توفير المياه والصرف الصحي والنظافة في الزعتري وحده.

يحتوي التقييم الثاني[2] الذي يغطي الفترة بين عامَي 2018 و2022 والذي أجرته شركة آي كيه في آي إيه (IQVIA) على القليل جدًا من التفاصيل حول النفقات، ويذكر أن الميزانية الإجمالية لبرنامج المياه والصرف الصحي والنظافة في الأردن لهذه الفترة كانت 139 مليون دولار أمريكي ولكن لم يقدم تفاصيل إضافية. ويذكر أن الميزانية الإجمالية لبرنامج المياه والصرف الصحي والنظافة في الأردن لهذه الفترة كانت 139 مليون دولار أمريكي ولكن لم يقدم تفاصيل إضافية.

يقدم التقرير جدولًا يوضح المبالغ المخطط لها سنويًا مقابل المبالغ الممولة للسنوات الأربع من البرنامج ولكن من غير الواضح سبب كون إجمالي المبلغ المخطط له لا يساوي إجمالي المبلغ المنفق البالغ 139 مليون دولار أمريكي.

أخيرًا، انتقل فريق البحث إلى بوابة المبادرة الدولية لشفافية في المعونة[3] (IATI) حيث توفر المبادرة معيارًا مشتركًا لنشر المعلومات المتعلقة ببرامج المساعدات وتستضيف بوابة إلكترونية للاحتفاظ بالبيانات. لم تتوفر أي بيانات لدى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة للسنوات 2011 إلى 2014 على الرغم من أن اليونيسف تولت توفير المياه والصرف الصحي والنظافة في الأردن في عام 2012، علمًا أنه تتوفر بعض الأرقام للفترة 2015 إلى 2020. وتعذر وسم العديد من البنود (التي يبلغ مجموعها 5.7 مليون دولار أمريكي) بحسب النوع، وتلك التي بلغت قيمتها الإجمالية 60 مليون دولار أمريكي لم تشمل بيانات عن الموقع. ولم يتم تسجيل أي إنفاق تقريبًا على الصرف الصحي، أو لم يكن يمكن تحديد هذا الإنفاق. أخيرًا سجلت اليونيسف بيانات المبالغ الصغيرة المنفقة على المجلدات والملصقات الخاصة بزيارات الجهات المانحة ولكنها لم تتضمن أي تفاصيل عن عطاءات البناء الكبيرة أو الاتفاقات الإطارية، مما يشير إلى أنه من الممكن حفظ السجلات ولكن إما لا يتم حفظها أو لم تتم مشاركتها مع المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

بالإضافة إلى ذلك، أدى عدد من الأسباب إلى عدم حفظ البيانات المتعلقة بالنفقات في المراحل الأولى من الاستجابة، بما في ذلك الحجم الهائل للأزمة السورية والعدد الكبير من الجهات المانحة والمنظمات المنفذة المعنية ومعدل تبدل الموظفين السريع ونقص الحوافز المؤسسية التي حددتها مجموعة الحلول الدولية أعلاه، وقد يكون أيضًا الإحراج المؤسسي بسبب ارتفاع تكاليف الاستجابة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة قد منع نشر بيانات التكلفة الحالية.

لماذا يعد نقص البيانات حول إنفاق المياه والصرف الصحي والنظافة أمرًا مهمًا؟

على مستوى البرامج، يحول الافتقار إلى الشفافية المتعلقة بتكاليف المخيم دون إمكانية مناقشة كفاءة الحلول التقنية للمياه والصرف الصحي والنظافة الموضوعة أو الآثار طويلة الأجل لاتخاذ القرار في مرحلة الطوارئ. وقد لا تكون الدروس من مخيم الزعتري قد حققت فائدتها بالنسبة لأخصائيي المياه والصرف الصحي والنظافة ومديري البرامج لكن هناك أيضًا تداعيات وطنية وعالمية.

بسبب غياب فهم كامل للتكاليف التاريخية والحالية لمخيم الزعتري في الأردن، يتعذر إجراء تحليل للتكاليف والفوائد لاستضافة اللاجئين في المخيمات مقارنة بالمناطق الحضرية، وسيكون هذا تمرينًا مهمًا لجميع القطاعات ولكنه مهم بشكل خاص في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة نظرًا لأن الزيادة السكانية منذ عام 2012 وتغيّر المناخ قد فاقما من ندرة المياه المزمنة في الأردن. كما يمكن للاستثمار في المياه والصرف الصحي والنظافة في مدن الأردن، حيث تحصل العديد من الأسر على المياه مرة واحدة فقط في الأسبوع، أن يقلل من خسائر المياه الهائلة من الأنظمة المتقادمة ويخفف الضغوط على النساء والفتيات المسؤولات عن إدارة المياه، مثل ملء خزانات المياه وغسل الملابس في "يوم وصول" المياه وجمع وتخزين المياه الرمادية لإعادة استخدامها.

هذه دراسة لمخيم واحد وقطاع واحد، غير أن الافتقار إلى الشفافية والفشل في تسجيل بيانات الموقع للإنفاق الإنساني ليس أمرًا فريدًا من نوعه، سواء بالنسبة للأردن أو لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة. فحتى البيانات الأساسية عن سكان اللاجئين في المخيمات على مستوى العالم تعتبر غير موثوقة، ويجعل ذلك من الصعب للغاية مقارنة تكلفة استضافة اللاجئين في المخيمات للفرد الواحد باستضافة اللاجئين في المناطق الحضرية.

على الصعيد العالمي، ومع تزايد الضغوط على المساعدات الإنسانية، من شأن زيادة الشفافية في الإنفاق أن توفر أدلة للنظام الدولي لاتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة بشأن الاستجابة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لأزمات النزوح الطويلة الأمد. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول التدريجي من استضافة اللاجئين في المخيمات، التي تتطلب موارد كثيفة وغير مستدامة بيئيًا، نحو استجابة أكثر توجهًا نحو التنمية، يمكن أن يجذب التمويل الذي تشتد الحاجة إليه في البلدات والمدن التي تستضيف اللاجئين في الجنوب العالمي، مما يعود بالنفع على المقيمين على المدى الطويل والنازحين على حد سواء. ويمكن لذلك إتاحة المجال أمام آليات تمويل و/أو تأمين بديلة وتخفيف الضغط على الميزانيات الإنسانية وتوفير تدخلات أكثر استدامة للمجتمعات في الحالات حيث يطول أمد لجوئها.

لوسي إيرل
مديرة مجموعات المستوطنات البشرية
المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المملكة المتحدة
lucy.earle@iied.org
X: @lucyurbanearle

كيت كروفورد
مديرة فنية
كيه إل إتش سستينبيليتي (KLH Sustainability)، المملكة المتحدة

مارغريتا غارفياس رويو
محاضرة في البنية التحتية والتنمية، كلية بارتليت للبناء المستدام، كلية لندن الجامعية، المملكة المتحدة
m.garfias@ucl.ac.uk
linkedin.com/in/margaritagarfias/

1. bit.ly/unicef-evaluation-wash-services
2. bit.ly/unicef-evaluation-wash-jordan-2018-2021
3. bit.ly/d-portal-iati

تسخير "الوضع الطبيعي الجديد" في التمويل الإنساني لمصلحة المجتمعات النازحة

كيران دونيلي وريفا دينغرا

يواجه القطاع الإنساني فجوةً في التمويل هي الأولى من نوعها، تدفع المنظمات إلى القيام بخياراتٍ صعبة لترتيب المجموعات التي يجدر الوصول إليها بحسب الأولوية. ويحدد هذا المقال أربعة مبادئ لوضع الحدود في المجال الإنساني بصورةٍ فعالة.

مشروع للبنية التحتية للمياه والألواح الشمسية يُنفذ برعاية لجنة الإنقاذ الدولية في وسط الصومال، 2022. حقوق الصورة: لجنة الإنقاذ الدولية

واجه النظام الإنساني في عام 2023 أكبر فجوةٍ في التمويل سجلها التاريخ. ففي ظل العنف الناشب في أوكرانيا والسودان وغزة، إلى جانب عدة أزماتٍ طويلة الأمد، انطوى تقرير اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2023 على طلب تمويل عالمي قياسي يبلغ 56.7 مليار دولار أمريكي. إلا أنه لم يتم تمويل إلا 40% من هذا المبلغ بحلول كانون الثاني/يناير 2024، ما خلّف عجزًا بقيمة 33.6 مليار دولار أمريكي. وفي النهاية، تم الوصول إلى عددٍ أقل من الأشخاص في عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022 - 128 مليون شخص مقابل 157 مليون شخص - وتفيد كافة المؤشرات باستمرار هذا العجز في التمويل في ظل إما عجز الجهات المانحة التقليدية عن زيادة التمويل ليواكب الاحتياجات وإما خفضها للمساعدات.

وقد دفعت هذه الفجوة في التمويل الجهات المعنية في القطاع الإنساني إلى التهافت لإيجاد حلول بديلة. ففي تقرير اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي[1] لعام 2024 الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، خفّض هذا الأخير طلب التمويل الإجمالي بالمقارنة مع عام 2023 وخفّض أيضًا عدد الأشخاص المحتاجين

الذين ينوي مساعدتهم بواقع أكثر من 63 مليون شخص.

ويعكس هذا الخفض تشديد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كما خطط الاستجابة الإنسانية القِطرية، بصورةٍ متزايدة على "وضع الحدود" و"تحديد الأولويات" على مدى العامين الأخيرين. ويشمل وضع الحدود تحديد القطاعات والأنشطة والمناطق الجغرافية المشمولة في الاستجابة بناءً على تقييم الاحتياجات، فضلًا عن تقييم الطاقة الاستيعابية للمنظمات الفردية والطاقة الاستيعابية للاستجابة الأوسع نطاقًا والقيود التشغيلية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل عملية تحديد الأولويات توجيه الاستجابات بناءً على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا والتي تنقذ حياة الأفراد، والتركيز على مناطق جغرافية محددة أو على عوامل خاصة بالسياق المحلي، مثل التركيز على البرامج الرامية إلى بناء أنظمة تقديم الخدمات أو تعزيزها.

ولو أن هذه المقاربة محفوفةٌ بالتحديات ومثيرةٌ للجدل في بعض الأحيان، يشكّل كل من وضع الحدود وتحديد الأولويات عاملًا محوريًا يسمح للقطاع الإنساني بتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفًا في العالم بصورةٍ فعالة. فلا تستجيب الجهات المانحة بصورةٍ متكافئة إلى سنواتٍ من ارتفاع الحاجات الإنسانية وطلبات التمويل المتزايدة. كما أن القطاع الإنساني يواجه سؤالًا صعبًا حول ما إذا لم يكن مفلسًا، لا بل معطّلًا أيضًا. وقد تأخر القطاع في تحويل هذه الحسابات إلى إصلاحات.

إلا أن هذه العملية تطرح خطر التخلي عن الملايين من الأشخاص المحتاجين، وإضعاف التقدّم المحرز في المقاربات الرامية إلى بناء قدرة الأشخاص المتأثرين بالأزمات على الصمود على المدى الطويل، وتحديدًا الأشخاص النازحين داخليًا واللاجئين من الأزمات طويلة الأمد والمجموعات المهمشة. كما أن عملية وضع الحدود وتحديد الأولويات لن تتمكّن وحدها من معالجة الفجوة الضخمة بين الحاجات وتمويل الجهات المانحة. فعلى هذه الأخيرة الاستجابة إلى الزيادات في النزوح القسري الناتج عن العجز السياسي الجماعي عن منع اندلاع نزاعاتٍ جديدة وحل الأزمات التي طال أمدها. إلا أنه وفي ظل هذا "الوضع الطبيعي الجديد" للتمويل، من الضروري أن يعتمد القطاع الإنساني مقاربةً جماعيةً ومتعمّدةً لضمان وصول الموارد النادرة إلى أكبر عددٍ ممكن من الأشخاص المحتاجين.

الآثار المترتبة عن وضع الحدود وتحديد الأولويات

انعكست زيادة التركيز على وضع الحدود وتحديد الأولويات بأشكالٍ متباينة على مستوى الاستجابات القِطرية المختلفة. ففي العديد من الحالات، أدت هذه المقاربة إلى تضييق المناطق الجغرافية المستهدفة وخفض عدد المستفيدين من المساعدات الإنسانية بصورةٍ عامة. وفي هذا السياق، يشير تحليل صادر عن موقع Humanitarian Funding Forecast[2] لعام 2023 إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سعى إلى الوصول إلى 68% من الأشخاص المحتاجين، في حين يسعى في تقرير عام 2024 إلى الوصول إلى 60% منهم.

وقد دفعت هذه المقاربة أيضًا إلى تجديد التركيز على المساعدة الطارئة في تقرير اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي كما في خطط الاستجابة القِطرية، والمطالبة في الموازاة ببذل المزيد من الجهود التنموية المكمّلة لهذه المساعدة. فقد عمدت خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال[3] لعام 2024 إلى إلغاء البرامج حول القدرة على الصمود وسبل العيش غير الطارئة والحلول المستدامة للأشخاص النازحين داخليًا من قائمة البرامج ذات الأولوية، مع التشديد على أنه يجب تنسيق هذه البرامج عبر الآليات غير الإنسانية. وتركز خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من سوريا[4] على توفير المساعدات النقدية والتدخلات الغذائية للأشخاص الأشدّ حاجةً لها فحسب، وتشدد على تعزيز الأنظمة الوطنية لتقديم المساعدة للأشخاص النازحين.

وإنّ هذه العملية مجرّد تأمّل بالوضع الراهن من نواحٍ عدة. فقد واجه اللاجئون السوريون تخفيضاتٍ تدريجية في الإعانات الأساسية نتيجة تراجُع المساعدات، إذ لم يتم تمويل الاستجابة عام 2023 إلا بنسبة 31%. إلا أن ضمان وصول التمويل النادر إلى الأشخاص الأشدّ حاجةً له أمرٌ أساسي، وقد تم تحديد الأولويات في هذا الصدد إلى جانب الجهود الرامية إلى تحسين عمليات تقييم مكامن الضعف. غير أن تسعة من بين كل

عشرة لاجئين سوريين في لبنان يعانون من الفقر المدقع ويواجهون تهديداتٍ متنامية على الحماية ويتعرضون للإقصاء من الخدمات الوطنية. ونتيجة هذه المقاربة، يحصل بعض الأشخاص الأشدّ حاجةً على المساعدة المنقذة للحياة، في حين يُحرم البعض الآخر منها.

وخلال زيارتنا الأخيرة إلى الصومال، سمعنا كيف أن عملية تحديد الأولويات الجغرافية قد أدت إلى استبعاد المناطق الأكثر استقرارًا من قائمة المناطق ذات الأولوية في الاستجابة الإنسانية. إلا أنه ما زال يتعين على الجهات المانحة التنموية ملء الفراغ الناجم عن هذه المقاربة، في ظل خطر انعكاس المكاسب الصعبة التي تم تحقيقها في المناطق التي تستضيف آلاف الأشخاص النازحين داخليًا والتي تتعافى من الجفاف.

ولضمان أن تفضي عملية وضع الحدود وتحديد الأولويات إلى استجابةٍ أكثر كفاءةً وفعاليةً وشمولاً للمجتمعات النازحة، نشدد على أربعة مبادئ رئيسية في هذا الصدد، وهي: الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة، وضمان شمل الأشخاص الأكثر ضعفًا، وتحمّل الجهات المحلية مسؤولية الاستجابات، وتعمُّد إبرام الشراكات مع الجهات الفاعلة التنموية.

المبدأ الأول: الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة

يجب أن تشكّل الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة محور الاستجابات الإنسانية. ويتطلّب تحقيق هذا المبدأ تخصيص الموارد على أفضل وجه من أجل تحقيق أكبر أثرٍ ممكن من حيث تلبية الحاجات الإنسانية لدى أكبر عدد ممكن من الأشخاص في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ويشمل ذلك تحسين عمليات المنظمات الفردية وتغيير كيفية تصميم البرامج وتمويلها على مستوى القطاعات، بالتعاون مع الجهات المانحة والحكومة والمجتمع المدني المحلي.

وفي إطار عملية تحديد الأولويات ووضع الحدود، يتعين على الجهات الفاعلة المعنية النظر في كيفية التعاون من أجل الحرص على عدم وجود تباينٍ كبير في التكاليف المرتبطة بالتدخلات المتشابهة، والعمل على مشاركة الدروس المستفادة حول الكفاءة والفعالية. وفي هذا السياق، طوّرت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) أداةً ابتكاريةً لتحديد التكاليف تحمل اسم Dioptra، وقد بدأت اللجنة باستخدامها إلى جانب منظمات غير حكومية دولية أخرى. وتسمح لنا هذه الأداة بتحليل تكاليف التدخلات المنفذة في إطار البرامج بالمقارنة مع المخرجات والإنجازات التي تحققها.

وعلينا أيضًا تضمين الأدلة حول الفعالية من حيث التكلفة في عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالبرامج. ويشكّل توسيع نطاق تقديم المساعدات النقدية في القطاع الإنساني، باعتبارها وسيلة فعالة من حيث التكلفة ومؤثرة وممكِّنة في الأسواق الشغالة، مثالًا رئيسيًا على هذه المقاربة المبنية على الأدلة. إلا أنه يجب بذل جهودٍ أكبر بكثير لضمان الاستفادة الأمثل من الموارد.

أخيرًا، يجب أخذ وفورات التكاليف المحققة من التوسّع في عين الاعتبار. فأشار تحليل صادر عن لجنة الإنقاذ الدولية حول الكفاءة من حيث التكلفة[5] عام 2015 إلى أن العامل الأكبر في تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة هو نطاق تنفيذ البرامج، إذ يسمح توسيع نطاق التنفيذ ببسط التكاليف الثابتة للتدخلات على مجموعةٍ أكبر من العملاء. فيحمل خفض عدد العملاء من دون خفض التكاليف للعميل الواحد، مع احتمال خسارة المكاسب المحققة من التوسع، نتائج معاكسة للهدف المتمثل في إعداد استجاباتٍ إنسانيةٍ أكثر فعاليةً.

المبدأ الثاني: ضمان شمل الأشخاص الأكثر ضعفًا

يتعين على الجهات الفاعلة الإنسانية الحرص على وضع أصوات المجموعات المتأثرة واحتياجات المجموعات المهمشة في صلب كل من مرحلة تقييم الاحتياجات ومرحلة تحديد الأولويات من الاستجابات الإنسانية. ويجب أن تتنبّه عملية تحديد الأولويات أيضًا إلى الآثار غير المتكافئة التي يحملها النزاع والنزوح على المجموعات المهمشة، بما في ذلك اللاجئين الذين يتعايشون مع الإعاقات، أو الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمجموعات النازحة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وينطوي إعطاء الأولوية للفعالية من حيث التكلفة والكفاءة على استخدام الموارد المتاحة لتعظيم الأثر المحقق بالنسبة للمجموعات المتأثرة، وليس على مقاربةٍ انتفاعيةٍ فحسب لإعداد البرامج. فيمكن

أن يكون تقديم برامج الصحة النفسية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، القادمات إلى أحد المخيمات المؤقتة في منطقةٍ نائية، أكثر تكلفةً من تقديم المساعدة النقدية، إلا أنه يجب أن يحظى بالأولوية رغم ذلك. فمن دون شمل الأشخاص الأكثر تهميشًا بصورةٍ فعالة، قد تساهم الاستجابات الإنسانية في مفاقمة أوجه عدم المساواة بدلًا من التخفيف منها.

هذا ويتم استثناء أصوات الأشخاص النازحين داخليًا واللاجئين من عملية التخطيط وصنع السياسات بشكلٍ مستمر في الاستجابات الإنسانية. وقد أوصى تقرير المراجعة المستقلة للاستجابة الإنسانية للنزوح الداخلي[6] الأخير بتشكيل هيئاتٍ تمثيلية للأشخاص النازحين داخليًا في الاستجابات واسعة النطاق للنزوح الداخلي، كأحد سبل الحرص على تضمين وجهات نظرهم في عملية تحديد الأولويات والتخطيط.

المبدأ الثالث: تحمّل الجهات المحلية مسؤولية الاستجابات

تحمّل الجهات المحلية مسؤولية الاستجابات يتمثل المبدأ الرئيسي الثالث في ضرورة تعزيز المسؤولية المحلية عن الاستجابات، من خلال التمويل وبناء الشراكات مع المنظمات والحكومات المحلية. فعلى الرغم من الدفع المستمر باتجاه توطين العمل الإنساني، لم يتم توجيه إلا 485 مليون دولار أمريكي - أي 1.2% من إجمالي المساعدات الإنسانية - إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية مباشرةً منذ عام 2022، مع تسجيل تفاوتات في البيانات حول المبلغ الذي وصل إلى المنظمات المحلية من خلال الشراكات.[7] أما المشهد لدى المنظمات التي يقودها اللاجئون فأسوأ حتى، إذ لم يتم تخصيص إلا 26.4 مليون دولار لهذه المنظمات على مستوى التمويل الإنساني والتنموي في عام 2022. [8]ويمكن للقطاع الإنساني، ويتوجب عليه، أن يبذل جهودًا أكبر للوفاء بالتزاماته بالتوطين. وتطرح مؤسسة كونراد ن. هيلتون (Conrad N. Hilton Foundation) خارطة طريقٍ لتحقيق ذلك،

إذ تقدّم اليوم 46% من إجمالي التمويل إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون حول العالم. إلا أنه قد يتعذر اعتماد هذه المقاربة في السياقات المتأثرة بالنزاعات، حيث قد تكون الحكومة نفسها تستهدف النازحين أو تغيب عن المناطق المتأثرة. إلا أنه وفي العديد من السياقات، يتواجد شركاء محتملون من جهاتٍ بلدية أو حكومية وطنية، ولا يجب الاستعاضة عنهم في عملية تقديم الخدمات.

ومن الأمثلة على نموذج الشراكة هذا برنامج "أهلًا سمسم"[9] التابع للجنة الإنقاذ الدولية، والرامي إلى إدماج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في خدمات التعليم والصحة والحماية الوطنية المقدمة للاجئين والأشخاص النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة في العراق والأردن ولبنان وسوريا. ففي العراق على سبيل المثال، أبرم البرنامج شراكةً مع وزارة التربية من أجل إدماج مواد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن المنهاج الوطني ونقل المسؤولية الكاملة عن هذا البرنامج إلى الوزارة. أما في سوريا، حيث تعذّر بناء شراكةٍ مع الجهات الحكومية، فساهمت لجنة الإنقاذ الدولية في جمع عددٍ من الشركاء من منظمات المجتمع المدني المحلية ضمن شبكةٍ من المجتمع المدني معنية بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ما ضمن مسؤولية الجهات المحلية عن البرنامج، وهو أمرٌ أساسي لتحقيق أثرٍ مستدام.

المبدأ الرابع: إبرام الشراكات مع الجهات الفاعلة التنموية

ينطوي المبدأ الرئيسي الأخير على التعاون مع الجهات الفاعلة التنموية. فلا يشير وضع الحدود في القطاع الإنساني إلى بناء سورٍ وتجاهل كل ما يحصل خارجه، بل يعتمد بشكلٍ صريح على المساعدة التنموية التكميلية لمساعدة المجتمعات المحلية على تجاوُز صدمة النزاع والنزوح، والانتقال إلى مرحلة التعافي طويل الأمد. إلا أن فرص تلقّي البلدان المتأثرة بالنزاعات التمويل التنموي ضئيلة، ما يؤدي إلى المزيد من الضغط على الموارد الإنسانية في محاولةٍ لتقديم الخدمات الأساسية.

وبينما تعمل الوكالات متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، على توسيع نطاق البرامج الملحّة في سياقات النزاع، قد تؤدي القيود التشغيلية إلى تأخير المشاريع أو تعليقها. كما أن عتبات المخاطر والمخاوف المرتبطة بالوصول إلى الخدمات غالبًا ما تمنع الوكالات من الوصول

إلى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، وتترك المجتمعات النازحة كما المضيفة من دون الدعم التنموي الحيوي. هذا وغالبًا ما يتم عزل آليات تنسيق الاستجابة الإنسانية والاستجابة للاجئين عن تنسيق الأنشطة التنموية، ما يولّد حواجز إضافية أمام تعافي المجتمعات المحلية على المدى الطويل.

ولضمان أن تحقق الاستجابات التنموية التكميلية نتائج أفضل بالنسبة للمجتمعات النازحة، يتعين على العاملين في القطاع الإنساني التنسيق وبناء الشراكات مع الجهات الفاعلة التنموية بصورةٍ استباقية خارج نطاق خطط الاستجابة الإنسانية. وقد تتراوح الشراكات من الاستشارات الإنسانية لضمان تنفيذ أحد مشاريع البنية التحتية من قبل الحكومة بصورةٍ مراعية للاجئين والأشخاص النازحين داخليًا، إلى التنفيذ الكامل لأحد المشاريع الموجهة إلى الأشخاص النازحين داخليًا في المناطق المتأثرة بالنزاع الخارجة عن سيطرة الحكومة. على سبيل المثال، اضطلعت لجنة الإنقاذ الدولية بدور استشاري في عملها مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، فقدمت له المشورة للحرص على تضمين احتياجات اللاجئين السوريين ووجهات نظرهم في أحد مشاريع الصرف الصحي في مدينة إربد الأردنية.[10]

المرحلة القادمة

في ظل وصول عدد الأشخاص النازحين عالميًا إلى أكثر من 120 مليون نسمة، يتعين على القطاع الإنساني استغلال هذه اللحظة لتسريع عجلة التغيير. فحتى في ظل وضع الحدود وتحديد الأولويات في الاستجابات الإنسانية، سيبقى هناك فجوةٌ كبيرة بين هذه الاحتياجات المحصورة للغاية والتمويل المتاح لها. وعليه، من الضروري أن تقدّم الجهات المانحة مساعداتٍ إضافية لتمكين المجتمعات المتأثرة بالأزمات من النجاة والتعافي.

إلا أنه لا بدّ لنا أيضًا أن نسخّر الواقع التمويلي الحالي لخدمة المجتمعات النازحة. فمن الضروري أن نحرص على استخدام المساعدات النادرة المتاحة بشكلٍ أكثر كفاءةً وفعاليةً من حيث التكلفة، وعلى تضمين أصوات المجموعات المتأثرة والأكثر ضعفًا كجهات فاعلة أساسية في عملية وضع الحدود وتحديد الأولويات. كما أنه يتعين على الجهات الفاعلة الدولية أن تعمل ضمن منظماتنا، وعلى مستوى جميع الوكالات، مع الجهات الفاعلة المحلية والحكومات المانحة من أجل ضمان أن تحافظ برامجنا على هذه الأهداف. وعلى القطاع الإنساني أن يفي أيضًا بالتزاماته المرتبطة بالمسؤولية المحلية، وأن يتعمّد بناء الشراكات مع القطاع التنموي لضمان أن تعكس خطط التعافي طويلة الأمد احتياجات اللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا. وتوفر شبكات المنظمات غير الحكومية، ومنتديات الجهات المنفذة المشتركة للمنح والمساعدة، على غرار اتفاق "الصفقة الكبرى" واللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC)، مجالًا لتنسيق هذه الجهود، ولو أن التقدّم كان بطيئًا في هذا الصدد. إلا أنه من الواضح أن الوضع الراهن غير مستدامٍ للمجموعات التي نعمل معها - وقد حان الوقت للتغيير.

كيران دونيلي
نائب أول للرئيس، قسم الاستجابة للأزمات والتعافي منها والتنمية (CRRD)، لجنة الإنقاذ الدولية
Ciaran.donnelly@rescue.org
X: @donnciar

ريفا دينغرا
مستشارة للسياسة والتخطيط، قسم الاستجابة للأزمات والتعافي منها والتنمية (CRRD)، لجنة الإنقاذ الدولية
reva.dhingra@rescue.org
linkedin.com/in/reva-dhingra-75513636/

1. bit.ly/global-humanitarian-overview-2024
2. bit.ly/2024-prioritisation
3. bit.ly/somalia-2024-needs-response
4. bit.ly/2024-rso
5. bit.ly/cost-efficiency-analysis
6. bit.ly/independent-review
7. منظمة مبادرات التنمية (Development Initiatives) (2023) تقرير المساعدات الإنسانية العالمية (Global Humanitarian Assistance Report) bit.ly/better-humanitarian-system
8. منظمة "ذا نيو هيومانيتيرين" (The New Humanitarian) (2024) "كيفية تمويل المساعدات بقيادة اللاجئين" (How to fund refugee-led aid) bit.ly/fund-refugee-led-aid
9. bit.ly/transforming-tomorrow
10. لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) (2024) تجربة شراكاتٍ جديدة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية (Piloting New Partnerships between Humanitarian and Development Actors) bit.ly/piloting-new-partnerships

الاستعانة بالتمويل المبني على النتائج لتحقيق الاستفادة القصوى من كلّ فلس

سيباستيان شاسكل وغابرييلا فارغاس وماتيو ساراتي وآنا ماريا بيريس ونيكولاس هيرناندیس

تشير الأدلة المجمعة في كولومبيا إلى أن التمويل المبني على النتائج هو أداة لا يتم استخدامها بالشكل الكافي في الاستجابة إلى النزوح القسري، إذ يمكن الاستعانة بنموذج التمويل هذا لاجتياز التحديات المرتبطة بتنفيذ السياسات، وتعظيم الأثر المحقق من البرامج والكفاءة من حيث التكلفة.

تطبيق برنامج Voy a ser mamá (سوف أصبح أمًا). حقوق الصورة: مؤسسة سانتو دومينغو (Fundación Santo Domingo)

أُرغم نحو 7.7 ملايين فنزويلي وفنزويلية على مغادرة بلادهم خلال العقد الماضي وهاجر أكثر من 2.8 ملايين منهم إلى كولومبيا.[1] وقد عملت منظمة إنستيغليو (Instiglio) غير الربحية، والمتخصصة في دعم القطاع العام لاعتماد المقاربات المبنية على النتائج، إلى جانب الحكومات والجهات المانحة ومقدمي الخدمات الاجتماعية، من أجل تنفيذ نموذج التمويل المبني على النتائج في البرامج الداعمة للفنزويليين والفنزويليات في كولومبيا. يمكن للمهاجرين والمهاجرات (بما في ذلك اللاجئين واللاجئات)[2] أن يعودوا بالفائدة على المجتمعات التي تستضيفهم إذا ما تم إدماجهم بالشكل المناسب. وتُعرف منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على نطاقٍ واسع بمنحها صفة الهجرة الرسمية وتوفيرها الخدمات للأشخاص الفنزويليين النازحين. وفيما يتمتع عدد أكبر بكثير منهم بصفة الهجرة الرسمية، إلا أنهم يواجهون حواجز أخرى من حيث إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. فحتى عندما يقوم صناع السياسات بوضع سياسات الإدماج ذات الصلة، تمنع الصعوبات المرتبطة بتنفيذ هذه السياسات من تحقيق النتائج المرجوة. إلا أن اعتماد نموذج التمويل المبني على النتائج، الذي ينطوي على مكافأة المنظمات إذا ومتى تم تحقيق النتائج المتفق عليها، يسرّع الأثر الذي تحققه البرامج لدى المهاجرين والمهاجرات والمجتمعات المضيفة، ويساعد على معالجة المخاطر الشائعة ذات الصلة بتنفيذ سياسات الإدماج.

تنفيذ سياساتٍ تستفيد من منافع الهجرة

تنطوي الهجرة على منافع وتكاليف بالنسبة إلى

المهاجرين والمهاجرات أنفسهم وبلدان أصلهم والبلدان المضيفة لهم على السواء. وتعتمد هذه المنافع والتكاليف على عوامل مثل المهارات والصفات الشخصية التي يتمتع بها الفرد المهاجر، والظروف التي يصل فيها هذا الفرد إلى البلد المضيف، وسياسات الهجرة المعتمدة في هذا البلد. ومن أجل خفض التكاليف إلى الحد الأدنى وحصد منافع الهجرة، من الضروري أن يتمكن المهاجرون والمهاجرات من الاندماج في بلد المقصد. فتنخفض التكاليف التي يتكبّدها نظام الرعاية الصحية مثلًا على المهاجرين والمهاجرات عندما تتم إتاحة خدمات الرعاية الصحية الوقائية لهم. وتتعاظم مساهماتهم في الاقتصاد عندما يستفيدون من فرص التوظيف الرسمي ويستخدمون التعليم والمهارات والخبرات المكتسبة ويدفعون الضرائب. ويقتضي كل ذلك السماح للمهاجرين والمهاجرات بحيازة الوثائق الرسمية اللازمة، والتنقل في البلاد، والحصول على وظائف رسمية، والاعتراف بمؤهلاتهم العلمية والمهنية، وإتاحة فرص التعليم وخدمات الرعاية الصحية لهم.

وقد عمد العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى تنفيذ سياسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من أجل حصد منافع الهجرة. وكانت تشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وبيرو من البلدان الرائدة في المنطقة في إعداد البرامج الناجحة لإدماج المهاجرين والمهاجرات. وتشمل هذه السياسات تبسيط عمليات التسجيل، وتسريع إصدار الصفة القانونية، والاعتراف بمهارات المهاجرين والمهاجرات ومؤهلاتهم عندما يكونون قد تلقوا التدريب في الخارج، وتوفير خدماتٍ عامة مراعية للثقافات الأخرى. إلا أن اعتماد سياسات الإدماج لا يشكّل إلا نصف المعركة، إذ يمكن أن يبرز العديد من التحديات في عملية تنفيذ هذه السياسات.

العوائق أمام تنفيذ السياسات الرامية إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

الصعوبات في الاستهداف والتتبُّع والمتابعة

لا تعكس قواعد البيانات الحكومية في غالب الأحيان تدفقات الهجرة وسماتها بالشكل المناسب. وينطبق ذلك خصوصًا على الأشخاص ذوي الوضع غير النظامي الذين لا تملك الحكومات أي بياناتٍ حولهم. هذا ويتم تخصيص التمويل للمدن المختلفة في العديد من البلدان بحسب عدد السكان. وعندما يكون عدد المهاجرين والمهاجرات المسجّل أدنى من العدد الفعلي، قد تتلقى المدن ميزانيةً أدنى من تلك التي تحتاجها لتوفير الخدمات اللازمة. وقد لا تنجح البرامج الرامية إلى تحسين النتائج لدى المهاجرين والمهاجرات في استهداف الأشخاص المستفيدين بالشكل المناسب نظرًا للنقص في المعلومات حول موقع هؤلاء وهويتهم. وتواجه الحكومات صعوبةً في متابعة هذه المجموعات المتنقلة بعد انطلاق البرامج المذكورة.

الصعوبات في تصميم سياساتٍ فعالة للإدماج

قد لا تكون الحكومات على اطلاع على الاحتياجات المحددة للمجموعات المهاجرة أو قد لا تدرك ببساطة كيفية تقديم الخدمات لمجموعةٍ مختلفة عن تلك التي تعاملت معها في السابق. وقد يتعين على الحكومات منح مقدمي الخدمات المرونة اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة من دون إلزامهم بشروطٍ صارمة. وقد ترغب أيضًا في نسخ نماذج تدخُّل قد أُثبتت فعاليتها مع المجموعات المهاجرة الأخرى.

التدخلات الناجحة على نطاقٍ ضيّق قد لا تكون فعالةً على نطاقٍ واسع

عندما تنجح التدخلات على نطاقٍ ضيّق، تنتقل الحكومات عادةً إلى توسيع نطاقها، ولكن غالبًا ما تجد أن البرنامج نفسه قد لا يفضي إلى النتائج الناجحة نفسها بعد توسيع نطاقه بالمقارنة مع المرحلة التجريبية. فقد تتمتع المجموعة السكانية الأوسع بمواصفاتٍ مختلفة، أو قد يكون من الأصعب الحفاظ على مستوى الاستهداف المناسب وعلى جودة البرنامج بعد عملية التوسع.

اعتماد نموذج التمويل المبني على النتائج

لنتخيّل مشروعًا يسعى إلى ردم الفجوة اللغوية بين المهاجرين والمهاجرات والمجتمعات المضيفة. في هذه الحالة، سوف تعمد الحكومة بموجب آليات الشراء التقليدية بدفع مبالغ مالية لأحد مقدمي الخدمات لإنجاز جلسات التدريب وتقديم المواد التعليمية أو ببساطة، والأسوأ من ذلك، مقابل تقديم الإيصالات. بالمقابل، يقوم العقد المبني على الأداء باشتراط دفع جزء من المبالغ المدفوعة على الأقل عند تحقيق تحسيناتٍ في مجال إتقان اللغة. ويمنح ذلك مقدم الخدمات المرونة الكافية للاستثمار في العناصر التي تحقق

الأثر الأكبر ووقف الإنفاق على الأنشطة التي لا تضيف القيمة. ويولّد توفير المرونة، إلى جانب تقديم الحوافز اللازمة، بيئةً حاضنةً لتحقيق الأثر.

هذا وأصبحت كولومبيا رائدةً بين البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض في مجال اعتماد نموذج التمويل المبني على النتائج. فقد بدأت بتنفيذ سندات الأثر الاجتماعي (وهي أداة مبنية على النتائج تجمع بين التمويل العام والخاص) من أجل تحقيق نتائج التنسيب الوظيفي المرجوة. ووسّعت بعد ذلك هذه التجربة إلى العقود المبنية على النتائج التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات وتغطي آلاف المستفيدين (وتوظف الحكومة بموجب هذه العقود مقدمي الخدمات من دون إشراك المستثمرين وتربط جزءًا من التمويل بشرط تحقيق النتائج).

ويعتمد بعض الجهات الوطنية ودون الوطنية أيضًا نموذج الشراء المبني على النتائج في قطاعاتٍ متنوعة تشمل تنمية الطفولة المبكرة ومعالجة التشرد والرعاية الصحية. لذلك، من غير المفاجئ أن تلجأ كولومبيا لنموذج التمويل المبني على النتائج لتمويل وتحقيق نتائج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمهاجرات الفنزويليين.

تحسين البيانات وإدارة الأداء

يقتضي الدفع مقابل النتائج وجود بيئةٍ تضمّ بياناتٍ واضحة وموثوقة حول المجموعة المستهدفة والأثر المحقق من خلال البرنامج على السواء، إذ تعتمد المدفوعات على هذه البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد نجاح هذه المقاربة على امتلاك الجهات المنفّذة البيانات الكافية حول الأداء من أجل فهم مدى فعالية البرنامج في منتصف الطريق، والتمكن بالتالي من تصحيح المسار. وغالبًا ما يقتضي ذلك ضرورة تحسين البرامج لقدرتها على جمع البيانات وإدارة الأداء منذ البداية. فيفضي وضع الترتيبات المبنية على الأداء إلى بناء أنظمة لإدارة الأداء والبيانات لدى المنظمات المنفّذة، غالبًا ما يستمر استخدامها ما بعد دورة حياة البرنامج.

ففي مدينة بارانكيا الكولومبية على سبيل المثال، عمل مشروع استدامة النظام الصحي المحلي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمعروف في كولومبيا باسم Comunidades Saludables (أي المجتمعات الصحية)، بالشراكة مع مؤسسة سانتو دومينغو وجامعة سيمون بوليفار ومكتب عُمدة مدينة بارانكيا وشبكة Mi Red Barranquilla الخاصة للخدمات الطبية، من أجل إعداد مشروع مبني على النتائج يحمل اسم Voy a ser mamá (أي "سوف أصبح أمًا"). ويسعى المشروع إلى تحسين نتائج صحة الأمهات الفنزويليات المهاجرات غير المؤهلات للمشاركة في نظام التأمين الصحي الوطني نظرًا لأنهن يُعتبرن مهاجرات غير نظاميات. ومن خلال هذا المشروع الذي أُطلق عام 2023، وقّعت مؤسسة سانتو دومينغو عقدًا مع جامعة سيمون بوليفار التي أبرمت بدورها عقدًا مبنيًا على النتائج مع شبكة Mi Red Barranquilla لتقديم خدمات ما قبل الولادة للنساء المهاجرات. وتختلف المبالغ المدفوعة إلى الشبكة بحسب مقاييس محددة مثل عدد الزيارات الطبية ما قبل الولادة للمريضة الواحدة أو رصد حالات الزهري وفيروس نقص المناعة البشرية لدى الأمهات ومعالجتها في الوقت المناسب. والآن وقد تم إرساء الأنظمة ذات الصلة، سوف تواصل شبكة Mi Red Barranquilla ومكتب العُمدة جمع معلوماتٍ حول مؤشرات صحة الأمهات المهاجرات كما تم سابقًا، وهذا إرثٌ مهمّ تركه هذا المشروع.

تحديد سياسات وبرامج الإدماج المثلى

تنطوي عملية إعداد سياسات الإدماج وتنفيذها على التحديات. ويعود ذلك جزئيًا إلى افتقار الحكومات والجهات المنفّذة للخبرة اللازمة في التعامل مع المهاجرين والمهاجرات وفي برامج الإدماج عمومًا، بالإضافة إلى غياب الأدلة حول المقاربات الفعالة الخاصة بالمجموعة المعنية. ويولّد نموذج التمويل المبني على النتائج بيئةً من المرونة والحوافز لتحقيق الأثر المنشود تعزز الابتكار المبني على البيانات.

ففي مدينة بارانكيا على سبيل المثال، يدرك مقدّم الخدمات الصحية كيفية تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام بالزيارات الطبية السابقة للولادة لدى الأمهات الكولومبيات. إلا أنه لا يعرف كيف يمكن تعزيز مستوى الالتزام هذا لدى الأمهات

الفنزويليات اللواتي غالبًا ما يغيّرن مكان السكن ورقم الهاتف واللواتي قد لا يثقن بالنظام الصحي أو لا يفهمنه بالكامل. ولدى مقدمي الخدمات نظريات حول الحلول المحتملة لهذه المسألة، ومنها على سبيل المثال المتابعة عبر تطبيق "واتساب" أو التواصل مع الأمهات من خلال المنظمات المجتمعية أو تحسين التنسيق مع الأنظمة الصحية التابعة للبلديات المجاورة. ويسمح لهم العقد المبني على النتائج باختبار هذه النظريات بحثًا عن نتائج أفضل.

وعلى نحوٍ مماثل، تدعم حكومة مدينة ميديين[3] الأسر المشرّدة لتوليد دخلٍ مستدام. وقد ارتفعت نسبة المشاركين والمشاركات من الجنسية الفنزويلية إلى 70% في السنوات الخمسة الأخيرة. لكن لاحظت المدينة خلال هذه الفترة تراجعًا في النتائج التي يحققها البرنامج، إلا أنها لم تكن تدرك السبب أو كيفية خدمة المهاجرين والمهاجرات على نحوٍ أفضل. وقد دعمنا المدينة في صياغة عقدٍ مبنيٍ على الأداء لمقدّم الخدمات من أجل بناء بيئةٍ من الابتكار المبني على البيانات لإعداد استراتيجيةٍ محسّنة. وبموجب العقد المذكور، لن يتم دفع جزء من المبلغ إلى مقدّم الخدمات إلا بعد تحقيق تحسيناتٍ في عددٍ من المؤشرات، مثل ما إذا كانت الأسر تجني مبالغ كافية لدفع بدل الإيجار بحلول نهاية البرنامج. وفي ظل عدم وضوح ماهية التدخل الأكثر فعاليةً، يؤدي إعطاء مقدّم الخدمات المرونة، والحوافز المناسبة، إلى فتح المجال للتجربة ضمن المؤشرات القائمة.

توسيع نطاق التدخلات الناجحة

عندما تحقق البرامج أداءً جيدًا، تعمل الحكومات والجهات المانحة والجهات المنفّذة على توسيع نطاقها للوصول إلى مجموعةٍ أكبر من المستفيدين. وغالبًا ما تجد في مسعاها هذا صعوبةً في تحقيق الأثر نفسه على نطاقٍ واسع كما في المراحل التجريبية الأضيق. وفي هذا السياق، يمكن لتقديم الحوافز الملائمة من خلال التمويل المبني على النتائج أن يساهم في ضمان توسيع نطاق البرامج، مع الإخلاص للنموذج الأصلي، وأن يسمح أيضًا ببعض المرونة في تصميم البرنامج.

ويدعم برنامج Semillas de Apego (أي بذور الارتباط)، التابع لجامعة لوس أنديس، الآباء والأمهات الذين مرّوا بصدمات لتجنُّب انتقال الصدمة من جيلٍ إلى آخر إلى أطفالهم. وتم إطلاق النسخة الأولى من هذا البرنامج في عام 2015 وشمل الأشخاص النازحين داخل كولومبيا. وأشار تقييمٌ للأثر المحقق[4] من خلال البرنامج على نطاقٍ متوسط إلى تحقيق نتائج إيجابية من حيث الصحة النفسية للأمهات والعلاقات بين الطفل والأم/الأب والصحة النفسة في مرحلة الطفولة المبكرة. وتعمل الجامعة اليوم على توسيع نطاق البرنامج ليغطي الأشخاص المهاجرين من الجنسية الفنزويلية وأُسرهم. إلا أنه يتم توسيع البرنامج ليشمل 6 آلاف عائلة بدلًا من 450 عائلة. وقد تهدد هذه العملية الإخلاص للبرنامج الأساسي، إذ قد يؤدي توسيع نطاق المشروع بالاستعانة بجهات منفّذة شريكة جديدة إلى ارتفاع معدلات دوران الموظفين وانخفاض معدلات استبقاء المشاركين بالمقارنة مع تلك المسجلة خلال المراحل التجريبية. إلا أن اعتماد ترتيبٍ يتم بموجبه دفع جزءٍ من مستحقات الجهات المنفّذة بناءً على قدرتها على إبقاء معدلات الدوران منخفضةً ومعدلات الاستبقاء مرتفعةً سوف يساعد على ضمان الإخلاص للنموذج الأساسي خلال مرحلة التوسع.

متى وكيف يمكن الاستعانة بنموذج التمويل المبني على النتائج

يمكن للتمويل المبني على النتائج أن يشكّل وسيلةً فعالةً لمعالجة مجموعةٍ محددة من التحديات، إلا أنه ليس حلًا شاملًا بنفسه. فقد لا يحصد صناع السياسات، الذين يواجهون قيودًا سياسيةً تحدّ من أنواع التدخلات المتاحة، منافعَ كبيرةً من التمويل المبني على النتائج. في المقابل، يمكن لنموذج التمويل هذا أن يوفر طريقةً سهلةً نسبيًا لتحسين النتائج المحققة في الحالات التي تكون فيها العوائق مرتبطةً بعملية التنفيذ. وفي حين تقتضي هذه المقاربة توفر قدراتٍ دنيا معينة، مثل القدرة على جمع البيانات المهمة، يمكن أن توفر أيضًا حافزًا للجهات المعنية لتطوير هذه القدرات.

وبعد اتخاذ القرار باعتماد نموذج التمويل المبني على النتائج، سوف تحدد عدة خيارات تصميمية مدى نجاح المبادرة. وتشمل بعض القرارات الواجب اتخاذها في هذا الصدد تحديد

نسبة التمويل التي سيتم ربطها بالنتائج، واختيار مؤشرات الأداء المناسبة، ووضع مستهدفات طموحة ولكن قابلة للتحقيق لكل مؤشر. ومن الضروري إعداد أداة تمويلية مبنية على النتائج تتماشى مع مستوى نضج التدخل، وقدرة مقدمي الخدمات على تنفيذ البرنامج وإدارة المخاطر ذات الصلة، ومدى سيطرة مقدمي الخدمات على النتائج من أجل ضمان نجاح المبادرة في معالجة التحديات القائمة.

التوصيات

يواجه العالم ضغوطًا متنامية لإدارة الهجرة وخفض التكاليف إلى حدٍ أدنى وحصد المنافع ذات الصلة، وكل ذلك بتمويلٍ محدود. وتقع البلدان المضيفة في صلب هذه العملية، إذ إنها هي التي تقرر من يدخل أراضيها وتحدد الحقوق والمنافع المقدّمة لهؤلاء القادمين. ولسوء الحظ، ما من أدلةٍ كافية حول التدخلات الأكثر نجاحًا في إدماج المهاجرين والمهاجرات. ولا تكون عملية تنفيذ هذه التدخلات بالسهلة في أي سياق، حتى عندما يختار صناع السياسات ويموّلون أفضل السياسات.

إنّ الطريقة التي تُبرم بها الحكومات عقود الخدمات بعيدةٌ كلّ البُعد عادةً عن المقاربة اللازمة لتحسين النتائج المحققة، سواء أكانت هذه الحكومات تدفع مبالغ مالية لمقدمي الخدمات مقابل المدخلات، أو تسدّد المبالغ لهم بالاستناد إلى إيصالاتٍ تعكس النفقات المخططة، وهذه الممارسة الأخيرة تدعو إلى القلق بشكلٍ أكبر. وفي هذا السياق، يتعين على صناع السياسات إيجاد طرقٍ عاجلة لتحسين الأثر المحقق من كلّ فلسٍ يتم إنفاقه من أجل تحقيق نتائج أفضل للمهاجرين والمهاجرات والمجتمعات المضيفة، حيث الحاجات ضخمة والتمويل محدود.

وقد يحسّن التمويل المبني على النتائج الكفاءة من حيث التكلفة في العديد من الحالات. وكما أثبتت تجربة كولومبيا، يمكن لهذه المقاربة أن تعزز بيئةً مواتيةً للابتكار، وأن تحسّن ممارسات إدارة البيانات والأداء، وتشكّل حافزًا لتوسيع نطاق التدخلات المثبتة، مع الإخلاص إلى نماذجها الأساسية. وعليه، وفي إطار تقييم صناع السياسات للاستراتيجيات التي يجب اعتمادها لتحقيق نتائج أفضل، يمكن للاستعانة بنموذج التمويل المبني على النتائج أن تحسّن تنفيذ سياسات وبرامج الإدماج بشكلٍ ملحوظ، وأن تعود في نهاية المطاف بالفائدة على المهاجرين والمهاجرات والمجتمعات المضيفة على السواء

سيباستيان شاسكل

شريك معاون، منظمة إنستيغليو، كولومبيا
sebastian.chaskel@instiglio.org

غابرييلا فارغاس

معاونة، منظمة إنستيغليو، كولومبيا
gabriela.vargas@instiglio.org

ماتيو ساراتي

طالب ماجستير في الإدارة العامة في كلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة
mateo.zarate@columbia.edu

آنا ماريا بيريس

طالبة ماجستير في الإدارة العامة في كلية الشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون بالولايات المتحدة
ap1647@princeton.edu

نيكولاس هيرنانديس مونيوس

معاونة، منظمة إنستيغليو، كولومبيا
nicolas.hernandez@instiglio.org

يود المؤلفون والمؤلفات التقدّم بخالص الشكر إلى الزملاء والزميلات والعاملين والعاملات في الخدمة المدنية والممارسين والممارسات في كافة أنحاء كولومبيا الذي يعملون على دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمهاجرات في المجتمع الكولومبي.

1. انظر منظمة الهجرة الدولية (2024) "المهاجرون الفنزويليون يحفزون تقديم دعم بقيمة 529.1 مليون دولار أمريكي لاقتصاد كولومبيا" *(Venezuelan Migrants Drive USD 529.1M Boost to Colombia's Economy) bit.ly/venezuelan-boost-colombias-economy*

2. نستخدم في هذه المقالة مصطلح "المهاجر(ة)" للإشارة بصورةٍ عامة إلى اللاجئين واللاجئات (أي الأشخاص الذي تم منحهم الحماية الدولية) ومصطلح "المهاجرين والمهاجرات المنكوبين" (أي الأشخاص الذين انتقلوا إلى بلدٍ آخر تحت ظروفٍ منكوبة ولكن لا يتمتعون بصفة اللجوء). وقد تمت استعارة هذه التسميات من التقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات، الصادر عن البنك الدولي. *bit.ly/migrants-refugees-society*

3. *bit.ly/programas-sociales-especiales*

4. *bit.ly/evidence-colombia*

تأثير العقوبات الدولية على المساعدات الإنسانية في سوريا

عبدالله علي عبو

تتسبب العقوبات الدولية المطبّقة على الدولة المتأثرة بالنزاع بالحد من قدرة وكالات المساعدات على مساعدة المدنيين. وكان للعقوبات في سوريا تأثير كبير على التمويل الإنساني للأشخاص النازحين قسراً.

أصبحت العقوبات الدولية أداة رئيسية يستعين بها مجلس الأمن وأحياناً الدول منفردة لتحقيق غايات مختلفة، فقد يفرضها مجلس الأمن من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب، وقد تفرضها دول لمحاسبة الحكومات أو أفراد وكيانات في دول تشهد نزاعات مسلحة، ويحصل فيها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان.

وفي الحقيقة إن أي نظام للعقوبات الدولية، سواء أفرضت بواسطة دولة أو بواسطة مجلس الأمن، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار القواعد ذات الصلة بحماية السكان المدنيين، والجماعات المعرضة للخطر بين صفوف السكان المدنيين من آثار النزاع المسلح، والمهم ألا يؤثر على عمليات الاستجابة لتمويل المساعدات الإنسانية للنازحين قسراً.

تُعدّ الحالة في سوريا، حيث نزح داخلياً 6.8 ملايين شخص[1] بحسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حالة تطبيقية حول تأثير العقوبات الكبير على تمويل المساعدات الإنسانية، وتبيّن هذه الحالة أن ما صدر من الدول من عقوبات لحماية حقوق المجتمع الإنساني كان لها تأثير عكسي من حيث إعاقة قدرة الوكالات الإنسانية على أداء مهامها.

العقوبات على سوريا منذ 2011

فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها عقوبات مختلفة على الحكومة السورية والمسؤولين الحكوميين والكيانات ذات الصلة رداً على استفحال جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الحقوقية الجسيمة التي ترتكبها الحكومة منذ العام 2011. والغرض المعلن للعقوبات هو منع الحكومة من استخدام العنف ضد شعبها، والضغط من أجل الإصلاحات السياسية اللازمة.

كذلك فرضت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات محددة الأهداف، بما في ذلك تجميد الممتلكات وحظر الدخول على الأفراد والكيانات السورية المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين. حيث حظر الاتحاد الأوروبي تجارة السلع مع سوريا عام 2011 ولا سيما تلك التي يمكن استخدامها لقمع السكان المدنيين، بالإضافة إلى فرض حظر على قطاع النفط في سوريا[2] كان له تأثير كبير على الاقتصاد السوري نظراً لأهمية صادرات النفط إلى الاتحاد لسوريا قبل الحرب الأهلية، التي كانت حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما فرضت الولايات المتحدة حظراً على قطاع النفط في سوريا في 2011، بالإضافة إلى حظر تصدير السلع والخدمات الآتية من أراضي الولايات المتحدة أو من شركات أو أشخاص من الولايات المتحدة إلى سوريا، ولهذا التدبير تأثير واسع النطاق على السكان السوريين أدى إلى زيادة في أسعار السلع الأساسية والمنتجات الطبية.

فرضت كندا وأستراليا وسويسرا جزاءات اقتصادية ومالية على سوريا في 2011 و2012.

في 2012، وضع الاتحاد الأوروبي تدابير جزاءات أخرى تتعلق بقطاع الطاقة، وإمدادات الأسلحة، والقطاع المالي في سوريا، فضلاً عن قطاع التعدين. بالإضافة إلى ذلك حظر الاتحاد الأوروبي تجارة السلع الكمالية مع سوريا، فضلاً عن عدد من المنتجات التجارية. وفي الوقت نفسه، عزز الاتحاد الأوروبي تدابير القيود المفروضة على سوريا في مجالات التسلح وإنفاذ القانون ومراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية.[3]

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت في عام 2012 قانوناً خاصاً بمحاسبة

انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا (Rights Human Accountability Act Syria)، أو ما يسمى بقانون قيصر، ويتضمن هذا القانون فرض عقوبات فيما يتعلق بنقل البضائع أو التقنيات إلى سوريا والتي من المحتمل أن تُستخدم لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأخيراً في عام 2019 طبقت الولايات المتحدة قانون قيصر الذي طبّق عقوبات أشد على سوريا وجعل من الصعب تمويل العمل الإنساني في المنطقة. سمح هذا القانون ببعض الإعفاءات للعمليات التجارية مثل تصدير وإعادة تصدير الخدمات لدعم الأنشطة الإنسانية والمبادرات غير الربحية الأخرى في سوريا من قبل الشركات التابعة في الولايات المتحدة والتابعة للمنظمات غير الإنسانية في الدول الأخرى، وفرض أيضاً قيوداً وشروطاً صارمة على أداء الأعمال مع المنظمات والشركات والأفراد المعنيين بالجهود الإنسانية.

تأثير العقوبات الدولية على الاستجابة لتمويل المساعدات الإنسانية

بحسب عمال إغاثة أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات، ما زالت العقوبات تحد قدرة مجتمع العمل الإنساني على الاستجابة للاحتياجات الهائلة في سوريا. أحد التحديات المهمة هو العقبات البيروقراطية التي غالباً ما تكون مربكة، ومستهلكة للوقت، ومكلفة والتي يتعين على البنوك، والمصدّرين، ووكالات الإغاثة اجتيازها للامتثال للعقوبات. في حين أن بعض الاستثناءات تصل إلى حد الإعفاءات الدائمة، ما يعني أن الأطراف الإنسانية لا تحتاج إلى موافقة للاستفادة منها، يتطلب البعض الآخر من المنظمات الإنسانية التقدم بطلب للحصول على إذن، وهي عملية، في مثل هذه البيئة المعقدة للعقوبات، غالباً ما تؤخر أو تعيق الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ وتزيد تكلفة تقديم المساعدة وتعقيدها.[6]

وإحدى المشاكل الأخرى هي "الأثر المخيف" الذي قد تحدثه العقوبات بسبب اتساع نطاقها وانعدام الوضوح حول العديد من الأطر القانونية المتداخلة والإعفاءات الإنسانية، ونتيجة لذلك، غالباً ما تتجنب الأطراف الخاصة والمؤسسات المالية التعامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع أفراد أو كيانات سورية حتى في القطاعات غير المشمولة بالعقوبات. وأدت العقوبات إلى إجبار العديد من الممولين على مطالبة منظمات الإغاثة ببناء أنشطتها على تقييمات المخاطر وليس على عمليات تقييم الاحتياجات، ما يهدد قدرتها على دعم متطلبات إيصال المساعدات لمن هم في أمس الحاجة إليها، وعدم انحياز الجهات الإنسانية إلى طرف في النزاع، وأن نهج "إزالة المخاطر" المصرفية هو نهج خاطئ، حيث تقيّد المؤسسات المالية العلاقات مع العملاء لتجنب مخاطر، مما يصعّب على منظمات الإغاثة تحويل الأموال إلى الدولة وتشغيل البرامج أو دفع رواتب للموظفين والموردين المحليين، حتى عندما تدعم تلك المعاملات أنشطة غير مشمولة بالعقوبات

كما أثر تطبيق إجراءات مكافحة الإرهاب من جانب مجلس الأمن على العمليات الإنسانية في المناطق التي تتحكم فيها الجماعات المسلحة. تحظر هذه الإجراءات توفير الأموال والأصول والموارد الاقتصادية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى جماعات مصنفة على أنها إرهابية، وتشمل سلسلة من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب والعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الدول الأعضاء على مجموعات مصنفة على أنها إرهابية بالإضافة إلى قيود تفرضها الدول المانحة في اتفاقيات التمويل التي تبرمها مع المنظمات الإنسانية.

نتيجة لذلك يتوجب على المنظمات الإنسانية والبنوك والشركات الالتزام بالإجراءات التي تحددها مختلف الدول والكيانات، مما يؤدي إلى فرط الامتثال خوفاً من خرق القيود من غير قصد، إذ في حال تبين أن المنظمات وكوادرها قد خرقت العقوبات أو إجراءات مكافحة الإرهاب يصبحون عرضة للغرامات أو المساءلة وقد يفقدون التمويل حتى.[7]

تحديات التمويل بعد زلازل 2023

كان التحدي الأكبر للاستجابة لتمويل المساعدات الإنسانية للنازحين بسبب الزلازل في 6 فبراير/شباط 2023 التي قتلت أكثر من 4,000 سوري في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سوريا وقرابة 400 في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، حيث دمرت الزلازل البنية التحتية الحيوية وانهارت المباني في جميع المناطق المتضررة من الحرب في سوريا، ومنها

محافظات حلب وحماة وإدلب واللاذقية، وأصبح الآلاف بلا مأوى.

في أعقاب الزلازل، كانت هناك مشاكل كبيرة تعوق إرسال الأموال إلى البلاد بسبب العقوبات القائمة، سواء إلى المنظمات الإنسانية التي تحاول تلبية الاحتياجات الطارئة، أو من هم خارج سوريا ويسعون إلى تنظيم حملات التبرع أو فقط إرسال أموال إلى عائلاتهم المنكوبة، فعلى حد وصف أحد عمال الإغاثة "نحاول إرسال تمويل طارئ إلى مكاتبنا في سوريا، لكن العملية تتباطأ بسبب كل الوثائق والأوراق اللازمة".[8]

التوصيات

وفي الختام نستنتج أن القانون الدولي الإنساني الذي يسري في وقت النزاعات المسلحة ويحمي الضحايا ومنهم النازحين داخلياً قسراً، وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بالنازحين تؤكد على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لهم. إن الحصول على المساعدات الإنسانية هو حق مكفول لكل الأشخاص الذين يتعرضون لظروف طارئة تفقدهم مستلزمات الحياة الضرورية، مما يقتضي تأمين تمتعهم بحق الحصول على المساعدات الإنسانية

كما تؤثر العقوبات الدولية التي تفرض على الأفراد والكيانات الحكومية في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة. وفي سوريا أدت العقوبات المفروضة من قبل دول عديدة إلى عرقلة الاستجابة لتمويل المساعدات الإنسانية ووضعت عراقيل كثيرة في تسهيل تمويل هذه المساعدات ووصولها لملايين من النازحين. زادت تحديات حالة تمويل المساعدات الإنسانية القائمة هناك طائفة أخرى من العقوبات الدولية التي تم فرضها على الأفراد والكيانات غير الحكومية في سوريا تحت مظلة مكافحة الإرهاب.

أما التوصيات التي يمكن تقديمها من أجل تفعيل الاستجابة لتمويل المساعدات الإنسانية للنازحين قسراً فهي عدم الإفراط في فرض العقوبات الدولية بشكل لا يراعي تأثيرها على النازحين في دول النزاع التي تشهد نزاعات مسلحة، ولا سيما في الحالة السورية حيث أن المعاناة مزدوجة بسبب النزاع المسلح الذي طال أمده من ناحية والزلزال المدمر من ناحية أخرى، وضرورة أن تضمن الآلية الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية في سوريا أن يكون هناك إعفاءات مستدامة لتقديم المنح والتمويل للمنظمات الإنسانية التي تقدمها الدول المانحة، حيث أن العقوبات الدولية تجعل من الدول مترددة في الاستجابة لتمويل برامج المساعدات خوفاً من تعرضها للجزاءات من قبل الدول ومجلس الأمن.

عبدالله علي عبو

بروفيسور في القانون الدولي العام في كلية القانون، جامعة دهوك، إقليم كوردستان العراق

abdullah.abbou@uod.ac

1. www.unhcr.org/ar/countries/syrian-arab-republic
2. HFW (2011) "العقوبات على سوريا: الاتحاد الأوروبي ينضم إلى الولايات المتحدة في فرض حظر على استيراد النفط، ويدرج أسماء إضافية على قائمة الإرهاب" www.hfw.com/insights/syria-sanctions-eu-follows-us-ban
3. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (2013) "حظر توريد الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على سوريا". bit.ly/eu-arms-embargo-syria
4. النص الكامل لقانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لعام 2019 (باللغة العربية). bit.ly/syria-civil-protection-act
5. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (2023)، "كيف يقيّد "قانون قيصر" التطبيع مع سوريا". bit.ly/caesar-act-ar
6. هيومن رايتس ووتش (2023)، "أسئلة وأجوبة: كيف تؤثر العقوبات على الاستجابة الإنسانية في سوريا". bit.ly/sanctions-syria-ar
7. تتم الإشارة إلى العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على الأفراد والجهات غير الحكومية كعقوبات "ذكية" أو موجهة/مستهدفة. وقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات حول مقاضاة المجموعات الإرهابية والأفراد والجهات المتعلقة بها تفرض ثلاثة أنواع من العقوبات: تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة. طُبقت هذه العقوبات على تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي والمجموعات المتعلقة به في الدول الأخرى، وخصوصاً في سوريا والعراق، وفق قرار مجلس الأمن رقم 2170 لسنة 2014. لمعرفة المزيد، يُرجى الاطلاع على بحث الدكتور عبدالله علي عبو بعنوان "العقوبات الذكية كآلية لمكافحة الإرهاب (مثل قرار مجلس الأمن رقم 2170)" الذي قُدم إلى مؤتمر اتحاد كليات الحقوق في الجامعات العربية حول مواجهة الإرهاب قانونياً بين اعتبارات الفعالية واحترام حقوق الإنسان، الذي عُقد في القاهرة في عام 2015. www.iasj.net/iasj/article/71139
8. bit.ly/sanctions-syria-ar

وكالات الأمم المتحدة للاجئين وهياكل التمويل الضعيفة وأزمة الشرعية التي تلوح في الأفق

فروين راوسيس ومود باشيليت وفيليب لوتز

تعتمد وكالات الأمم المتحدة للاجئين بشكل كبير على التمويل من بضعة دول غربية ليس إلا، وفي حين أن إصلاح نظام التمويل قد يساعد الوكالات على تحقيق مهمتها الرسمية والحفاظ على استقلاليتها، من الأهمية بمكان الحفاظ على شرعيتها أيضًا.

في يناير من عام 2024، علّقت الولايات المتحدة ودول مانحة رئيسية أخرى مؤقتًا تمويل الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) بعد أن ذكرت وسائل الإعلام احتمال تورط بعض الموظفين في هجوم حركة حماس الإرهابي على إسرائيل. وأمام احتمال خسارة التمويل الأمريكي البالغ 440 مليون دولار، والذي يعادل حوالي ثلث الميزانية السنوية للوكالة، أدركت الأونروا الخطر المحدق بها والذي يهدد أساسها الاقتصادي الهش بالفعل وقدرتها على توفير الخدمات الحيوية للنازحين قسرًا في غزة.

وفي حين أن معظم الدول المانحة للأونروا قد تراجعت عن قرارها منذ ذلك الحين، قررت الجهة المانحة الرئيسية، وهي الولايات المتحدة، حجب التمويل حتى مارس 2025 على الأقل. وكانت هذه الأحداث بمثابة تذكير قوي باعتماد العديد من المنظمات الدولية ماليًا على عدد قليل من الدول المانحة ذات التأثير القوي، وسلطت الضوء أيضًا على التحديات الهيكلية في تمويل وكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين والتحولات السياسية الأوسع التي من المرجح أن تُشكل خطرًا متزايدًا على التعددية والاستقرار المالي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والأونروا.

تحقق وكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين منفعة عامة دولية من خلال حماية حقوق اللاجئين ومشاركة مسؤولية هذه الحماية بين الدول الأعضاء فيها. وتمثل كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا بروز النظام الدولي للاجئين وأوج النظام الدولي الليبرالي وتشارك المسؤولية على المستوى الدولي، لكن تواجه كلا الوكالتين تحديات مستمرة فيما يتعلق بمصادر تمويلهما وهيكلهما.[1]

طبيعة تمويل الأمم المتحدة للاجئين

يتميز التمويل الحالي لوكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين بثلاثة عناصر رئيسية، أولها أن جميع المساهمات القادمة إلى المفوضية والأونروا تُعدّ طوعية. ففي عام 2022 وصلت مساهمة الميزانية العامة من جانب الأمم المتحدة ما يصل إلى أقل من 4% من إجمالي ميزانية الأونروا و1% فقط بالنسبة للمفوضية، في حين مثلّت الجهات الفاعلة غير الحكومية والجهات المانحة الخاصة 21% من ميزانية المفوضية و1.3% فقط من ميزانية الأونروا، ويأتي الباقي من تبرعات الدول.

أما العنصر الثاني، فيتمثل في كون المساهمات مخصصة أو مقصورة على مناطق ومهام محددة، علمًا أن التخصيص يشير إلى مساهمات لا يمكن توجيهها إلا إلى بلد أو مشروع أو قطاع معين، ويمكّن هذا التقييد الدول المساهمة من ربط التبرعات الإنسانية بالأهداف الاستراتيجية، ولكنه يعطي مرونة أقل للمنظمات الدولية ويزيد من تكاليفها الإدارية. يؤدي نقص التمويل المرن إلى الحد من قدرة المفوضية على الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ، ففي عام 2022 كانت 9% فقط من المساهمات الحكومية للمفوضية غير مخصصة مقارنة بنسبة 41% من مساهمات الجهات المانحة الخاصة. بالنسبة للأونروا، وربما بسبب تركيزها الإقليمي المحدد، كانت أكثر من 60% من مساهماتها الحكومية غير مخصصة في العام ذاته.

يتمثل العنصر الثالث في حقيقة أن معظم المساهمات تُقدم على أساس سنوي ويتوجب على الوكالات جمعها من خلال الحملات والنداءات كل عام، مما يزيد من التكاليف الإدارية والتنظيمية. وجاءت 10% فقط من

المساهمات الطوعية للمفوضية من تعهدات متعددة السنوات في عام 2022 في حين حققت الأونروا أداءً أفضل في هذا الصدد حيث أفادت في عام 2022 أن 40% من تبرعاتها الحكومية أتت من اتفاقيات متعددة السنوات. وفي حين يسمح اعتماد أطر زمنية قصيرة الأجل للميزانية بزيادة التأثير بالنسبة للجهات المانحة، إلا أنه يزيد من إمكانية تأثر وكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين بالتغيرات السياسية المفاجئة أو التحولات في التصور العام.

ميزانيات متزايدة ولكن مع استمرار الاعتماد

شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في التبرعات التي تقدمها الدول إلى وكالتي الأمم المتحدة المعنيتين باللاجئين، حيث شهدت كلا الوكالتين منذ عام 1990 زيادة في مبالغ تبرعاتهما بلغت نسبة 737% للمفوضية و429% للأونروا اعتبارًا من عام 2022. وفي حين تتسم قاعدة الجهات المانحة للمفوضية بنموها المطرّد، تعاني مثيلتها لدى الأونروا من تقلبات أكبر.

زادت ميزانية وكالتي الأمم المتحدة المعنيتين باللاجئين بشكل كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية ولكن لم يرتفع عدد الدول المانحة إلا بشكل طفيف. فكانت المفوضية خلال العقد الماضي تتلقى التمويل من أكثر من 70 دولة في حين تلقت الأونروا تمويلًا من حوالي 60 دولة لكن تعتمد كلتا الوكالتين بشكل كبير على مساهمات عدد قليل ليس إلا من الجهات المانحة.

وتعد أكبر ثلاث جهات مانحة لكل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وألمانيا. وبالنسبة للأونروا، كانت المملكة العربية السعودية أيضًا جهة مانحة مهمة لعدة سنوات. وتُمثل حصة مساهمات الجهات المانحة الثلاث الرئيسية مقارنة بباقي التبرعات في المتوسط ما تبلغ نسبته 60% للمفوضية و55% للأونروا. وترتفع هذه الحصة إلى أكثر من 85% لكلا الوكالتين من حيث أكبر عشر دول مانحة وتُظهر هذه الأرقام مدى تركّز قاعدة الجهات المانحة بالنسبة لهاتين الوكالتين، مما يجعلها أكثر اعتمادًا على قرارات التمويل الصادرة عن قلةٍ من الدول والتي يستوجب تجديدها سنويًا.

كان نمط التمويل غير المتماثل هذا مستقرًا بمرور الوقت ولكن من المثير للاهتمام أننا نشهد حالات سلوك تعويضي، حيث تزيد الدول من تبرعاتها بعد انسحاب جهات مانحة أخرى. فبعد قرار إدارة ترامب بوقف تمويل الأونروا بين عامي 2018 و2020 على سبيل المثال، لاحظنا زيادة حادة في المساهمات من الجهات المانحة الأخرى مثل الصين ودول الخليج والدول الأوروبية. لكن مساهمات هذه الدولة لم تشكل سوى جزءًا صغيرًا من المساهمات المالية المعتادة للولايات المتحدة وتقلصت ميزانية الأونروا بأكثر من الثلث حتى عام 2020.

مخاطر ممارسة الضغط والانسحاب من التعاملات

كيف تؤثر حوكمة وهياكل تمويل الأمم المتحدة للاجئين في قدرتها على تحقيق مهمتها الرسمية والآفاق المستقبلية؟

تؤدي هيمنة المساهمات الطوعية، التي غالبًا ما تكون مخصصة وسنوية ويقدمها عدد قليل من الدول الغربية الثرية، إلى اعتماد وكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين بشكل غير متوازن على هذه الدول. وعلى الرغم من إشارة الأبحاث إلى حفاظ المفوضية على استقلالية كبيرة، إلا أن البيانات تكشف عن التأثير المهم الذي يمكن للدول المانحة الرئيسية فرضه على الوكالة. واكتسب هذا الأمر أهمية أكبر نتيجة التحولات السياسية في الدول المانحة الرئيسية، مثل التسييس المحلي لسياسات اللجوء ونجاح الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات واستراتيجيات التكيف التي تتبعها الأحزاب الرئيسية. وقد أفضت هذه التطورات إلى رد فعل عنيف ضد النظام الدولي الليبرالي وضد التعددية.

يمكن القول إن انتخاب دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 كان أوضح مثال ترتبت عنه أكبر تبعات من حيث الانسحاب من التعامل مع المنظمات والمبادرات متعددة الأطراف، إذ نتج عن ذلك وقف مساهمة الولايات المتحدة في الأونروا فعليًا وخفض عدد اللاجئين الذين يُعاد توطينهم بشكل كبير وإبرام الولايات المتحدة صفقات مع دول في أمريكا الوسطى بهدف الاستعانة

بمصادر خارجية في تولي مسؤوليات الحماية. وتزايد تبني الدول الليبرالية في أوروبا لسياسات غير ليبرالية وبدأت تسعى إلى إيجاد طرق لتقليل مسؤوليتها عن حماية اللاجئين، وهذه تطورات تتحدى الأساس المعياري لوكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين ومهمتها الرسمية.

ينبع خطران من هذه التطورات، هما ممارسة الضغط على وكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين، ووقف التعاملات من جانب الدول المانحة الرئيسية. ينبع خطران من هذه التطورات، هما ممارسة الضغط على وكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين، ووقف التعاملات من جانب الدول المانحة الرئيسية. وقد تؤدي التحولات السياسية ضمن الدول المانحة الرئيسية إلى بذل جهود أكبر لممارسة الضغط على وكالات الأمم المتحدة بهدف تحقيق أجندة خارجية غير ليبرالية،

ففي عام 2018 على سبيل المثال، اقترحت النمسا والدنمارك مخططًا لتصدير المسؤولية على مستوى الاتحاد الأوروبي يرد في نصه توقع أن تتحمل المفوضية مسؤولية معالجة طلبات اللجوء خارج الحدود الإقليمية.[2] كانت الوكالة حذرة تقليديًا في انتقاد الدول المانحة ولكنها اتخذت موقفًا واضحًا ضد محاولة الدنمارك اللاحقة الهادفة إلى تصدير المسؤولية عن نظام اللجوء الدنماركي في عام 2021.[3] ولكن معارضة خطط تصدير المسؤولية هذه تراجعت مع اكتساب هذه الخطط زخمًا في العديد من الدول الأوروبية في الآونة الأخيرة. رحبت المفوضية أيضًا بميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء، معتبرة إياه خطوة في الاتجاه الصحيح، علمًا أن المنظمات غير الحكومية المعنية باللجوء وحقوق الإنسان قد عارضته بشدة.[4] قد يؤدي رد الفعل العنيف ضد التعددية والعداء المتزايد ضد اللاجئين في بعض الديمقراطيات ذات الدخل المرتفع إلى تحفيز الانسحاب من التعاملات مع وكالات الأمم المتحدة

وهذا اتجاه ينعكس في تراجع الولايات المتحدة في ظل رئاسة ترامب وتقليص عمليات إعادة توطين اللاجئين في مختلف البلدان.

مواجهة أزمة شرعية تلوح في الأفق

وفي حين تواجهان خطر انسحاب أكبر الجهات المانحة من التعاملات معهما، من غير المؤكد ما إذا كانت الوكالتين ستتمكنان من التعامل مع انخفاض التمويل وكيف ستقومان بذلك. وقد تسببت الدول المانحة الأكثر نفوذًا تدريجيًا بتقويض روح اتفاقية جنيف لعام 1951 وفتحت الباب أمام تصدير المسؤوليات والردع. ويتسبب ذلك بإفساد الأساس الليبرالي لوكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين ومن المحتمل أن يلغيه، وقد يؤدي إلى إعادة هيكلة غير ليبرالية للوكالات أو تهميشها وتدهور أدائها.

ما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من هذه المخاطر؟ تسعى حتى اليوم المفوضية والأونروا إلى زيادة ميزانيتهما من خلال توسيع مجموعة الجهات المانحة لتشمل غير المساهمين والمزيد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بالإضافة إلى زيادة التبرعات من الجهات المانحة الحالية. تسعى حتى اليوم المفوضية والأونروا إلى زيادة ميزانيتهما من خلال توسيع مجموعة الجهات المانحة لتشمل غير المساهمين والمزيد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بالإضافة إلى زيادة التبرعات من الجهات المانحة الحالية. لكن يظهر تحليلنا الطولي أن تأثير هذه الاستراتيجيات كان محدودًا.

علاوة على ذلك، يترتب عن توسيع مجموعة الجهات المانحة واستهداف الدول غير الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أيضًا خطر تحويل قاعدة الجهات المانحة نحو الدول غير الليبرالية.[5] وفي في ضوء تنامي النزعة القومية في الدول المانحة الرئيسية، لا يمكن للمفوضية والأونروا افتراض أن هذه الدول ستزيد حصصها باستمرار، على الأقل ليس بدون اعتبار ذلك وسيلة لتقليل مسؤوليتها في حماية اللاجئين على أراضيها. قد تشمل إحدى وسائل تقليل الاعتماد على تبرعات الدول بناء شبكة أشد ترابطًا مع الشركاء الوطنيين مثل شبكة إسبانيا مع المفوضية (Spain with UNHCR) أو اليابان من أجل المفوضية (Japan for UNHCR)، وهي منظمات غير حكومية تجمع الأموال وترفع الوعي بشأن احتياجات النازحين.

حتى تاريخه، يجمع عشرة من شركاء المفوضية الوطنيين المعتمدين أكثر من نصف الدخل السنوي للوكالات من القطاع الخاص.[6] وتُوفر هذه الشراكات مزايا تشمل تنويع مصادر الدخل والحد من تخصيص التمويل وإمكانية التغلب على التأثيرات غير الليبرالية التي تظهر لدى الحكومات الشريكة. من ناحية أهم، يجب على وكالات الأمم المتحدة للاجئين البحث عن طرق لإصلاح نظام التمويل، بحيث يمكنها الدعوة إلى جعل المساهمات أكثر إلزامًا ومتعددة السنوات. وبهدف مقاومة الميل إلى تخصيص التمويل الحكومي، تسلّط المفوضية بالفعل الضوء على مساهمات دول مثل النرويج والسويد، التي تزيد من حصة مساهماتها غير المخصصة.[7] كما يصب في مصلحة المجتمع الدولي بناء وكالة أكثر استقرارًا يمكن التنبؤ بها وذات أداء أفضل وكذلك الحد من فرص التسييس المحلي. وعلى الرغم من أن هذه الأفكار ليست جديدة، لا يوجد مؤشر يذكر يدل على أنها تحقق الأثر في وقت تهدف فيه الدول إلى زيادة تحكمها في المساعدات.

وعلى الرغم من أن الأونروا تتمتع بمساهمات متعددة السنوات أكثر من المفوضية، تعاني مع ذلك من انخفاض استقرارها المالي، مما يظهر أن تغيير نظام التمويل وحده لن يحل المشكلة. لأنهما ببساطة أمام معضلة: فإما الحفاظ على المال أو الحفاظ على أساسهما الليبرالي. من جهة، يمكن لتأمين الدعم المالي من الدول المانحة القوية أن يعرّض المنظمتين إلى إعادة هيكلة غير ليبرالية وضغوطات متزايدة للتكيف مع أجندات الجهات المانحة لردع اللاجئين، من جهة أخرى، وفي حال الاعتماد على استقلاليتهما لتعزيز المعايير الليبرالية التي يستند إليها نظام اللاجئين الدولي، تواجهان خطر تضاؤل التمويل واحتمال التهميش. بالتالي، لا يمكن للوكالتين، في مساعيهما للحفاظ على الأهمية والشرعية، تجاهل احتياجات التمويل ولا أهمية مهمتهما الرسمية في حماية اللاجئين. ومن المرجح أن تستمران في محاولة التعامل مع هذه الحقائق، ولكن أمام المشهد الجيوسياسي المتغير وتزايد الطعن في سياسات اللجوء الليبرالية، تتزايد صعوبة تحقيق هذا التوازن.

فروين راوسيس

باحث ما بعد الدكتوراه، جامعة جنيف، سويسرا

frowin.rausis@unige.ch

X: @FrowinRausis

مود باشيليت

طالبة دكتوراه، جامعة جنيف، سويسرا

maud.bachelet@unige.ch

linkedin.com/in/maud-bachelet-3532411b9/

فيليب لوتز

باحث أول، جامعة جنيف في سويسرا، وأستاذ مساعد، جامعة فريجي أمستردام في هولندا

p.lutz@vu.nl

X: @LutzPhilipp

تُعبّر كل من مود باشيليت وفيليب لوتز عن امتنانهما للدعم المالي الذي قدمته المؤسسة الوطنية السويسرية للعلوم (Swiss National Science Foundation) (المشروع 208858) ويُعبّر فروين راوسيس عن امتنانه للدعم المالي الذي قدمته أمانة الدولة السويسرية للتعليم والبحث والابتكار (Swiss State Secretariat for Education, Research and Innovation) (العقد 22.00569).

1. *يعتمد تحليل تمويل الأمم المتحدة للاجئين في هذه المساهمة على إحصاءات تمويل الوكالات بين عامي 1990 و2022، حيث نستخدم بالنسبة للمفوضية البيانات المالية المدققة (1990-2001) والتقرير العالمي للمفوضية (2002-2022). أما بالنسبة للأونروا، فنستقي المعلومات من تقرير المفوض العام إلى الأونروا (1990-2004) والمعلومات الرسمية المقدمة عن مساهمات الدولة من الصفحة الرئيسية للأونروا (2006-2022).*
2. *وزارة الهجرة والاندماج (Ministry of Immigration and Integration)، جمهورية النمسا (2018) رؤية لنظام حماية أفضل في عالم معولم (Vision for a Better Protection System in a Globalized World) (2018)*
bit.ly/vision-better-protection
3. *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2021) "ملاحظة المفوضية بشأن اقتراح تعديلات قانون الأجانب الدنماركي" (UNHCR Observation on the Proposal for amendments to the Danish Alien Act)*
bit.ly/unhcr-amendments-danish-alien-act
4. *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2024) "تدعو المفوضية الاتحاد الأوروبي إلى ضمان تنفيذ ميثاق اللجوء والتركيز على إبقاء الحماية في جوهره" (UNHCR calls on EU to ensure Asylum Pact is implemented with protection at its core)*
bit.ly/unhcr-calls-eu-asylum-pact-implemented
5. *انظر كول جورجيا (2021) "الدول المانحة غير الموقّعة والمفوضية: مسائل التمويل والتأثير" (Non-signatory donor States and UNHCR: questions of funding and influence)*
نشرة الهجرة القسرية 67: www.fmreview.org/issue67/cole-3/
6. *انظر قائمة شركاء المفوضية الوطنيين*
bit.ly/unhcr-national-partners
7. *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2024) "التمويل غير المخصص يحدث فرقًا في حياة الأشخاص الذين يعيشون وسط الأزمات الإنسانية المهملة" (Unearmarked funding makes a difference in the lives of people living amidst neglected humanitarian crises)*
bit.ly/unhcr-unearmarked-funding

النقص في التمويل للنزوح طويل الأمد: دراسة حالة حول الإيواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ريمي كالومبو

تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية أزمةً من النزوح المستمر وطويل الأمد، ويُجبر النقص في التمويل الجهات الفاعلة الإنسانية على المساومة على الجودة ومستوى التغطية، ما يصعّب على الأشخاص النازحين إعادة بناء حياتهم.

تواصل النزاعات المسلّحة والنزاعات بين المجتمعات والكوارث الطبيعية تهجير الملايين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتشير لمحة حول الحاجات الإنسانية[1] صدرت مؤخرًا عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى نزوح أكثر من 6 ملايين شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الراهن.

ويعيش الكثيرون في المساكن المؤقتة والمستوطنات غير الرسمية حيث لا تتوفر الكمية الكافية من المياه الصالحة للشرب وتغيب فرص التعليم للأطفال. ومن أجل تلبية هذه الحاجات، تركّز خطة الاستجابة الإنسانية[2] متعددة الوكالات لجمهورية الكونغو الديمقراطية على هدفين رئيسيين وهما: إنقاذ الأرواح وتحسين ظروف العيش للأشخاص المتأثرين بالنزاعات. وتسعى هذه المقاربة إلى تلبية الحاجات الأكثر إلحاحًا، وفي الوقت عينه تعزيز القدرة على الصمود وتدعيم الرابط مع جهود التنمية وتحقيق السلام. إلا أن التحدي المتمثل في نقص التمويل يقف في وجه هذا الطموح. فتستند الاستجابات إلى طبيعة التمويل المتاح ومستواه، وليس إلى هذه الأهداف الاستراتيجية.

يهدف هذا المقال إلى تحديد إلى أي مدى يمكن للتمويل المخصص لقطاع المأوى، وهو بطبيعته موجه نحو حالات الطوارئ، أن يقوّض قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على ضمان وصول الأشخاص النازحين إلى الإسكان اللائق والكريم.

النقص في التمويل والفجوات المستمرة في الاستجابة الإنسانية

تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة أزمةٍ مستمرة تتنامى فيها الحاجات، في حين لا يواكبها التمويل أو يتراجع حتى من سنةٍ إلى أخرى. وتشير بيانات خدمة التتبع المالي[3] التابعة للأمم المتحدة إلى تلقي ما يقل عن 60% من التمويل اللازم لتغطية خطة الاستجابة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الثلاث الأخيرة. ويشكّل قطاع المأوى أحد القطاعات الأقل تمويلًا، إذ لم يتلقَ إلا 30% من التمويل اللازم خلال الفترة نفسها.

فقد أضعفت الأزمات المتعددة القائمة من حول العالم قدرةَ الجهات المانحة الرئيسية على الالتزام بمبدأ التمويل القائم على الحاجات. ووسّع هذا الواقع الفجوة بين الحاجات الإنسانية والتمويل المتاح في العديد من البلدان. هذا ويتأثر حجم التمويل أيضًا بالتغطية الإعلامية الدولية للأزمة، إذ توفر حافزًا للتحرّك. وأخيرًا، يختار العديد من الجهات المانحة مجموعةً استراتيجيةً من البلدان لتركيز التدخلات المستدامة عليها، وغالبًا ما يتأثر هذا الخيار بالروابط التاريخية والشؤون الجيوسياسية والمصالح الوطنية.

تشكّل مساعدة عدد متزايد من الأشخاص، في ظل التمويل المحدود والمتراجع، أحد أبرز التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية في قطاع المأوى. ويتفاقم هذا التحدي في ظل النزاع المستمر الذي قد يتسبب بعدة موجاتٍ من النزوح، قد تؤدي بدورها إلى تجدُّد الأزمات وتعيد السكان إلى حالة الخطر أو الضعف حتى بعد تلقيهم المساعدة.

ومن أجل التكيّف مع هذا التحدي، اعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية في قطاع المأوى مقاربةً لتحديد الأولويات تركّز بموجبها على الأشخاص الذين نزحوا خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة وفي مناطق شهدت أزمتين أخريين على الأقل، مثل الأوبئة أو انعدام الأمن الغذائي أو

سوء التغذية. وعليه، يتم استبعاد أي منطقة لم تتأثر إلا بالنزوح الداخلي تلقائيًا من الاستجابة، ولو أن سكانها غالبًا ما يعيشون في ظروفٍ خطيرة.

وحتى بعد عملية تحديد الأولويات المزدوجة هذه، لا يزال التمويل المخصص غير كافٍ لتغطية الاستجابة المخطط لها. لذلك، لا يزال الملايين من الأشخاص يعيشون في المساكن غير الرسمية وغير الملائمة. فتتم استضافة معظمهم في المناطق الريفية حيث البنية التحتية والقدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وفرص العمل محدودة جدًا. ويصبحون بذلك معتمدين بالكامل على المساعدات الإنسانية غير الكافية لتغطية حاجاتهم الأساسية.

ويحمل هذا الوضع تداعياتٍ وخيمة على صحة الأشخاص المتأثرين، الجسدية والنفسية، وشعورهم بالكرامة والأمان وقدرتهم على حماية أنفسهم من التهديدات، وخصوصًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي. فيؤثر غياب المأوى الملائم بشكلٍ مباشر على حماية الأشخاص المتأثرين بالنزاع وكرامتهم وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما أنه ينطوي على آثار غير مباشرة أوسع نطاقًا على الصحة، والاندماج في المجتمع، وسبل العيش، وحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.[3]

تضرّ المآوي المكتظة، ذات جودة الهواء الرديئة والإجهاد الحراري، بصحة سكانها وتؤدي إلى ارتفاع مخاطر انتشار الأمراض المعدية ومعدل وفيات الأطفال. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه التحديد، إن المناطق الأكثر تأثرًا بالنزوح هي نفسها الأكثر تأثرًا بانتشار الأوبئة مثل الكوليرا والإيبولا.

لذلك، يشكّل تأمين المأوى الملائم عاملًا أساسيًا في عملية التعافي والوصول إلى سبل العيش وإعادة الاندماج في الساحة الاجتماعية والاقتصادية. فغياب المأوى اللائق يعني الافتقار إلى قاعدة متينة يمكن من خلالها الوصول إلى الخدمات الأخرى، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي.

الأثر الناجم عن هذه المساومة

تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في قطاع المأوى تحدياتٍ مستمرة في إيجاد التوازن بين جودة الاستجابة ونسبة التغطية. فغالبًا ما تتم التضحية بالجودة لصالح التغطية.

إن الاستجابة الإنسانية الرامية إلى تأمين المأوى هي عمليةٌ تبدأ بتوزيع مجموعة أدوات الملاجئ الطارئة، التي يمكن أن تنقذ حياة الأفراد، ويجب أن تؤدي هذه العملية في النهاية إلى تأمين المأوى الدائم للأشخاص المتأثرين بالنزوح. ومن أجل تلبية متطلبات الجهات المانحة والتعامل مع الفجوة في التمويل، خفضت المجموعة المعنية بالإيواء تكلفة حزمة التدخل إلى 150 دولار أمريكي للملجأ الطارئ و350 دولار أمريكي للمأوى الدائم. إلا أنه من المستحيل في ظل هذه التكلفة أن تتم تلبية المعايير الدنيا اللازمة لضمان الوصول إلى المأوى الملائم لمن يحتاجه. ويشدد مفهوم "الملاءمة" على أهمية إدماج منظور الإسكان في الاستجابة الرامية إلى الإيواء، وأخذ الهوية الثقافية والحماية والرفاه الجسدي وتوفر الخدمات الأساسية في عين الاعتبار أيضًا.[5]

فيتم استخدام أكثر من 80% من التمويل المخصص لقطاع المأوى للتدخلات الطارئة، المؤلفة بشكلٍ أساسي من مجموعة أدوات الملاجئ الخفيفة وبناء المآوي شبه الدائمة. ويقوّض النقص في التمويل عملية الاستجابة الرامية إلى الإيواء في مرحلة الإغاثة الأولية، لتقتصر على إنقاذ الأرواح فحسب. ونتيجةً لذلك، لا يستفيد الأشخاص الذين تتم مساعدتهم في الملاجئ الطارئة (التي تدوم المواد المستخدمة فيها لنحو 6 أشهر فحسب) من أي تجديد، حتى عندما يبقون في المخيمات لمدةٍ طويلة.

الآفاق المستقبلية

تظهر دراسة الحالة هذه الأثر الذي يمكن أن يحمله النقص في التمويل للاستجابة إلى النزوح طويل الأمد في سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي هذا البلد، الذي يسجل عددًا من النازحين هو من بين الأعلى في العالم، ويتلقى أحد أدنى مستويات التمويل، تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية التحدي المتمثل في تحقيق توازنٍ بين التكلفة والتغطية والجودة والاستدامة بشكلٍ متكرر.

وسيظل التمويل يشكّل تحديًا في السنوات القادمة مع تأثر المزيد من البلدان بالنزاعات

والنزوح الناتج عن تغيّر المناخ. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في التوصيات التالية بهدف تحسين الاستجابة:

- تعزيز الملكية المحلية للبرامج من أجل تحسين التكاليف التشغيلية وتسهيل نقل المهارات وتعزيز القدرة على حشد التمويل. ومن الأمثلة على ذلك برنامج ToGETHER[6] الذي يسعى إلى تشجيع توطين العمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- تعزيز الترابط بين القطاع الإنساني والقطاع التنموي، من أجل الاستفادة من الأموال الإضافية التي يمكن أن توفرها الجهات الفاعلة التنموية والقطاع الخاص. فيوفر التمويل التنموي فرصة للتحلي بالمزيد من المرونة، والعمل على المدى الطويل، وبالتالي تغطية المراحل المتبقية من العملية وصولًا إلى الإسكان الدائم في المناطق التي تشهد نزوحًا طويل الأمد، والتي لم تعد تتلقى التمويل الإنساني. ومن المبادرات التي تحاول تحقيق هذا الهدف نذكر برنامج "التنمية الحضرية المضبوطة والإسكان والحد من أوجه عدم المساواة" (Controlled urban development, housing and reducing inequalities) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) الذي يسعى إلى تحسين الوصول إلى الإسكان الدائم، إلا أنه يجب تنفيذ المزيد من المبادرات الأوسع نطاقًا في هذا الصدد.
- وضع مقاربة متكاملة مع القطاعات الأخرى بهدف تحسين توفير الخدمات وضمان قدرة الأسر المستفيدة من المأوى على الوصول أيضًا إلى المياه والطاقة والمرافق الأساسية الأخرى.
- مساعدة الأفراد على الوصول إلى فرص العمل من أجل تعزيز قدرتهم على الاعتماد على الذات وعلى تولي جهود ما تبقى من عملية تحسين مساكنهم، وبالتالي تخفيف الضغط على النظام الإنساني.

ريمي كالومبو

أخصائي في الرصد والتقييم، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

kalombor@unhcr.org

linkedin.com/in/rémykalombo/

1. bit.ly/drc-humanitarian-needs-2024
2. bit.ly/drc-humanitarian-response-2024
3. fts.unocha.org/plans/1187/summary
4. تحالف "إنتراكشن" (InterAction) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) (2019) الآثار الأوسع نطاقًا للمساعدة الإنسانية في المأوى والمستوطنات (The Wider Impacts of Humanitarian Shelter and Settlements Assistance) bit.ly/wider-impacts-humanitarian-shelter
5. www.spherestandards.org/ar/handbook-2018/
6. bit.ly/together-drc

فوائد تمكين اللاجئين من مجتمع الروهينغا في بنغلاديش من الوصول إلى الأنظمة المصرفية

محمد عزيز الحق وتاسنوفا أحمد ومحمد طاهر

يسمح الوصول إلى الأنظمة المصرفية الرسمية للاجئين من مجتمع الروهينغا في بنغلاديش بتلقي الحوالات المالية عبر القنوات القانونية. وسيحمل ذلك الفوائد للاجئين والاستجابة الإنسانية وكذلك اقتصاد بنغلاديش وأمنها.

امرأة من الروهينغا في مخيم كوكس بازار للاجئين تنظر إلى الملاجئ المجاورة. حقوق الصورة: عبدالله - متطوع في الأبحاث بشأن اللاجئين في مركز السلام والعدالة

إن أزمة اللاجئين من مجتمع الروهينغا في بنغلاديش، والمتّسمة بنقص التمويل للمساعدات الإنسانية والحواجز أمام الحصول على التمويل، تُرغم اللاجئين على اللجوء إلى طرق التمويل غير الرسمية وغير المضمونة. إن أزمة اللاجئين من مجتمع الروهينغا في بنغلاديش، والمتّسمة بنقص التمويل للمساعدات الإنسانية والحواجز أمام الحصول على التمويل، تُرغم اللاجئين على اللجوء إلى طرق التمويل غير الرسمية وغير المضمونة. فأمام انعدام الجنسية والفقر والمساعدات المتضائلة، بات لاجئو الروهينغا يعتمدون بصورةٍ متزايدة على الحوالات المالية القادمة من جالية الروهينغا في ماليزيا والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الشرق الأوسط بشكلٍ رئيسي.

ففي عام 2020، كان لدى نحو 39% من أسر الروهينغا في بنغلاديش أحد الأقارب في بلدٍ ثالث وكانت نسبة 21% من الأسر قد تلقّت حوالةً ماليةً في العام السابق.[1] إلا أن متلقّي هذه الأموال، كما مرسليها، يواجهون العقبات في إرسال الأموال عبر القنوات الرسمية، ويُرغَمون بذلك على اللجوء إلى الطرق غير الرسمية التي تنطوي على عدة جهاتٍ وسيطة وتتّسم بالتأخيرات وعدم الكفاءة. ومن أجل استكشاف ديناميات الحوالات المالية التي يتلقاها

لاجئو الروهينغا في بنغلاديش، شارك مركز السلام والعدالة (CPJ) في إنتاج بحثٍ نوعي مع متطوعين من لاجئي الروهينغا، واستعان بشبكة الثقة غير الرسمية للمركز في ثمانية مخيمات مختلفة في حي أوخيا وحي تكناف الفرعيين في منطقة كوكس بازار.[2] ونظّم باحثو مركز السلام والعدالة المجتمعيين عدة مشاورات مع أعضاء شبكة الثقة وأجروا ستّ مقابلاتٍ معمقة مع مجموعةٍ متنوعة من أصحاب المصلحة.

وناقشوا خلال هذه الجلسات الحواجز الهيكلية التي يواجهها لاجئو الروهينغا من حيث الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية، فضلًا عن المخاطر وأوجه عدم الكفاءة التي ينطوي عليها استخدام القنوات غير الرسمية للحوالات المالية، والآثار المترتبة عن هذه الحوالات على متلقيها كما البلد المستضيف والاقتصاد.

يستخدم لاجئو الروهينغا في الوقت الحالي القنوات غير الرسمية بشكلٍ أساسي للحوالات المالية. وتشمل هذه القنوات خدمة bKash الرائجة للحوالات المالية عبر الهاتف المحمول، وخدمة Hundi المبنية على اتفاق شفهي أو ورقي لدفع مبلغ معين، ونظام Hawala التقليدي وغير الرسمي لتحويل الأموال بناءً على الثقة وعلى شبكة من الوسطاء. هذا ويتم استثناء اللاجئين في بنغلاديش من خدمات تحويل الأموال الأكثر رسميةً مثل خدمة Western Union.

وينطوي استخدام خدمة bKash على طلب المساعدة من أفرادٍ موثوقين، مثل أعضاء المجتمع المضيف أو الموظفين في المنظمات غير الحكومية أو اللاجئين القدامى الذين وصلوا إلى بنغلاديش في عام 1992 أو ما قبله. وبحسب ما قاله أحد المشاركين في المقابلات:

"يمكن للأفراد زيارة وكيل قريب لخدمة bKash وتقديم رقم الهاتف المحمول وتفاصيل المعاملة وتلقي الأموال فورًا في محفظتهم الإلكترونية على الهاتف المحمول. وتتم إضافة رسم توصيل بقيمة 30 إلى 50 تاكا بنغلاديشي لكل ألف تاكا بنغلاديشي (أي ما يوازي 0.25 إلى 0.42 دولار أمريكي لكل 8.37 دولار أمريكي) لإرسال المال إلى ميانمار". إن هذه المعاملات محفوفةٌ بالمخاطر، إذ قد يؤدي كشف الحكومة لها إلى تداعياتٍ شديدة. فيتعرض لاجئو الروهينغا للغرامات والمضايقة في حال كشفت الشرطة عن امتلاكهم حسابات على خدمة bKash. وشارك أحد المستجيبين تجربته في هذا المجال قائلًا:

"في أحد الأيام، كنت في طريقي إلى مخيم آخر. فتّشت الشرطة هاتفي المحمول ووجدت تطبيق bKash حيث تلقيت حوالةً ماليةً بقيمة 20 ألف تاكا. فأخذت الشرطة هاتفي وأموالي أيضًا."

أما نظام Hawala فهو نظام تقليدي غير رسمي لتحويل الأموال مبني على الثقة وعلى شبكة من الوسطاء. وأفاد أحد المشاركين في المقابلات من مخيم الروهينغا بأن النظام يعمل من دون تحويل الأموال الفعلية عبر الحدود، ويشمل رسمًا على الحوالات ويعتمد على الثقة والصراحة بين الوسطاء. إلا أن غياب الإشراف الرسمي على هذه الحوالات يعني أنه نادرًا ما يتم التوصل إلى حلٍ عادلٍ للخلافات التي قد تنشأ، وأنه يمكن التعرض لعمليات الاحتيال المالي من دون القدرة على اللجوء إلى العدالة. هذا وارتفعت معدلات العمولة على الحوالات الخاصة بلاجئي الروهينغا في كوكس بازار بشكلٍ ملحوظ، ورفعت معها تكلفة إرسال الأموال. وقد يخفّض الأشخاص المألوفون هذه الرسوم، إلا أن الوسطاء المجهولين غالبًا ما يفرضون عمولةً مرتفعة.

ولا يقوّض هذا الاقتصاد غير الرسمي أمن لاجئي الروهينغا المالي فحسب، بل يحرم البلد المضيف (للمرسِل والمتلقي) من تحقيق الإيرادات، إذ تتجنّب هذه المعاملات القنوات الاقتصادية الرسمية. إلا أنه وعلى الرغم من هذه التحديات وفي ظل خفض المساعدات الإنسانية، تبقى الحوالات المالية ضروريةً للاجئي الروهينغا في بنغلاديش، الذين يستخدمونها لتأمين حاجاتهم الأساسية مثل الطعام والملابس والمصاريف الطبية.

لماذا يتم إقصاء مجتمع الروهينغا من النظام المالي في بنغلاديش؟

الحواجز الهيكلية

يتم تصنيف لاجئي الروهينغا في بنغلاديش كمواطني ميانمار النازحين قسرًا. وفي إطار هذا التصنيف، لا يتم الاعتراف بهم رسميًا كلاجئين وليسوا مؤهلين للحصول على أي وثائق تصدرها الحكومة (مثل بطاقات الهوية الوطنية أو وثائق الولادة أو صكوك ملكية الأراضي أو جوازات السفر) تسمح لهم بالوصول إلى النظام المالي.

السياسات الظرفية وضُعف الإرادة السياسية

تنتهج الحكومة البنغلاديشية سياساتٍ ظرفيةً وقصيرة الأجل تجاه مجتمع الروهينغا تركّز على إعادة نحو مليون لاجئ إلى ميانمار. ولا يتناسب السماح للاجئي الروهينغا بالوصول إلى فرص العمل إلى النظام المالي مع هذه الأجندة.

وتوجّه هذه المقاربة المؤقتة آلية الحوكمة المنفذة في المخيمات، والإطار التنظيمي المعتمد لدى المنظمات غير الحكومية. فلا توافق الحكومة البنغلاديشية على أي مشاريع تطرحها المنظمات غير الحكومية وتفوق مدتها السنة الواحدة. إلا أن الحرب الأهلية في ميانمار لا تزال جاريةً ويواصل مجتمع الروهينغا وغيره من المجموعات العرقية الهرب من منازلهم. وقد مر أكثر من سبعة أعوام على وصول أكثر من 740 ألف شخص من مجتمع الروهينغا إلى بنغلاديش في عام 2017 و30 عامًا على حركات النزوح الأسبق التي شهدها مجتمع الروهينغا.

الخوف من الإدماج الاجتماعي ومقاومة المجتمع المحلي

يتخوف صناع السياسات من أن يؤثر إدماج اللاجئين في النظام المالي على سوق العمل والاقتصاد المحلي، ومن احتمال أن يتسبب هذا الإدماج في زيادة المنافسة. فهم قلقون من أن يؤدي السماح لمجتمع الروهينغا من الوصول إلى النظام المالي إلى إدماجه الاجتماعي والثقافي في بنغلاديش، وبالتالي عدم عودة لاجئي الروهينغا إلى ميانمار أبدًا. وكانت حكومة بنغلاديش السابقة (التي امتدت ولايتها من آب/أغسطس 2017 حتى آب/أغسطس 2024) على درايةٍ بظهور مقاومةٍ للسياسات العامة ذات الصلة بإدماج لاجئي الروهينغا في المجتمع المحلي، وفرضت استجابةً لهذه المقاومة قيودًا على التنقل خارج المخيمات وطوّقتها بأسلاكٍ شائكة.

ومن المخاوف الأخرى التي أتى بعض وسائل الإعلام[3] البنغلاديشية على ذكرها، هي واقع أن بنغلاديش بلد مكتظ سكانيًا وغير قادر على استضافة مليون لاجئ إضافي من مجتمع الروهينغا. ولذلك فإن الحكومة مترددة في استحداث أي فرص للاجئي الروهينغا قد تشجعهم على البقاء في بنغلاديش بشكلٍ دائم أو تشجع الأشخاص، الذين ما زالوا في ميانمار، على الهجرة إلى بنغلاديش.

السرديات التفرقية والمعادية لمجتمع الروهينغا

تظهر دراستنا أن المواقف التعاطفية الأولية المرصودة لدى المجتمعات المضيفة قد بدأت تتضاءل. فيبرز نقصٌ متنامٍ في الثقة بين البنغلاديشيين المحليين ومجتمع الروهينغا يؤدي إلى المزيد من انعدام الرضا والتوتر في صفوف صناع السياسات الحكوميين.

فيبرز نقصٌ متنامٍ في الثقة بين البنغلاديشيين المحليين ومجتمع الروهينغا يؤدي إلى المزيد من انعدام الرضا والتوتر في صفوف صناع السياسات الحكوميين. وتعكس دراسةٌ صادرة عن مركز السلام والعدالة في أوائل عام 2019 نمو المشاعر المعادية لمجتمع الروهينغا،[4] التي قد تكون مرتبطةً بحالة عدم الاستقرار الناشئة في الأراضي الحدودية بين بنغلاديش وميانمار وارتفاع معدلات الجرائم في مخيمات اللاجئين. هذا وأشارت دراساتٌ أخرى إلى ظهور مخاوف لدى البنغلاديشيين المحليين ذات صلة بمسائل مثل تجارة المخدرات والأزمة الغذائية.[5] كما أن البعض يعتبر أن لاجئي الروهينغا أجانب ولا ينتمون إلى بنغلاديش. وتؤثر هذه السرديات سلبًا على ديناميات السياسة التي تصبح معاديةً لمجتمع الروهينغا ولقدرتهم على الوصول إلى النظام المالي.

ويرى بعض السكان المحليين لاجئي الروهينغا كتهديد (معتبرين أنهم "يدمرون الاقتصاد البنغلاديشي" أو "يضرون بنغلاديش") ويدافعون عن إعادة هؤلاء إلى ميانمار.

تتردد الحكومة البنغلاديشية في فتح أي خدماتٍ مدنية لمجتمع الروهينغا، وخصوصًا الوصول إلى النظام المالي، نتيجة مخاوف مرتبطة بالأمن القومي والاحتيال وغسل الأموال. فتعتبر الحكومة أن المجرمين والمجموعات المسلحة المتواجدين عند الحدود قد يستفيدون من هذا الوصول، وأنه سيشجع تهريب المخدرات والتجارة غير المشروعة للأسلحة وغيرها من السلع، مما قد يؤدي بدوره إلى مفاقمة انعدام الأمن الإقليمي. وقد تنامت هذه المخاوف مؤخرًا في ظل ضلوع جيش أراكان (AA) ومنظمات التضامن لمجتمع الروهينغا (RSO) في ميانمار في الحرب الأهلية مع القوات العسكرية الحكومية، ما أدى إلى عزل الأراضي الحدودية بشكلٍ أكبر. فغالبًا ما تعتمد هذه المجموعات المسلحة على المجتمعات الحدودية لتأمين الإمدادات وإبرام صفقات الأسلحة.

فوائد تمكين اللاجئين من مجتمع الروهينغا من الوصول إلى الأنظمة المالية في بنغلاديش

من منظور لاجئي الروهينغا

ستوفر القدرة على الوصول إلى النظام المصرفي لمجتمع الروهينغا في بنغلاديش احتمال تحقيق قدرٍ أكبر من الاستقرار المالي. فسيسهّل ذلك على مجتمع الروهينغا عملية تلقي الحوالات المالية ويقلل من تكاليفها، ما قد يخفف بدوره من اعتماده على المساعدات.

من منظور الحوكمة

يعتمد اللاجئون في الوقت الحالي على القنوات غير الرسمية لإنجاز معاملات تحويل الأموال، والتي تتسم بالمخاطر والتكاليف العالية والتي قد تدعم أنشطةً غير قانونية بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، على غرار التهريب عبر الحدود، بما أنه لا يمكن للسلطات الرسمية تتبُّع هذه المعاملات. وعليه، سيسمح إضفاء الطابع القانوني على المعاملات المالية التي يجريها اللاجئون بتوفير بياناتٍ أفضل للتتبُّع، ما قد يساهم في الوقاية من غسل الأموال والجرائم العابرة للحدود.

من منظور الاقتصاد البنغلاديشي

ستؤدي إتاحة القنوات الرسمية للحوالات المالية إلى زيادة ملحوظة في التدفقات المالية، ما قد ينعش الاقتصاد العام في بنغلاديش. فقد ولّد النقص الأخير في الدولار الأمريكي في نظام الاحتياطي الوطني في بنغلاديش تحدياتٍ في استيراد السلع الأساسية مثل الأغذية والوقود. وستساهم الحوالات المالية القادمة من جالية الروهينغا بإنعاش إيرادات بنغلاديش.

فتح الفرص والتخفيف من الأنشطة غير المشروعة

يفاقم تقييد وصول اللاجئين من مجتمع الروهينغا إلى الخدمات المالية في بنغلاديش تهميش هذا المجتمع ومكامن ضعفه. فالأنظمة المالية غير الرسمية لتحويل الأموال، مثل منصات Hawala وHundi، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مثل منصة bKash، تتّسم بعدم الكفاءة وتطرح تعقيداتٍ قانونية. ويمكن لإتاحة الوصول إلى أنظمة الحوالات المالية الرسمية أن يخفف من الاعتماد على المساعدات الإنسانية غير الكافية والمعرّضة للمزيد من التخفيضات. ويمكن للحوالات المالية أن تسمح للاجئين أيضًا بالاستثمار في الأنشطة الاقتصادية ضيقة النطاق، ما يؤدي إلى تحسين رفاههم أيضًا. كما أن تدفق الحوالات المالية بصورةٍ نظامية قد يحد من الأنشطة غير القانونية الناتجة عن اليأس الاقتصادي، وأن يعود بمنافع اقتصادية وأمنية على بنغلاديش نتيجة تعزيز الرقابة والشفافية.

محمد عزيز الحق

مستشار وعضو في هيئة التدريس، وحدة دراسات اللاجئين، مركز السلام والعدالة، جامعة براك في بنغلاديش

azizul.hoque@bracu.ac.bd

linkedin.com/in/azizul-hoque-358039b2/

تاسنوفا أحمد

باحث مساعد أول، مركز السلام والعدالة، جامعة براك في بنغلاديش

tasnuva.ahmad@bracu.ac.bd

linkedin.com/in/tasnuva-ahmad-04a78359/

محمد طاهر

متطوع في الأبحاث حول مجتمع الروهينغا في مركز السلام والعدالة، مخيمات اللاجئين في كوكس بازار في بنغلاديش

muhammadtahair351935352@gmail.com

1. مؤسسة آسيا (Asia Foundation) (2020) التدبّر عند الهوامش: الأسرة والتنقل وسبل العيش لدى لاجئي الروهينغا في بنغلاديش (Navigating at the margins: Family, mobility and livelihoods amongst Rohingya refugees in Bangladesh) bit.ly/rohingya-family-mobility-livelihoods
2. انظر م. ع. الحق وت. أحمد وت. ك. بروفا (2023) "البحث المجتمعي في السياقات الهشة: تأملات من مخيمات لاجئي الروهينغا في كوكس بازار في بنغلاديش" (Community-Based Research in Fragile Contexts: Reflections From Rohingya Refugee Camps in Cox's Bazar, Bangladesh) مجلة الهجرة والأمن البشري (Journal on Migration and Human Security)، الكتاب 11:1 bit.ly/rohingya-refugee-camps-coxsbazar
3. bit.ly/rohingya-fleeing-bangladesh
4. bit.ly/peace-building-coxs-bazar
5. انظر أ. أنصار وأ. ف. م. خالد (2021) "من التضامن إلى المقاومة: التبدُّل في استجابة المجتمعات المضيفة إلى لاجئي مجتمع الروهينغا في بنغلاديش" (From solidarity to resistance: host communities' evolving response to the Rohingya refugees in Bangladesh) مجلة العمل الإنساني الدولي (Journal of International Humanitarian Action)، الكتاب 5 bit.ly/host-communities-Bangladesh

ابقَ على اطّلاعٍ دائم على نشرة الهجرة القسرية

لتلقي التحديثات حول نشرة الهجرة القسرية، يرجى الاشتراك في قائمتنا البريدية أو متابعة حساباتنا على مواقع التواصل الاجتماعي:

www.fmreview.org/ar/fmr-alerts

FMReview@

linkedin.com/company/forced-migration-review

facebook.com/FMReview

fmreview.bsky.social@

دعم نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية مجانية ومفتوحة المصدر. تعتمد نشرة الهجرة القسرية على الدعم السخي من الجهات المانحة التي تشاركنا مقيمنا وأهدافنا. ندعوكم للنظر في التبرع من خلال **tinyurl.com/FMRdonate**

للتبرع من جانب منظمة، أو للنظر في عقد شراكة مع نشرة الهجرة القسرية، يرجى التواصل معنا على العنوان التالي: **fmr@qeh.ox.ac.uk**

اكتب في نشرة الهجرة القسرية

لمعرفة المزيد حول الفرص المتوفرة للكتابة في نشرة الهجرة القسرية، يرجى زيارة الموقع التالي: **www.fmreview.org/ar/write-for-us/**

UNIVERSITY OF OXFORD

OXFORD DEPARTMENT OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT

Refugee Studies Centre

CC BY NC ND